

الفصل الخامس

رؤية مستقبلية لشكل مظاهر وإجراءات تحقيق الانسيابية بين نظم التعليم المصري

- مقدمة.

- الفرد المصري في مواجهة نظام التعليم في
القرن الحادي والعشرين.
- الرؤية المستقبلية :

- أولا : المبادئ والأسس الحاكمة للرؤية المستقبلية.

- ثانيا : المشاهد والمرتكزات التي تقوم عليها الرؤية
المستقبلية .

- ثالثا : ملامح وإجراءات تحقيق الرؤية المستقبلية :

أ- التغلب على الإشكاليات والصعوبات.

ب- الملامح والسبل والإجراءات العامة.

ج- الملامح والإجراءات الخاصة بمراحل

التعليم النظامي.

مقدمة :

طبقا للدستور الألماني *Graundegestz* المقاطعة *Lander*،^(١) وهي الجهة المسؤولة بالجزء الخاص بنظام التعليم ووضع الأنشطة والمشروعات المتعلقة به، أما بالنسبة لدور الحكومة الفيدرالية فمحدود إلى حد ما، والمقاطعات مسؤولة أيضا عن وضع الإطار التشريعي والمبادئ والأهداف العامة للتعليم ومعالجة المشكلات المتعلقة به، من تشجيع البحوث والمساعدات المالية المقدمة للتلاميذ، وتنظيم العلاقة والتنسيق بين التدريب المهني في الشركات والتوجيه المهني، وتوزيع المسؤولية هذا مرتبط أيضا بدولة ألمانيا الموحدة، والتي تتكون الآن من ستة عشر مقاطعة،^(٢) ومن هنا توجد بعض الاختلافات الواضحة في أنماط ونظم التعليم المتبعة، تبعا لاختلاف مكان الولاية ومدى التقدم والتطور الحادث فيها.

وبصفة عامة تتمثل أهم اتجاهات وإصلاحات تطوير التعليم في ألمانيا خلال الثمانينيات والتسعينيات فيما يلي :

- إخلاء البناء التعليمي الرأسي موقعه لبناء تعليمي آخر ذي طبيعة أفقية تسمح للطلاب بأن يُحوَّل بشكل أيسر من مدرسة لأخرى.
- وتأكيد المدارس على التوجيه الذاتي للطلاب.
- بقاء المنافسة لتحصيل أعلى الدرجات ولإنجاز أفضل، وخاصة في ضوء ندرة الوظائف المتاحة والأماكن القليلة التي تقدمها الجامعات، و ألا تحل المدرسة الشاملة محل النظام التعليمي الثلاثي .^(٢)

وتطبيقاً لهذه الاتجاهات يمكن ملاحظة العديد من السمات، التي جعلت النظام التعليمي في ألمانيا يتصف بقدر كبير من المرونة والانسيابية، كما يتضح من شكل البنية التعليمية لنظم التعليم الألماني .

أولاً : الإطار البنيوي لنظام التعليم :

لا يمكن الحديث عن النظام المدرسي في ألمانيا الموحدة باعتباره نظاما واحدا يطبق في كل أنحاء ألمانيا ، ويرجع السبب لذلك إلى حصول مختلف الولايات الألمانية *Landers* مثل ولايات بافاريا

(٢) أثناء عرض هذا الفصل من الدراسة تستخدم بعض المصطلحات باللغة الألمانية ، وليست باللغة الإنجليزية .

(١) UNESCO; world guide to higher education, A comparative survey of systems, degrees, qualifications, 3rd ed., 1996, p 187.

(٢) هانز لينختر ، بابارا لينختر : التربية في ألمانيا الغربية، نزوع نحو التفوق والامتياز، مكتب التربية العربي

وهيسين ونيدر ساخسن على الاستقلال الثقافى ، ومن ثم فكل ولاية ليست ملزمة باتباع نمط تعليمى موحد، على الرغم من توحيد الدولتين معا الغربية والشرقية ، إذ مسموح لكل ولاية بابتداع نظامها المدرسى الخاص بها ، ومع ذلك تتشابه البنية التعليمية وخاصة فى الولايات الغربية من الأساس فى كسل مقاطعة منها^(١) ، ويتسم نظام التعليم الألمانى بصفة عامة بأنه نظام مرن ومفتوح، إذ يستطيع الطالب فى أى من مراحل التعليم - خاصة قبل الجامعى - أن ينتقل من نمط مدرسى لآخر، إذا كانت قدراته تؤهله لذلك.^(٢)

ويشير الشكل (٤) إلى بنية وتنظيم التعليم فى دولة ألمانيا ، و الذى يعتبر مبدأ القدرة *Ability Principle* هو حجر الزاوية، وخاصة فى النظم المتبعة بالولايات الغربية ، إذ أن تحقيق فكرة العدالة يكون على أساس أن الأفراد من ذوى القدرات المتفاوتة، يتجهون إلى مسارات تعليمية مختلفة بالمستويات المختلفة ، حيث تتبنى النظم التعليمية فكرة الجدارة فى توزيع الفرص التعليمية *Meritocracy* ، بمعنى أن كل فرد يمكن أن ينال الفرصة التعليمية التى يستحقها حسب قدراته واستعداداته، مما يشكل فى النهاية مجتمع الجدارة أو مجتمع الأهلية والاستحقاق.^(٣)

وهذا الشكل لسلم التعليم فى ألمانيا، يقدم صورة مبسطة لبنية ونظام التعليم، والذى يتكون بدور من مراحل تعليمية متتالية ، بعضها يتكون من عدد من الحلقات التعليمية المتنوعة ، التى تتيح قدر كبير من التنوع والاختلاف ليس فى النوع فحسب بل والتخصص أيضا، ومن ثم إتاحة قدر أكبر من الفرص أمام الطلاب الاختيار، وبخاصة فى التعليم قبل الجامعى، مع عدم إغفال الحق الدائم فى التحويل والتنقل المرن بسهولة ويسر فيما بينها، وبصورة تعمل على تحقيق تكافؤ الفرص ، وفيما يلى شكل توضيحي يتبعه مفتاح يتم فيه عرض لكل الرموز المستخدمة فى كل مستوى تعليمى وكل مرحلة تعليمية وما بها من تنوع واختلاف :

(١) أنظر :

أ- هلموت داتر : التدريب المهنى المزدهج فى ألمانيا ، مدخل ، مؤسسة هايتز زايدل، القاهرة ، يركيو

١٩٩٣ ، ص ٢ .

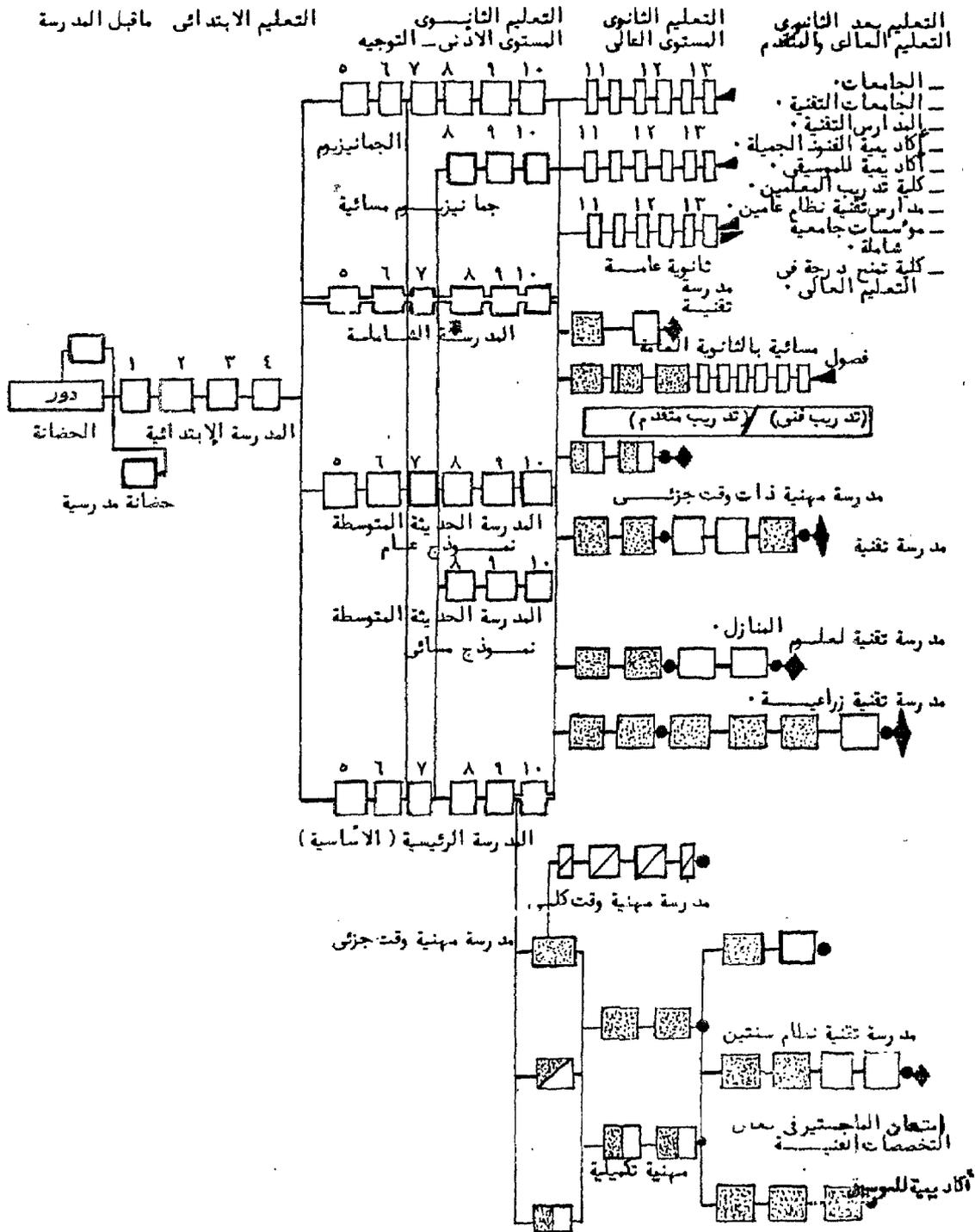
b- Rust, Val D. and Rust, Diane; *The Unification of German Education*, GARLAND-publishing, Inc., 1995, pp 11, 14.

c- Schafers, Brenhard; *The State of Germany Atlas*, ROUTLEDGE, 1998, p 33.

(2) Fishman, Sterling and Marten, Lothar Estraged Twinds; *Education and society in the two Germanys*, Preger Special Studies in Comparative Education, New York, 1987, p 170.

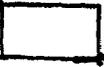
(3) Pritchard, Rosalind M. O.; *The end of Elitism ? , The democratisation of the West German University system*, BERG Publishers Limited, 1st ed, 1990, p xvi.

شكل رقم (٤) يوضح السلم التعليمي في ألمانيا: ^(١)



^(١) Heidenheimer, Arnold J.; *Disparate ladders, Why school and university policies differ in Germany, Japan and Switzerland*, Transaction Publishers, New Branswick, 1997. 00 63-65.

توضيح الرموز المستخدمة في الشكل التوضيحي السابق:

- مدرسة وقت كامل ، يتم قبول وتنظيم التلاميذ وفق معيار السن فقط. 
- مدرسة وقت كامل تقوم بتقديم مقررات نصف سنوية . 
- مدرسة الدراسة فيها تتبع نظام الوقت الجزئي (تتيح التناوب تتمتع بالمرونة في الوقت بالنسبة للدارسين) . 
- تعليم لبعض الوقت - وقت جزئي- ويكون عادة مع التدريب المهني المتزامن وذلك خلال فترة التلمذة المهنية *Apprenticeship*. 
- الاعتراف بعمل تطبيقي ممارس أو خبرة مهنية أو تقنية مكتسبة ، وذلك كشرط للقبول والالتحاق . 
- تدريب فني عملي ممارس داخل المؤسسة التعليمية (المدرسة أو المعهد) *Berufsfachschule* . 
- سنة أساسية في التدريب الفني (*BGJ*) . 
- شهادة عامة للالتحاق بالجامعة *Allgemeine Hochschulreife* . 
- شهادة للالتحاق والقبول بالجامعة في مجالات دراسية معينة *Fachgebundene Hochschulreife* . 
- مؤهل الالتحاق بكليات التعليم العالي *Fachhochschreife* . 
- مؤهل قبول بكليات التعليم العالي، يلزمه اجتياز امتحان تكميلي من خلال مقررات اختيارية متنوعة تتيح المرونة . 
- امتحان نهائي . 
- تعليم إلزامي مختلف (وقت كامل في السنوات العامة ٩ ، وفي ٢ السفلي من السنوات ١٠) . 
- تعليم إلزامي بعض الوقت . 
- تخصيص في بعض المدارس . 

ومن الشكل التوضيحي السابق يتضح أن مراحل السلم التعليمي بعامة كالتالي :

١- المستوى الابتدائي (الأولي) : Primarstufe

ويشمل هذا التعليم على المدرسة الابتدائية *Grundschule* (الأولية) ، والتي تشكل بداية السلم التعليمي الرسمي ، ويلتحق بها التلاميذ في سن ست سنوات ومدة الدراسة بها أربع سنوات ، باستثناء ولاية برلين حيث تمتد هذه المدرسة إلى نهاية الصف السادس .

٢- المستوى الثانوي :

وينقسم هذا المستوى إلى مستويين هما : الثانوي الأول و الثانوي الثاني ، وكل منهما به أنواع عدة من المدارس المتنوعة،^(١) و التي تتيح قدرا كبيرا من حرية الاختيار والتنوع في التعليم أمام أفراد الشعب الألماني كما يلي :

أ- المستوى الثانوي الأول : Die Sekundarstufe I

وتمتد هذا المستوى من الصف الدراسي الخامس حتى نهاية الصف الدراسي العاشر، وتنتهي بشهادة الأبيتور المستوى الأول *Abitur* ، وعادة ما يجري التمايز في النظام المدرسي في هذا المستوى ، أي في مرحلة مبكرة بل يرى البعض أنها شديدة التبكير، حيث يتوزع التلاميذ بعد انتهائهم من المستوى الابتدائي على المدارس التالية :

أ-١- مدرسة الجمانيزيوم : Gemanasium

وهي مدرسة أكاديمية يلتحق بها الفئة الممتازة من التلاميذ للحصول على شهادة الأبيتور *Abitur* ، ويلتحق خريجوها بالمستوى الثانوي الثاني ، ويبلغ عدد سنوات الدراسة بها تسع سنوات، ومن ثم فالتلميذ الذي يلتحق بها يمضي عموما ثلاثة عشر سنة في مرحلة التعليم المدرسي قبل الجامعي، و عادة ما يواصل دراسته في الجامعة.

(١) محمد أحمد حسين السيد ناصف : مؤسسات إعداد معلم التعليم الثانوي العام، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه

غير منشورة، كلية التربية جامعة الزقازيق، ١٩٩٦، ص ص ٧٠-٧٣.

أ-٢- المدرسة الحديثة المتوسطة : *Die Realschule*

وتحتل المكانة الثانية بعد الجيمانيزيوم مباشرة وهي مدرسة فنية ، ولكنها تمد تلاميذها بأساس أكاديمي جيد إلى جانب تأهيلهم للالتحاق بالمدارس المهنية في المستوى الثانوي الثاني ، ويمنح الطالب في نهايتها شهادة إتمام الدراسة المتوسطة *Mittlere Reife*.

ويمكن للتلاميذ الالتحاق بها بعد مرحلة المدرسة الأولية بعامين ، وعادة ما ينتقل إليها أيضا تلاميذ المدرسة الأساسية الرئيسية ، وكذلك يلتحق بها البعض بعد قضاء عامين في المدرسة العليا ، مما يشير معه إلى فتح السبل والقنوات خلال هذه المرحلة على الرغم من التوزيع والتباين المبكر في مدارس هذه المرحلة، إذ تكمن خلف مجمل النظام المدرسي فكرة رئيسية هي : *محاولة تقدير مختلف القدرات والمواهب لدى أطفال الشعب الألماني حتى تقدير* ، مع التأكيد على دور المدرسة الأساسية في غرس وحب المجال العملي ، وكذلك التأكيد على دور المدرسة العليا (الجيمانيزيوم) في المجال النظري.^(١)

أما من حيث التخصصات تقوم المدرسة المتوسطة بإعداد الطالب في ثلاثة مجالات هي : مجال الأعمال، ومجال العلوم الطبيعية، ومجال العلوم الاجتماعية، ويمكن للمنتهين منها مواصلة الدراسة بمدرسة الجيمانيزيوم في الصفوف ١١ و١٢ و١٣ للحصول على شهادة الأبيتور،^(٢) أي *فتح القناة والمسار التعليمي للانتقال وحرية التنقل من المدرسة المتوسطة باتجاه مدرسة الجيمانيزيوم*.

أ-٣- المدرسة الرئيسية (الأساسية) : *Die Hauptschule*

وهي مدرسة فنية أيضا إلا أن المستوى الأكاديمي المقدم بها يقل في المستوى العام عما يقدم بالمدرسة الحديثة ، إذ تتم بغرس بعض المهارات المرتبط بالمهن لدى الطلاب كنوع من الإعداد والتجهيز للالتحاق بعالم العمل ، ويلتحق بها ما يقرب من ٦٥% ممن لم تؤهلهم قدراتهم واستعداداتهم للالتحاق بالأنواع الانتقائية من التعليم الثانوي الأول وذلك حتى الانتهاء من الصف التاسع ، ومن مظاهر المرونة وفتح القنوات بهذه المدرسة أنها تقدم مقررا دراسيا في اللغة الأجنبية، له أهميته في فتح المجال أمام بعض الراغبين من التلاميذ، ومن لديهم الاستعداد الأكاديمي ولكن يظهر بصورة متأخرة ، من الانتقال إلى المدارس الأكاديمية أو الحديثة .

(١) محمد متولى غنيمه وسعاد بسبوي : التخطيط لفتح قنوات الاتصال ، مرجع سابق، ص ٢٥٠ .

(٢) أنظر :- a- Heidenheimer, Arnold J.; *Disparate ladders*, op.cit., pp 67,75.

b- Husen, Torsten and Postlethwaite, T. Neville (Eds); *The international encyclopedia of education*, 2nd, 1994, p 2472.

أ-٤- المدرسة الشاملة : *Die Gesamtschule*

وتمتد فيها الدراسة من الصف الخامس حتى الصف الثالث عشر ، وهي على نمطين إما المدرسة الشاملة المتكاملة أو المدرسة الشاملة المتعاونة ، حيث تنقسم إلى ثلاثة أقسام تقابل الأنواع السابقة من المدارس الثانوية ، كما يوجد بها مواد أساسية إجبارية *Nucleus* ، ومواد اختيارية تشمل (لغة أجنبية ثانية أو ثالثة ، واقتصاديات و علوم اجتماعية ومقررات فنية وعملية وتجارية) ، ومواد قدرات (الرياضيات والعلوم ولغة أجنبية إجبارية) .^(١)

ب- المستوى الثانوي الثاني : *Die Sekundarstufe*

وتمتد هذا المستوى بدءا من الصف الدراسي الحادى عشر إلى نهاية الصف الدراسي الثالث عشر ويشتمل على المراحل التالية : المرحلة العليا بكل من مدرسة الجيمانيزيوم والمدرسة الثانوية الشاملة ، والمرحلة العليا من الصيغ الخاصة من مدرسة الجيمانيزيوم والمدارس المهنية التي يلتحق بها المنتهون من المدارس الحديثة ، وينتهى هذا المستوى بحصول الطالب على شهادة الأبيتور من المستوى الثانى : *Apitur II* ، والتي تعتبر المطلب الرئيسى للالتحاق بالجامعات والتعليم العالى .

ويشتمل هذا المستوى من التعليم أيضا على المدارس المهنية التكميلية ويتصف بالزوجة بين التعليم المدرسى والتدريب فى المصنع :

ب-١- المدارس المهنية التكميلية :

واجهت ألمانيا مشكلتين هامتين بخصوص التعليم التقنى الأولى تتمثل فى رفع كفاية الأنواع المختلفة من المدارس المهنية والتقنية وخاصة مدارس المهندسين بحيث تصبح قادرة على توفير حاجات الصناعة الألمانية من تقنيين وفنيين فى مستويات مختلفة، وخاصة هؤلاء الذين يشغلون المستويات العليا، أما المشكلة الثانية وهى مشكلة جعل نظام التعليم المهنى أكثر مرونة وديمقراطية بحيث يسمح للعمال المهرة أو التقنيين من المستوى الأدنى للنمو التعليمى بما يمكنهم من مواصلة تعليمهم فى مدارس المهندسين، وبعد ذلك أيضا فتح المسار لهم لدخول كليات الهندسة أو المعاهد الهندسية العليا بالجامعات التقنية *Technische Hochschulen*.

(١) *Rust, Val D. and Rust, Diane; The unification of German education, op.cit., p 41.*

ولذا كان من أهم منجزات تطوير التعليم الألماني إنشاء المدارس المهنية التكميلية *Berufsaufapauschulen* وأنشأت أولى هذه المدارس في مقاطعة نوردهاين فاستفالن *Nardhein Westfalen* ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى مختلف المقاطعات ، وقد أنشئت هذه المدارس لتقدم للتلاميذ الممتازين الذين أتموا تعليمهم الإلزامي ويخدمون تلمذتهم الصناعية، أو أتموا تعليما عاما مرتبطا بتدريب تقني ، والهدف هو إعداد هؤلاء التلاميذ الذين يكملون التعليم هذه المدارس لأخذ وظائف أعلى في مهنتهم ، أو إعدادهم للقبول في مدارس المهندسين أو ما يعادلها من مؤسسات التعليم التقني، وعادة ما يُقبلُ التلاميذ على حضور برامج هذه المدارس بعد مضي سنة واحدة من تلمذتهم الصناعية *Apprenticeship* ، ويجري اختبار لهم بعد الانتهاء من الفصل الدراسي الأول للتأكد من صلاحية التلاميذ لمواصلة الدراسة بها. (١)

وتؤدي البرامج الدراسية التي تقدمها المدارس المهنية التكميلية إلى شهادة المدرسة المهنية *Fachschpreife* وهي معادلة لشهادة إتمام الدراسة بالمدارس المتوسطة ومن ثم فهي تعد الحاصلين عليها للالتحاق بمدارس المهندسين. (٢)

ب-٢- المزوجة بين التعليم المدرسي والتدريب في المصنع:

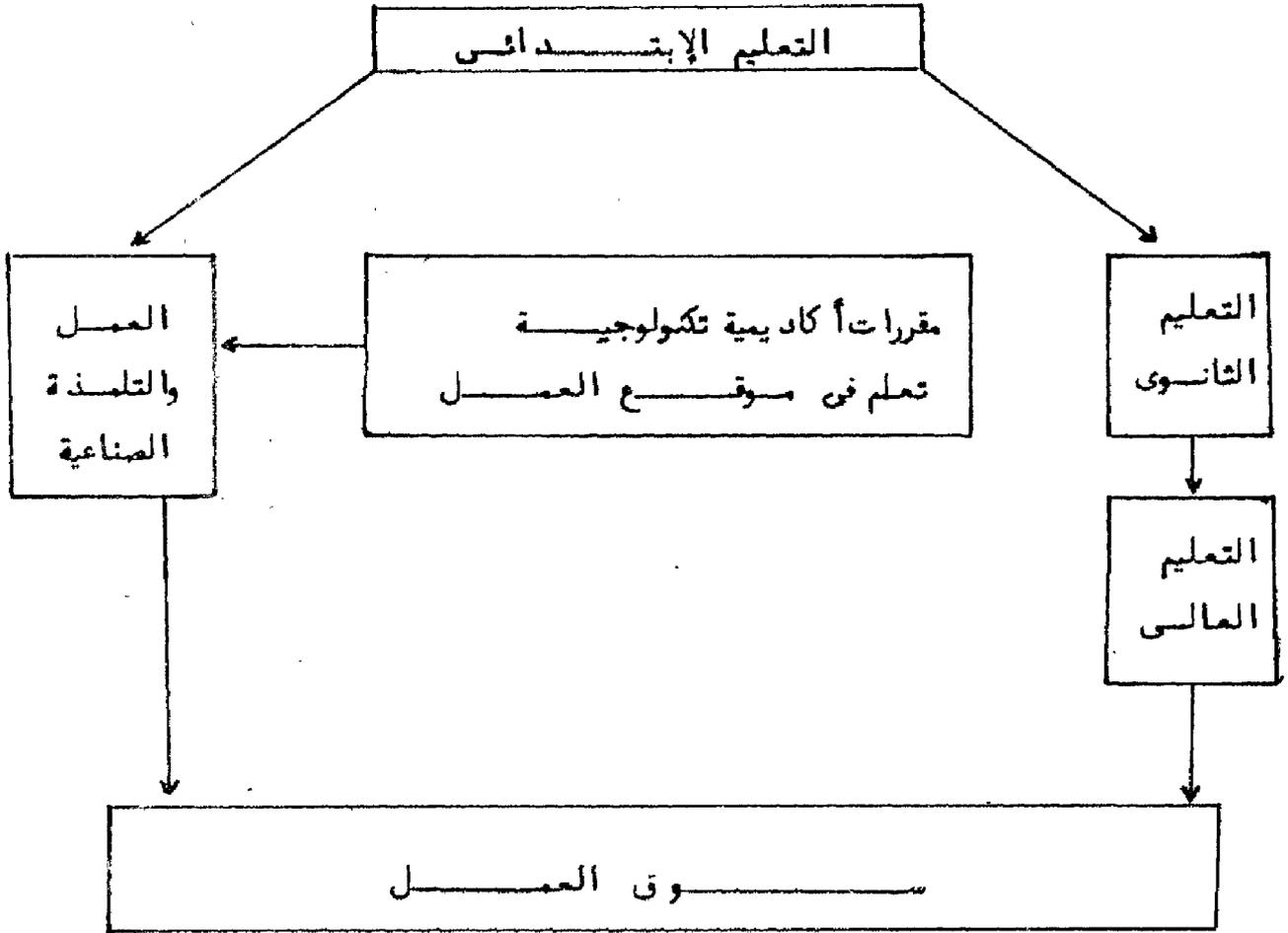
التخطيط التربوي في ألمانيا قائم على أساس مدخل الطلب الاجتماعي وليس على أساس مدخل متطلبات القوى العاملة ، وبعد التدريب المهني المزوج واحدا من الأسباب وراء ما يطلق عليه *المعجزة الاقتصادية الألمانية* ، حيث يرجع ذلك إلى جدية النظرة إلى عملية التلمذة الصناعية جنبا إلى جنب مع كثافة التدريب العملي من خلال ما يعرف باسم *Dual System* النظام المزوج (٣) ، بل ويستند ازدهار ألمانيا في النواحي الصناعية، إلى براعة ومهارة العمال المدربين في كافة المجالات ، إذ لا يوجد في ألمانيا سوى نسبة ضئيلة من مجموع السكان العاملين التي لا تحصل على التدريب المهني الصحيح ، حيث تشير الاحصائيات إلى أنه يشترك في التدريب المهني ما يقرب من ٧٠% من أعضاء المجموعة العمرية ١٥-٢٠ سنة (٤) ، ويشير الشكل التالي إلى النظام المزوج :

(1) Reible – Aubourg, Sabine; Institutional arrangements of Germany's vocational education system, in , Bradshaw, York W.(Edr); **Education in comparative perspective, New lessons from around the world**, E.J. Brill, Leiden, Inc., 1997, pp 176-177.

(2) Rust, Val D.and Rust, Diane; *The unification of German education*, p 52.

(3) UNESCO; *The transition from technical and vocational schools to work , problems, current efforts, and innovative approaches and measures for improving the transition, A summary report of an international symposium and seventeen century reports*, Paris, 1983, p 36.

(4) Carton, Michel; *Education and the world of work*, IBE, UNESCO, 1984, p123.

شكل رقم (٥) يوضح النظام المزدوج Dual System^(١):

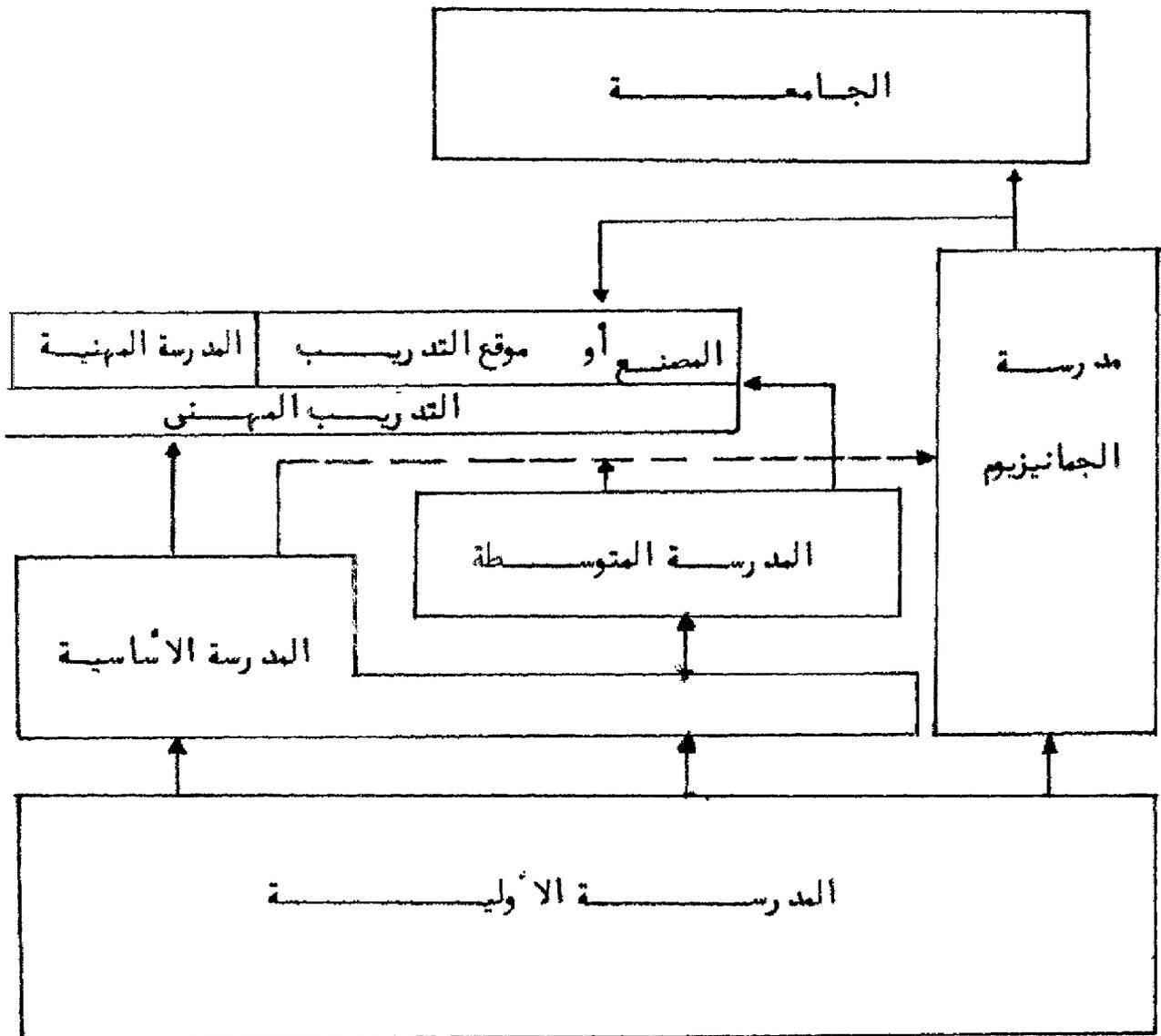
وهذا النظام المزدوج يعمل على تحقيق المزاوجة بين التعليم المدرسي والتدريب في المصنع ويعتبر نظام التعليم المهني الألماني نموذجاً له ، حيث يتم التعليم والتدريب في مكانين هما المدرسة الفنية والمصنع أو الشركة أو المؤسسات الإدارية ، ويستمر التدريب في المتوسط لمدة ثلاث سنوات، وينظم ذلك قانون التعليم المهني ، وكما تقوم المدرسة الطالب، فإن مكان العمل وهو مكان التدريب يقوم بتقويمه أيضاً، ويختلف نطاق تحقيق ذلك تبعاً لنوع المدرسة القادم منها المتعلم ونوع ومكان التدريب المهني وكما المطلوب اكتسابه كما يلي :

- ١- بعد قضاء المدرسة الابتدائية يفتح الاختيار للمتعلم إلى ثلاثة مسارات تعليمية هي :
 - مسار التعليم الأكاديمي والذي يتم من خلال المدرسة العليا .
 - مسار التدريب العملي والذي يتم من خلال المدرسة الأساسية .
 - مسار بيني ويتم التشديد فيه على التدريب العملي التأهيلي عن طريق المدارس المتوسطة .

(١) De Moura, Claduo Castro and Alfthen, Torkel; Vocational education and training, International differences, in, Encyclopedia of Educational Research, 6th edition, v 4, 1992, p 1515.

ويلتحق الصغار في المسارات الثلاثة للتدريب المهني لأولئك القادمون من المدرسة الأساسية أو المتوسطة وذلك بحكم تكوينهم الطبيعي ، ومن ناحية أخرى يوجد أيضا نظام المدارس المهنية والتي تفتح أيضا مجالات الدراسة^(١)، وهذا النسق معمول به في ولاية بافاريا كمثال مع تأكيده على فرص الانتقال ، أنظر الشكل التالي :

شكل رقم (٦) يوضح النظام المدرسي المزدوج في ولاية بافاريا :^(٢)



(١) هلموت دانر : التدريب المهني المزدوج في ألمانيا ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٢) Danner, Helmut; Building, A basic term of German education, *Educational Sciences*. v 1, n 2, Sep. 1994, p 21.

٢- الالتحاق بالتدريب المهني متاح بعد الانتهاء من فترة الدراسة:

وذلك في أى نوع من أنواع المدارس الأساسية المتوسطة الجيمانيزيوم، و يأتي ربع الملتحقين بالتدريب المهني من المدرسة الأساسية، والثلث من المدارس المتوسطة، وهناك الربع من الجيمانيزيوم، أما الباقي فيأتي من أنواع أخرى من المدارس ، ويعد الالتحاق بالمدرسة المهنية أمرا إجباريا حتى سن الثمانية عشر عاما، حتى أنه يتأتى على كل متعلم أنهى تعليمه بالمدرسة الأساسية أن يلتحق بمدرسة أخرى لمدة ثلاث سنوات (إلى جانب التدريب العملي)^(١)، أى بإجمال اثنا عشر عاما من التعليم المدرسى ، أو ثلاثة عشر سنة للقادمين من المدارس المتوسطة، أو أولئك القادمين من مدارس الجيمانيزيوم لأداء التدريب المهني وهم يمثلون عنصر المنافسة لخريجي المدارس الأساسية.

وقد أخذ هذا الاتجاه يتزايد في السنوات الأخيرة وتسير الدراسة فيها بطريقة ثنائية تجمع بين الدراسة في المدرسة لمدة يوم أو يومين في الأسبوع أما التدريب فيكون بالمصانع وأماكن الإنتاج لبقاى أيام الأسبوع^(٢)، وهذا يشير إلى مدى الانسياب ومرونة التدفق والانتقال فيما بين عسالم التعليم النظامي والعمل من خلال نظام مزدوج مرن.

٣- مستوى التعليم العالي : Die Hochschule

ويشتمل هذا المستوى على الجامعات التقليدية والجامعات المتنوعة (الفنية والهندسية) والمدارس العليا المتخصصة والجامعات الشاملة، والمدارس العليا الشاملة وغيرها^(٣)، كما يتضح من الشكل رقم (٤) لنظام التعليم في ألمانيا.

ثانيا : مظاهر وأساليب وقنوات الانسياب والمرونة في

التعليم الثانوي :

وتتعدد مظاهرها وأساليبها كما يلي :

- (١) UNESCO; *The transition from technical and vocational schools to work, op.cit., p 36.*
- (٢) Rist, Gorg and Schneider, Peyter; *Integrating vocational and general education, A Rudolf Steiner School, Case study of the Hibernia School, Herene, UIE, Case studies 1 , Hamburg, 1979, pp 88-89.*
- (٣) Protchard, rosalind M. O.; *The end of elitism ?, op.cit., pp 49- 97.*

١- تحقيق التقارب بين مدارس المستوى الثانوي الأول :

هناك اتجاه عام في السياسة التعليمية الألمانية نحو استمرار نظام مدرسي متعدد الأغراض منذ بدايات التعليم الثانوي، وبحيث تكون هناك مسارات وقنوات مفتوحة، تعمل على تحقيق التقارب بين مدارس المستوى الأول الثانوي، إذ يبدأ المستوى الأول في بعض الولايات بما يسمى بالمرحلة التوجيهية أو التشجيعية مدتها عامان، تهدف إلى اكتشاف قدرات التلاميذ وإمكاناتهم وتوجيههم لنوع المدرسة الذى يتناسب معها، وكذلك بعض الولايات الأخرى يسمح لمن يريد من خريجي المدرسة الرئيسية بإكمال الدراسة في الصف العاشر في المدرسة الحديثة ، إلا أن بعضها الآخر لا يسمح إلا للمتفوقين منهم .^(١)

٢- تعديل بنية المدرسة الثانوية الأكاديمية :

تم تعديل بيئة المدرسة الثانوية الأكاديمية بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة مرونتها ، وذلك من خلال توحيد كل المدارس الموجودة داخل إطار التعليم الإلزامى بعد أربع سنوات من التعليم الابتدائى أو السنوات الخمس في المدارس الأساسية *Hauptschule* كوئت أعلى الصفوف الدنيا ، السنة السادسة في *Realschule* ، وحلقة من السنوات الست الأولى من مدرسة الجيمانيزيوم في مرحلة كاملة لمدة تسع سنوات دراسية .

وتفاوتت نسب توزيع الطلاب على هذه المدارس مثلا في العام الدراسي ١٩٨٤/٨٣ م بلغت نسبة الطلاب في سن ١١-١٢ عاما والذين تم توزيعهم على المدارس كالتالى : نسبة ٥٢ و٥ % على المدارس الأساسية ، ونسبة ١٦ و٧ % على المدارس الحديثة ، و نسبة ٢٤ و١ % على مدارس الجيمانيزيوم ، ونسبة ٢ و٨ % على المدارس الشاملة وهى نمط من المدارس المندمجة بصورة غير كاملة ، و الباقي نسبة ٣ و٩ % على مدارس *Sonderschule* (أشبه بمدارس الضعاف) ، والتي تعنى بالطلاب الذين لا يستطيعون المواظبة بالدراسة التقليدية .^(٢)

ومن قنوات تحويل المسار ما يلى : يلتحق بالصفوف العليا من مدرسة الجيمانيزيوم تلاميذ من المدارس الشاملة والمدارس الحديثة ، أما تلاميذ المدرسة الرئيسية فيجدون صعوبة شديدة ، وذلك

(١) محمد أحمد حسين السيد ناصف : مؤسسات إعداد معلم التعليم الثانوي ، مرجع سابق، ص ص ٧٠-٧١ .

(٢) Malkova, Z. A. and Vulfson B. L.; *Secondary education in the world today*, IBE, v xxxiz, UNESCO, 1987, p 59.

راجع إلى الاختلاف القائم في كل من المنهاج وطول مدة الدراسة - خمس سنوات بدلا من ست في أنماط المدارس الأخرى .

٣- المرونة والانسياج بالمدرسة الجمانيزيوم :

وتتعدد مظاهر المرونة بمدارس الجمانيزيوم وكذلك أساليب الانسياج بينها وبين غيرها من المدارس الثانوية كما يلي :

أ- المرونة في مدة الدراسة و إمكانية الإصرار لبعض الطلاب :

تنقسم مدرسة الجمانيزيوم إلى مستويين (مرحلتين) هما :

أ-1- مرحلة الإعداد العام :

وتمتد من الصف الخامس حتى نهاية الصف الدراسي العاشر (نهاية المستوى الثانوى الأول) ، والدراسة بها إجبارية عامة مع وجود بعض من المواد الاختيارية على نطاق ضيق ، وهي تهدف إلى إمداد التلاميذ بقاعدة ثقافية وأكاديمية عامة تتسم بالعمق والاتساع.

أ-٢- المرحلة العليا :

وتسمى بمرحلة التخصص وتمتد من الصف الحادى عشر إلى الصف الثالث عشر لمدة ثلاث سنوات، ويمكن للطلاب أن ينهى هذه المرحلة في مدة لا تقل عن عامين ولا تزيد عن أربعة أعوام.^(١)

ب- تطبيق نظام المقررات وتوسيع فرص الاختيار

والمجموعات :

تسير الدراسة وفقا لنظام المقررات الدراسية الذى يلبى رغبات وميول التلاميذ في هذه المرحلة ويعمل على توسيع فرص الاختيار أمامهم وتحتسب نتيجة شهادة الأبيتور بطريقة تراكمية في ضوء نتائج

(١) Glenn, charles L.; *Choice of schools in six nations*, U.S. Department of Education, Dec. 1989, p 189.

الطالب في الفصول الأربعة الأخيرة للعامين ١٢ و ١٣ ، مما يشير إلى استمرارية التقويم وعدم الاقتصار على فرصة واحدة .

ويلاحظ أن التوزيع على التخصصات المختلفة في هذه المدرسة عملية في غاية الصعوبة خاصة وأن التلميذ في هذه المرحلة لا ينتمى إلى فصل دراسي محدد في معظم أوقات الدراسة بقدر ما ينتمى إلى مجموعات دراسية مختلفة تقتضى الحضور والانتظام بها ، و يقتضى معها انتقاله من فصل دراسي لآخر حيث أماكن التدريس للمقررات التي قام باختيارها مما يتطلب وجود قدر كبير من المرونة في العملية الإدارية داخل المدرسة والتنظيم الدقيق للجدول الدراسي.^(١)

ج- فتح الفرص بمدارس الجمانيزيم لتلاميذ التعليم الفني :

يحاول المستولون توسيع الفرص أمام تلاميذ التعليم الفني لمواصلة الدراسة في المرحلة العليا لأن عدد التلاميذ من خريجي المدارس الحديثة الذين يواصلون دراساتهم في المرحل العليا من الجمانيزيوم محدودة وذلك باقتراح إنشاء صيغ خاصة من مدرسة الجمانيزيوم يواصل بها المتفوقون الراغبون في مواصلة الدراسة بالمرحلة العليا دون الحاجة إلى دراسة لغة أجنبية ثانية ، وأهم هذه الصيغ :
جمانيزيوم الاقتصاد - جمانيزيوم العلوم الاجتماعية - جمانيزيوم الفنية - جمانيزيوم الموسيقية -
جمانيزيوم الزراعة - جمانيزيوم الرياضية ، هذا ويحصل خريجوا هذه الصيغ بعد إنهاء الدراسة بالمرحلة العليا من ١١ إلى ١٣ على شهادة الأبيتور المتخصصة أو المهنية Fachabitur.^(٢)

خاصة وأن الاتجاه الراهن في السياسة التعليمية يتمثل في جعل التأهيل المهني أكثر جاذبية لأبناء الجيل الجديد، والعمل على تحريره من الطريق المسدود الذي كان يواجهه من قبل ، مع العمل على تمكين الخريجين منه على بلوغ مراكز مهنية وقيادية مرموقة.^(٣)

د- إتاحة الفرصة لخريجي المدارس المتوسطة للحصول على

الأبيتور :

(١) محمد أحمد حسين السيد ناصف : مؤسسات إعداد معلم التعليم الثانوي العام، مرجع سابق، ص ص

.٨٢،٧٩

(٢) Leschinsky, Achin and Mayer, Karl Ulrich (Eds); *The comprehensive school experiment revisited : Evidence from Western Europe*, Verlag Peter Lang, Frankfurt/Main, 1990, pp 13-15.

(٣) مؤتمر القمة التربوية الألمانية - ديسمبر ١٩٩٣ ، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الثاني، سبتمبر

.١١٣، ١٩٩٤

التلاميذ الذين يختارون الدراسة بالمدرسة المتوسطة تتاح لهم فرص استكمال دراساتهم بالمدرسة الثانوية العليا (الجمانيزيوم) ، أو المدرسة الشاملة للحصول على شهادة الأبيتور التي تؤهلهم للالتحاق بالجامعات.^(١)

ومن كل ما سبق يتضح مدى المرونة في داخل هذه المرحلة التعليمية و يشير معه إلى تعدد الصيغ والصور لقنوات الانتقال الأفقى والرأسى بين مدارس هذه المرحلة .

هـ- تعدد أنواع وصيغ مدارس الجمانيزيوم :

إذا كانت الدراسة بمدارس الجمانيزيوم في مجملها دراسة عامة حتى نهاية الصف العاشر مع وجود حيز ضئيل من الاختيار ، فإنه بدءاً من الصف الحادى عشر يتعين على الطالب أن يختار نمط الجمانيزيوم الذى يرغب أن يتخصص فيه ويواصل الدراسة في مجاله بالمرحلة العليا من أحد الأنواع الرئيسية الثلاث التالية :- مدرسة الجمانيزيوم للغات القديمة أو مدرسة الجمانيزيوم للغات الحديثة أو مدرسة الجمانيزيوم للرياضيات والعلوم الطبيعية والاقتصاد والدراسات التربوية والزراعية والاقتصاد المنزلى والفنون والرياضة الحديثة.^(٢)

و- إمكانية الانتقال الأفقى وتغيير المسار :

من الممكن تحويل مسار الطلاب من المدارس الجمانيزيوم إلى المدارس الحديثة أو الرئيسية أو المهنية كما يلي :

١- يستطيع التلاميذ ذوى المعدلات والقدرات الضعيفة في التحصيل تحويل مسارهم

الدراسى والانتقال إلى المدارس الحديثة أو الرئيسية وذلك قبل نهاية الصف العاشر .

٢- يمكن لطالب الجمانيزيوم إذا أنهى الدراسة في الصف العاشر ولا يرغب في مواصلة

الدراسة بالمرحلة العليا لأمى سبب من الأسباب الالتحاق بالمدارس المهنية شأنه شأن

خريجى المدارس الحديثة.^(٣)

٣- في مقابل ما سبق يستطيع تلاميذ المدارس الحديثة والرئيسية ذوى القدرات والمهارات

الخاصة الانتقال إلى مدارس الجمانيزيوم في بدء الصف السابع أو الثامن وكذلك بالنسبة

(١) محمد متولى غنيمه وسعاد بسيون: التخطيط لفتح قنوات الاتصال ، مرجع سابق، ص ٢٥٢ .

(٢) أحمد كمال عاشور : أثر العامل السياسى على بنية التعليم العام في كل من ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية،

دراسات تربوية، المجلد الثانى ، الجزء التاسع، يونيه ١٩٨٧، ص ٣٠٣ .

(٣) Rust, Val D. and Rust, Diane; *The unification of German education, op.cit., pp 190,195.*

لطلاب المدارس الحديثة الذين أنهموا الصف العاشر بتفوق إذ يمكنهم تحقيقى الانتقال المباشر لمواصلة الدراسة العليا بمدارس الجمانيزيوم ، وذلك بعد استيفاء بعض من الشروط وبخاصة اجتياز امتحان فى اللغة الأجنبية .

٤- يمكن النظر إلى المدارس الشاملة على أنها خطوة محددة ضد التمييز بالمدارس الثانوية فهى تعمل على إزالة وإضعاف العزلة والفصل بين الأفرع والمسارات المتنوعة من التعليم العام خلال مرحلة التعليم الإلزامى، حيث أن الفجوة بين المناهج تكون ضعيفة جدا ، ويجد التلاميذ أنه من السهولة تغيير تخصصاتهم الدراسية، فضلا عما تقدمه من فرص أفضل للدخول إلى الصفوف الأولى من مدارس التعليم الثانوى الأكاديمية ، ومن ثم توفير أفضل السبل للالتحاق بالتعليم العالى للراغبين منهم^(١).

وبالرغم من أن المدرسة الشاملة تهدف إلى تحقيق قدر كبير من تكافؤ الفرص وتقوم على أساس توفير تعليم يتسم بالمرونة للجميع يتضمن قدرًا مشتركًا من المواد الأساسية وعددا من المواد الاختيارية يختار من بينها التلميذ ما يتفق مع ميوله وقدراته مما يؤدي فى النهاية إلى رفع المستوى التعليمى للجميع ، إلا أنه لا تزيد نسبة التلاميذ الذين يدرسون فى المدارس الشاملة إلى مجموع تلاميذ المرحلة الثانوية عن ٣٠% .

ز- إزالة الفواصل بين التعليم النظرى فى المدرسة

وتطبيقاته العملية :

يتطلب التقدم التكنولوجى رفع مستوى التعليم العام لفئات العمال المهرة والفنيين وحيث أن عمال المستقبل يتلقون تعليمهم فى المدارس الأساسية والمدارس الشاملة لذا أقترح إدخال مادة (التعليم عن مجالات العمل) *Arbeitslehre* ضمن برامج هاتين المدرستين ، فى مرحلة السن ١٣-١٦ ، وإن كانت تطرح فى المدرسة الشاملة كمادة اختيارية بديلة للغة الأجنبية الثانية، وذلك بصفتها الروافد الأساسية لمدارس التعليم المهني^(٢).

٥- مرونة المدارس الشاملة :

إن بنية المدرسة الشاملة تلقى نظرة واضحة حول ديمقراطية التعليم الثانوى ، إذ أنها تضعف التمييز والعزلة أو الانفصال بين الفروع المتنوعة من التعليم خلال مرحلة التعليم الثانوى ،

(١) Husen, Torsten and Postlethwaite, T. Neville (Eds); *The international encyclopedia of education*, op.cit., pp 2473-2474.

(٢) أحمد كمال عاشور : أثر العامل السياسى على بنية التعليم العام، مرجع سابق، ص ٣٠١، ٣١٤.

فالفجوة بين المناهج ضيقة ويجد التلاميذ من السهل إمكانية تغيير تخصصاتهم ، وبخاصة أولئك الذين أخذوا المسار الخاطئ الذي لا يتناسب مع استعداداتهم أو طموحاتهم ، حيث أن المرونة الداخلية للبنية المدرسية تتمثل في تلك النقاط التي تبني بين الفروع الدراسية المختلفة^(١)، مع وجود فرص كبيرة لالتحاق بالصفوف العليا من مدارس التعليم الثانوي العام، مما يحقق التعليم الثانوي الكامل مع إتاحة الفرص للالتحاق بالتعليم العالي.^(٢)

فالمدرسة الشاملة الألمانية تعمل على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للجميع وتعمل على القضاء على جمود التعليم الثانوي، وتساعد على التغلب على مشكلة القبول والاختيار للتعليم الثانوي وتعمل على مواجهة الاحتياجات المختلفة للتلاميذ، إذ تتنوع مقرراتها وتعدد وتساعد على وجود فرص أكبر للتدريب العملي وحاجاتهم ، وهنئ الكثير من التسهيلات والتطبيقات الإدارية في توجيه التلاميذ ونقلهم من فرع دراسي ومن تخصص لآخر داخل المدرسة وفق استعداداتهم وحاجاتهم .

٥- الطريق الثانوي للتعليم :

لقد كان إنشاء المدرسة المهنية التكميلية وما تؤدي له من شهادة مهنية *Fachschulreife* مساهمة كبيرة في استحداث ما عُرف باسم الطريق الثاني للتعليم *Der Zweite Bildungsweg* ويعتبر هذا الطريق الثاني هو أهم ما أفرزته محاولات تطوير التعليم التقني في ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية لتحقيق ديمقراطية التعليم والحد من الطرق المسدودة فيه ، وإتاحة الفرص لأبناء الطبقة العاملة والفقيرة،- التي لم تحصل سوى على تعليمها الإلزامي *Volksschnle* - من الوصول إلى التعليم التقني العالي دون المرور على المدارس الثانوية العامة^(٣)، كأحد أساليب التنقل والانتقال المرن والمفتوح القنوات والمسارات التعليمية، في نظام تعليمي يكاد يكون منعدم الحواجز الرأسية والأفقية إلى حد ما ، مما يسمح في النهاية بتحقيق الحراك التعليمي والاجتماعي لجميع أفراد المجتمع .

وبناء على هذا يعتبر الطريق الثاني نموذجاً لتربويات تربوية، وتطبيقات مرنة عصرية تعمل باستمرار على السماح بتصحيح مسار التعليم للراغبين، ومن التغلب على المسار التعليمي الواحد كتطبيق نفعي يقف في مواجهة الأفكار الإنسانية العتيقة في التربية، وهو قبل ذلك تدشين

(1) Hummles, Charles; *Education for the world of tomorrow*, op.cit., p 109.

(2) Malkova Z.A. and Vulfson B.L.; *Secondary education in the world today*, op.cit., p 59.

(3) *Wood, Stephen; Germany, Europe and the persistence of nations, transformation, interests and identity, 1989- 1996, Ashgate, Aldershot, 1998, pp 320-321.*

للمستحدثات التربوية التي تعمل على تحقيق التعاون الوثيق بين النظريات التربوية وتطبيقها العملية في مجال الدراسة والإنتاج.^(١)

إذ بموجب هذا الطريق يتاح للتلميذ الذي أنهى دراسته الإلزامية، ودخس عالم التلمذة الصناعية، أن يلتحق بمدرسة المهندسين، وبعد ذلك أيضا بالمدارس التقنية العليا المعادلة لكليات الهندسة الجامعية، وذلك دون المرور على المدارس الثانوية العامة، أو اجتياز امتحانها النهائي الأبيتور، وهذا يشير إلى أن الطريق أمام خريجي التعليم التقني مفتوحا، ويرتبط ارتباطا وثيقا بما سبقه من تعليم مهني لإعداد العمال المهرة، وما يتلوه من تعليم تقني عالي في المدارس والمعاهد التقنية العليا.

٦- فتح القنوات بين التعليم المهني والعالي

والتكنولوجيا:

وتتعدد مظاهر ذلك في:

- التحاق من أكمل بنجاح المدرسة الرئيسية أو المدرسة المتوسطة بالمدارس المهنية المتخصصة، والتي تحتاج إلى تفرغ كامل وتعد لعمل مهني معين، وتعد طلابها في نفس الوقت للتعليم العام وتستمر فترة الدراسة بما سنة على الأقل ويؤدي الطلاب في نهايتها امتحانا نهائيا للحصول على شهادة التعليم المتوسطة.^(٢)
- يلتحق خريجو المدرسة المتوسطة أو ما يعادلها بالصفين الحادي عشر والثاني عشر من المدارس المتخصصة الأعلى، والتي تحتاج أيضا إلى تفرغ كامل، ويتلقى طلابها برامج متخصصة أكاديمية وعملية ومهارات مهنية بالإضافة إلى المواد العامة، ويؤدي الطلاب في نهايتها امتحانا نهائيا للحصول على دبلوم متخصص، يؤهلهم للانتحاق بالكليات التكنولوجية.
- وفي هذا الشأن يلتحق بالجامعة حوالي من ١٠٠% إلى ١٥٠% من مجموع التلاميذ ممن يلتحقون بالتدريب المهني (النظام المزدوج) *Duale System* والذين يحصلون على إجازة ومؤهل الالتحاق بالجامعات.^(٣)

(1) Reible- Aubourg, Sabine; *Institutional arrangements of Germany's vocational education system, op.cit., pp 181.*

(2) Holmes, Brian; *International Handbook of education, John Wiley Sons Ltd., Christopher, 1983, p 241.*

(3) Kron, Friedrich W.; *Germany, in, Brok, Colin and Tulasiewicz Z, Witold (Eds); Education in a single Europe, Routledge, London, 1994, p 92.*

- يستطيع الطالب الذى اختار الدراسة المهنية والإعداد المهني، إكمال دراسته بالمدراس المتخصصة المهنية بأنواعها المختلفة، للحصول على دبلوم متخصص يؤهله للالتحاق بالكليات التى انتشرت وتزايدت فى الولايات الشرقية مع زيادة حركة التصنيع والتقدم واستمرارها .

٧- تقليص مدة الدراسة ببعض الولايات :

تقوم بعض الولايات الألمانية باختزال عدد من سنوات الدراسة حتى الحصول على شهادة الأبيتور - الدراسة الثانوية من ١٣ سنة إلى ١٢ سنة فقط^(١)، ففي الوقت الذى تمسك فيه المدرسة الأكاديمية بقبول طلابها فى سن العاشرة، يمكن للأنواع المختلفة الأخرى من المدارس الأكاديمية أن تقبل تلاميذها، إما فى سن العاشرة أو الثانية عشر، وفى جميع الحالات يحصل الطالب على شهادة الأبيتور بعد دراسة لمدة تسع سنوات فى المدرسة الثانوية وذلك فى حالة قبوله فى سن العاشرة، أو سبع سنوات فى حالة قبوله فى سن الثانية عشر.^(٢)

وبالرغم مما سبق من مظاهر المرونة وفتح القنوات خلال مرحلة التعليم الثانوى ، يوجد مظهر من مظاهر الجمود يشير إلى إلغاء بعض التيسيرات والتسهيلات التى كانت ممنوحة للطلاب حيث أصدرت حكومة المستشار كول السابقة منذ أوائل الثمانينيات قرارا بتحويل المنح التى كان يتلقاها بعض الطلاب إلى قروض واجبة السداد مما اضطر نسبة كبيرة من الطلاب من أبناء الطبقة العاملة بترك الدراسة والبحث عن عمل.^(٣)

ثالثا : مظاهر وأساليب وقنوات الانسياب والمرونة فى

التعليم العالى والجامعى :

ويتم تنسيق التعليم العالى فى ضوء القانون الخاص بالتعليم العالى *Hochschulrahmengesetz* الصادر فى ٣ أكتوبر ١٩٩٠ م ، من الحكومة الفيدرالية والموازى للقانون الصادر فى ١٨ سبتمبر ١٩٩٠ م ، والخاص بتنظيم التعليم العالى أيضا فى جمهوري ألمانيا

(١) مؤتمر القمة التربوية الألمانية، مرجع سابق، ص ١١٣ .

(٢) أحمد كمال عاشور: أثر العامل السياسى على بنية التعليم العام، مرجع سابق، ص ٣٠٣ .

(٣) *Hough, J.R. (Edr); Educational policy – An international servuy, Croom and Helm Helm Ltd., London, 1984, p 285.*

الديمقراطية، والخاص بمعادلة التعليم العالي بين الدولتين في إطار ألمانيا الموحدة إذ يتم العمل بهما منذ بدء توحيد الدولتين في أوائل التسعينيات^(١)، والتعليم العالي والجامعي في ضوءهما يعد من مسؤوليات المقاطعات، وهو حق دائم ومفتوح للجميع، تتعدد وتنوع معايير القبول والالتحاق به، مما يتيح سهولة في الانسياب والتدفق عبر مساراته من خلال العديد من الأساليب والتقنيات كما يلي :

أ- التعليم الجامعي والعالي حق دائم ومفتوح للجميع :

تنص المادة رقم (١٢) من الدستور على أن جميع الألمان لهم الحق في الاختيار الحر للمهنة التي يريدون ممارستها، كما أن لهم الحق أيضا في اختيار مكان التدريب، ولذا يحق لكل مواطن يحمل شهادة الأبيتور، الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والجامعي واختيار التخصص الذي يرغبه، وهو حق مكفول لكل مواطن مؤهل تأهيلا كافيا، ولهذا فالتعليم الجامعي والعالي مفتوح بصفة دائمة للجميع من خلال سبل عديدة بحيث :

- يكون اختيار الطلاب وتوزيعهم بين المعاهد العليا المختلفة مؤسسا على معايير سليمة

- أن يعطى قدرا من الاعتبار لاختيار الفرد للمكان لأقصى درجة .

- أن جميع القدرات التدريبية المتاحة لا بد من استيفائها .

- أن الدولة غير مسئولة عن إلحاق طلاب الجامعات بالكليات المتاحة، بصرف النظر

عن رغبة الطلاب في الالتحاق بها من عدمه^(٢)، وبالتالي لا تكون هناك ضرورة

ضاغطة ومستمرة من التدفق الطلابي الجامعي على الالتحاق به، فالحق دائم ومحفوظ

وليس مرتبط بسنة التخرج أو الانتهاء من الدراسة الثانوية، مما يتيح معه قدر كبير

من الأمان للطلاب وذويهم.

ومن ثم فهي غير مسئولة عن إيجاد وظائف لخريجي الجامعات، ففي سوق العمل الحر و

الذي يسير وفق قواعد العرض والطلب، وفي ظل وجود نظام سياسي ديمقراطي ونظام اجتماعي يكفل

تحقيق الحرية، ينشأ كل فرد مهنة له طبقا لرغباته وقدراته، وليس في ضوء المجموع بالمرحلة

الثانوية، وبالطبع طبقا لإمكانيات السوق والفرص المتاحة فيه.

(1) Rust, Val D. and Rust, Diane; *The unification of German education*, op.cit., pp 3-4.

(2) Lingens, Hans G.; *German higher education : issues and challenges*, *International Studies in Education*, Bloomington, 1998, pp 11- 12.

إن قوانين التعليم المتعلقة بالمؤسسات التعليمية الأعلى من التعليم الثانوي، تشير إلى تعدد أنماط هذه المعاهد والمؤسسات، فتشتمل على الجامعات الشاملة والجامعات وكليات الفنون والكليات المهنية والجامعات التقنية وكليات المعلمين ، تخدم في تحقيق حق التعليم والمعرفة التعليمية، بحيث تكون الجامعات الشاملة كمؤسسات للتعليم العالي تجمع بين واجبات جميع المعاهد العليا المتنوعة، والجامعات التي تخدم في مجالات العلوم البحثية، وفي التعليم وكليات الفنون الجميلة و أكاديمياتها، وهي لها أهمية خاصة هي استجلاب وتنمية الأشكال والمحتويات الفنية، وكذلك الكليات المهنية ومدارسها المتقدمة والتي تقوم معا باستجلاب التعليم المؤسسى وإجراء البحوث العلمية المتقدمة.^(١)

٢- تعدد معايير وبرامج القبول :

الجامعات وكليات الفنون والموسيقى والمدارس التقنية العليا والجامعات التقنية، تشترط الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية من النوع العام أو الخاص ، وتتعدد مظاهر المرونة بسياسات القبول بالجامعات من حيث المعايير والبرامج المتبعة كما يلي :

أ- معايير القبول :

تؤهل الشهادة الثانوية من النوع العام صاحبها لدراسة تخصص يختاره هو ، أما الشهادة من النوع الخاص ، والتي يحصل عليها الطالب بعد أداء امتحان يركز على موضوعات معينة تجبر الطالب مواصلة الدراسة الجامعية في نفس التخصصات التي درسها (مثل مسار التكنولوجيا والزراعة وغيرها) ، إلا أنه يمكن في الوقت نفسه تحويل الشهادة من النوع الخاص إلى النوع العام لفتح مزيد من الفرص أمام الطالب من خلال تأدية الطالب لامتحان في اللغة الأجنبية الثانية، وبالإضافة إلى ذلك تشترط الكليات النوعية - كليات الفنون والموسيقى - اجتياز الطالب لاختبار قدرات خاص بها بعد الانتهاء من الثانوية العامة .

وبعد استيفاء الطالب لشرط الالتحاق هذا ليس عليه سوى لا التقدم إلى إحدى مؤسسات التعليم العالي وتقييد اسمه في أى من المجالات الدراسية التي يختارها، وذلك من منطلق أن القبول مفتوح لجميع الحاصلين على الأبتور ، وإن كان يطلق على هذا النموذج من القبول (النموذج البيروقراطي) *Bureacratic Model* ، وعلى أية حال يمكن أن تحدد القواعد الهامة التي تحكم عملية القبول والالتحاق بالتعليم العالي والجامعى هنا في:

- كل مرشح مؤهل له الحق في الالتحاق بالتعليم العالي .

(١) Husen, Torsten and Postelethwaite, T. ; *The international encyclopedia of education*, op.cit., p 2473.

- لا يعتبر متوسط تقديرات شهادة الأبيتور معيارا ملائما لقبول على الرغم من إشراف الوزارات على الامتحانات النهائية لهذه الشهادة فقد ثبت أن هناك تفاوتاً في مستوى الأداء الأكاديمي للطلاب في مختلف الولايات ويمكن ثم كان التفكير في معايير إضافية^(١)، واستحداث برامج متعددة للقبول .

ب- برامج القبول والالتحاق :

وتشتمل هذه البرامج على مايلي :

ب-١- الأخذ بنظام فترات الانتظار :

تتكيف نظم القبول في ألمانيا مع احتياجات الجامعات نفسها وهو ما يجعل التعليم العالي مقيداً إلى حد ما فنظراً لوجود اختلافات ملحوظة بين أعداد طلاب المرحلة الثانوية العالية من ولاية لأخرى وكذلك معدل النجاح في الاختبار النهائي، بدأ العمل بمشروع يعطى فرصاً متساوية للجميع وهو ما يعرف بمشروع حصص الولايات وعلى اعتبار أن الدولة هي المهيمن الوحيد على مؤسسات التعليم العالي ، حيث من حق كل طالب مؤهل أن يحصل على فرصة الالتحاق على الأقل مرة واحدة في حياته ، ومن هنا كان الأخذ بنظام فترات الانتظار ، ووضع الحالات الصعبة في الاعتبار^(٢) ، مما يشير إلى أن النظام يسمح بإمكانية تحقيق التناوب بين التعليم والعمل وحفظ حق الطالب المؤهل للالتحاق بالتعليم العالي في أي وقت ، وبصورة دائمة تعطي شعور بالأمان والاطمئنان.

ب-٢- البرنامج العام للقبول :

نظراً لزيادة عدد المتقدمين في تخصصات معينة في بعض مجالات الدراسة مثل الهندسة المعمولي والصيدلة والزراعة وعلم الأحياء تم وضع برنامج عام على المستوى المحلي للقبول بها ويعتمد هذا البرنامج المعايير التالية :

- معدل الدرجات في الشهادة الثانوية بنسبة ٦٠.٠% .
- طول فترة الانتظار دون التقييد بأي إجراء آخر بنسبة ٥.٠% .
- تخصص نسبة من الأماكن تصل إلى ٢٥% للمجموعات الخاصة من المتقدمين مثل (الطلاب الأجانب والموقوفين وحالات المعاناة وغيرها) .^(٣)

(١) عبد الله بويطانة وهدى معوض : الاتجاهات السائدة في العالم حول سياسات الالتحاق بالتعليم العالي ،

مرجع سابق، ص ١٣٤ .

(٢) Richter, Ingo; Selection and reform in higher education in Western Europe, op.cit., p 57.

(٣) Rust Val D. and Rust, Diane; The unification of German education, op.cit., pp op.cit., p 57.

(٣) Rust Val D. and rust, Diane; The unification of German, op.cit., pp 83-84.

ب-٣- البرنامج الخاص للقبول :

يطبق برنامج خاص في القبول بالنسبة للطب البشرى وجراحة الأسنان والطب البيطرى منذ عام ١٩٨٤ م على النحو التالى :

- يقوم المكتب المركزى التابع لاتحاد الولايات بوضع برنامج للقبول فى بعض التخصصات وتحديد عدد الأماكن المتاحة بها و توزيع الحصص والنسب على الوضع التالى :
- ٥٥٠% من الأماكن على أساس القدرات، و٣٥٠% من الأماكن حسب القياس الحر . *Free Assessment* ، و١٠٠% من الأماكن للحالات الخاصة (من الأجانب والمعوقين وغيرهم من أصحاب المعاناة)، ويتم تخصيص ١٥٠% من الأماكن تبعا للمقابلات الشخصية التى تجريها مؤسسات التعليم ذاقا ، ثم تخصص ٢٠٠% من الأماكن لحالات الخبرة فى مجالات العمل والخدمة العسكرية ، وطول فترات الانتظار مما يشير إلى شمولية كافة فئات المجتمع من العاملين .
- وبالنسبة لنسبة ٥٥٠% على أساس القدرات يكون توزيعها كالتالى : ٤٥٠% على أساس مجموع تقدير الشهادة الثانوية وتقدير الاختبار الذى أداه المتقدم ، و١٠٠% تخصص للحاصلين على تقديرات مرتفعة فى الاختبار وحده (١)

ريتنضح مما سبق أن برنامج القبول الخاص فى ألمانيا برنامج شامل ومعقد إلى حد بعيد من حيث النسب العديدة التى يأخذ بها ، حيث يشتمل على جميع وسائل الاختيار المتعارف عليها تقريبا ، من اختبارات ومقابلات وفترات انتظار وخبرة عملية وقرعة وحصص محلية، وحصص لطلاب الأجانب، وحصص لحالات الصعبة من المعوقين وغيرهم ، فكل هذه العناصر مرتبطة ببعضها البعض بطريقة معقدة جدا .

٣- الأخذ بنظام الجامعات الشاملة كأسلوب لتحقيق الأنسيابية

بين مؤسسات التعليم العالى والجامعى :

مادام التعليم الثانوى ينتج الأفراد أصحاب طلبات الالتحاق بالتعليم العالى ، فإن هذه التشكيلة من المعاهد والمؤسسات التعليمية العليا المتاحة بعد التعليم الثانوى لا تقدم إمكانيات كافية لتنهض برغبات جميع الطلبة و تفى باحتياجات جميع المجالات المهنية بصورة مرضية .

(1) عبد الله بويطانة وهدى معوض: الاتجاهات السائدة فى العالم حول سياسات القبول، مرجع سابق،

ولقد ظل النقد موجهاً لمدة طويلة ضد المعاهد والأنماط التعليمية المختلفة من المدارس والمعاهد المنفصلة انفصلاً دقيقاً والمنعزلة عن بعضها البعض ، وهذا الأمر مع نظام الحياة الوظيفية الألمانية الصارم جداً، بالإضافة إلى نظام يؤكد الامتيازات قد جعل التركيب التعليمي له: سلسلة من المسارات ذوات الاتجاه الاجتماعي الواحد ، دون أن تكون هناك فرصة أمام الطالب لصحيح اختياره الردي للدراسة- إذا كانت كذلك-، أو لتكييف نفسه للظروف الشخصية المتغيرة أو للظروف الاجتماعية، أو الاقتصادية والتكنولوجية المتطورة و المتغيرة دوماً.⁽¹⁾

وفي ضوء هذا كله كان الاتجاه نحو بذل المزيد من الجهود وفتح السبل لتحقيق التحركية *Mobility* في النظام التعليمي العالي والجامعي بحيث يكون مرناً بدرجة كافية تسمح بتغيير المسار والتخصص ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

- أن طلبة الجامعات يستطيعون الآن تغيير الجامعات التي التحقوا بها بحرية تامة، وحتى في الكليات الفنية التي ذات المناهج الصارمة والمتباينة جداً، يمكن أن يحدث التغيير أيضاً دون فقدان للوقت أكثر مما ينبغي، ومع ذلك فإنه الأكثر صعوبة أن يتم التغيير من نظم إلى نظام آخر ، ولكن في بعض النظم الأخرى يجب على الطلبة أن يجتازوا امتحانات المرحلة الوسطى *Zwischenprüfung or Vorprüfung* في أثناء دراستهم بعد فصلين دراسيين أو أربعة فصول ، قبل أن يسمح لهم بالجلوس لتأدية الامتحانات النهائية، وهذه الامتحانات الوسطى ما هي إلا جزء من الامتحانات النهائية، ولكن لا قيمة لها بغير اجتياز الامتحانات النهائية .

- إمكانية تحويل عدد كبير من طلاب الجامعة نحو كليات التربية وإعداد المعلمين أثناء قيامهم بالدراسة ، ولكن ليس هناك تحرك في الاتجاه المضاد، فضلاً عن أن معظم الطلبة الذين يُحولون إليها قد لا ينجحون في تغيير دراساتهم، بالرغم من قصر المناهج في كليات التربية عن الجامعة ، مما يدل على وجود نسبة هدر كبيرة من الوقت والجهد بالنسبة لبعضهم، ولكنها في الوقت نفسه تطبق الانسياب ومرونة التدفق خلال مرحلة التعليم العالي.

- أن الخريجين الذين اجتازوا امتحانات بتقديرات جيدة في كليات الهندسة لا يستطيعون تسجيل أسمائهم في الجامعة الفنية حتى بالرغم من أنهم غير حاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية ، ولقد كانوا عادة طلاباً ذوي مستوى جيد أو ممتاز ، و في معظم

(1) Windulf, Paul; *Expansion structural change, Higher education in Germany, The United States, and Japan, 1870-1990*, West Press Ltd, Colorado, 1997, pp 180-181.

الحالات تستلزم دراستهم الجامعية من الزمن ما تستلزمه دراسات أولئك الطلاب الذين التحقوا بالجامعة فور تخرجهم من المدارس الثانوية ، أى وجود هدر كبير في الوقت والجهد ، ومن الناحية الفعلية لم تكن هناك حركة في الاتجاه المضاد .^(١)

ولذا كان الاتجاه نحو الأخذ بصيغة ونظام الجامعات الشاملة منذ السبعينيات لإحداث تركيب تكون فيه جميع معاهد التعليم العالي، مندمجة مع بعضها البعض، في مفهوم شامل يخص النظام التعليمي، ويعمل على إزالة عدم الارتباط بين الحرية الأكاديمية وبين التعليم المتكامل ، وكذلك الانفصال بين الثقافة العامة والتدريب العملي من أجل مهنة ما ، والانفصال الكبير بين التخصص والمهن المتعددة ، وبين حرية الوصول إلى الجامعة أو وجود قيود على الالتحاق والتحويل إليها .^(٢)

وتميل هذه الجامعات إلى الاندماج في النظام التربوي العام، وقبول جميع المجموعات من الأفراد في المرحلة السنية المقابلة ، فضلا عن أن أهدافها الرئيسية تتمثل في أن تيسر للطلاب فرص وجود مكانه في المجتمع في ضوء قدراته وميوله دون تحكم أو ضغوط عليه .^(٣)

٤- تعدد أساليب الانسياب الالتحاق بالجامعات :

ومن المظاهر والأساليب المتبعة ما يلي :

أ- فتح القنوات للإسراع أمام الموهوبين :

يتم فتح المجال أمام أصحاب المواهب والمتفوقين للانتساب إلى الجامعات الألمانية دون أن يحملوا بالضرورة شهادة الدراسة الثانوية الأبيتور ، إلى جانب تحسين الفرص المتاحة لتقدمهم وارتقائهم في الميادين والفروع الاقتصادية والخدمات العامة^(٤) ، أى أنه يصرح لغير الحاصلين على شهادة الأبيتور بالالتحاق ببعض التخصصات التي تتطلب مواهب وقدرات خاصة من خلال ما يعرف باختبار القبول - ذلك على الرغم من اعتراض البعض حول فروع التأهيل الخاصة بالأفراد من ذوى الإنجازات الضعيفة أو القوية أو المعاملة غير السوية لهم - ، وكذلك نجد أن الملتحقين بالتعليم

(1) Richard, Rosalind M. O.; *The end of elitism*, op.cit., pp 75-76.

(2) Ibid; p 123.

(3) Ash, Mitchell G.; *Unification in German higher education : Renewal or the importation of crisis*, in , Ash, Mitchell G.(Edr); *German Universities, past and future, crisis or renewal*, Berghahn Books, Providence, 1997, pp 92-93.

(4) مؤتمر القمة التربوية الألمانية، مرجع سابق، ص ١١٣ .

الفني والذين يعملون بالمؤسسات الصناعية وغيرها وعندهم رغبة شديدة في التعليم الجامعي ليست أمامهم قيود بل على العكس توجد إغراءات تتمثل في احتفاظهم وأماكنهم و علاواتهم وترقياتهم حتى ينتهوا من التعليم الجامعي ويحققوا طموحاتهم ويرفعوا مستواهم العلمية ويعودوا إلى أماكن عملهم.

ب- فتح الفرص للمتجهين من التدريب المهني :

يوجد أسلوب خاص في الالتحاق بالجامعة للمتجهين من التدريب المهني إذ توجد مدارس تأهيلية توجد لهذا الغرض ، سواء بعد الانتهاء من المدرسة المتوسطة أو التدريب المهني وهو أمر ممكن طبيعة الحال ، وهناك اتجاه للتفكير حول الاختبارات الخاصة بدلا من شهادات المدارس^(١)، ولكن إذا كان الأمر كذلك محتاجا إلى امتحان فإن المرء يبحث عنه عبثاً ، ومن ثم فعليه : حتى نظم الحفظ يجري بحثها ومناقشتها في هذه الدول ، إذ لا تترك رغبات الأفراد دون بحثها ومحاولة تلبيةها.

ج- ربط التعليم التقني بالتعليم التقني العالي :

أدخلت تغييرات عديدة لتطوير العمل في كليات الهندسة لزيادة كفاءتها ولربطها ربطاً أقوى بالمدارس التقنية العالية *Technische Hochschulen* فضلاً عن العمل على ازدياد القدرات الاستيعابية لها بصورة مضطردة وبخاصة كليات الهندسة الميكانيكية والكهربائية .

ولربط التعليم التقني بالتعليم التقني العالي تقرر أيضاً جواز التحاق من أكمل دراسته بنجاح في إحدى كليات الهندسة بدرجة جيد أو جيد جداً - التقدير شرط ضروري- بإحدى المدارس التقنية العالية ، كما سُمح لمدارس المهندسين أن تعد تلاميذها للتقدم لامتحان القبول *Vorexam* للمدارس التقنية العالية^(٢).

د- تقديم المنظمات الأهلية والقطاع الخاص للتدريب المهني :

أحد المداخل الحديدية في ألمانيا الاتحادية لتحقيق الانتقال المرن من المدارس التقنية والمهنية إلى عالم العمل هو إنشاء معهد التوظيف الفيدرالي، وهو يعمل على تحيين وتشجيع المعاهد والإنشاءات التي تمتد بالتسهيلات للتدريبات المهنية أو البرامج المهنية^(٣)، والتشجيع يشمل أيضاً منح قروض لتشييد

(1) *Lingnes, Hans G; German higher education : Issues and challenges, op.cit., p 47.*

(2) *Windolf, Paul; Expansion and structural change, op.cit., pp 200-201.*

(3) *UNESCO; The transition from technical and vocational schools, op.cit., p 38.*

عنابر ومنازل للمائة المتدربين أو من هم بالتلمذة الصناعية، مثلما هو الحال بمنح القروض - للاستقرار والتوطين - لبناء مراكز التدريب بالمهنية العامة، وهذه الاستثمارات يقوم بها منظمات خاصة وعامة تقدم التطبيقات العملية لمقررات التدريب والتوجيه المهني الأساسية والتي يتم تصميمها لتحسين الفرص لدمج الشباب الذين لم يتمكنوا من توفير مكان لتدريبهم المهني أو للتلمذة الصناعية.^(١)

هـ - إزالة الفوارق بين الجامعات والمعاهد العليا :

نتيجة الاتجاه العالمي نحو النمو المتزايد في أعداد الجماهير المتزايدة من الطلاب الذين يجتازون الامتحانات المدرسية المؤهلة للالتحاق بالجامعات، ونتيجة للمشكلات الكمية المتعلقة بذلك، لم يعد التوسع في التعليم العالي مجرد العمل على إضافة مزيد من الطلبة إلى نظام يظل أساساً غير متغير أو متطور، فبدأت وزارة وهيئات التربية والتعليم تقدر أن ضغوط التعليم العالي الجماهيري تفرض أنماطاً جديدة من التنظيم، وليس أقلها شأنًا إزالة العديد من الفروق التقليدية بين الجامعات والأنماط الأخرى من المعاهد^(٢)، ومن ثم العمل على إعادة التخطيط لقطاع التعليم العالي وتحقيق التكامل بينه وبين التعليم الجامعي.

و - معارضة فرض رسوم إضافية على متجاوزي المدد

الدراسية القانونية :

الاقتراح بفرض رسوم على الطلبة الجامعيين الذين تتجاوز دراستهم المدة المحددة لها، مع إمكانية فصلهم وإلغاء تسجيلهم الجامعي في حالة تجاوز هذه الفترة المحدودة بمدة طويلة جداً، وإن كلن هذا الأمر يُعارض من جميع الاتحادات والروابط الطلابية^(٣)، مما يشير إلى الاتجاه نحو تحرى مدى جديدة الطلاب في التعليم، فإن لم يكن فلا مفر من سبل تفتح الفرص وتمدها وتعمل على استمرار مثل فرض رسوم إضافية إلا أن هذه الوسيلة تلقى معارضة، إذ يجب أن تفتح حتى لا يصبح معيار الرسوم الإضافية قيداً أو حاجزاً يحول دون استمرار الراغبين.

٥ - تعدد مظاهر الانسياق والمرونة بالتعليم النظامي

العالي للكبار :

ومن هذه المظاهر :

أ - التلمذة الصناعية كنوع من التعليم الشامل :

(1) UNESCO; *World guide to higher education*, op.cit., pp 187,191.

(2) Prichard, Rosalind; *The end of elitism ?*, op.cit., p 77.

(3) مؤتمر القمة العربية الألمانية، مرجع سابق، ص ١١٢.

يقصد بالتدريب المهني التلمذة الصناعية بالأسلوب التقليدي ويستغرق هذا التدريب ثلاث سنوات بشكل عام وقد تنقص أو تزيد عن ذلك قليلا في بعض الحالات الاستثنائية ويعتمد الطابع المزوج لهذا التدريب المهني على التدريب في إطار مجال العمل الفعلي إلى جانب الالتحاق بالمدرسة المهنية إذ يتعلم المتدرب المهني على وجه التقريب أربعة أيام أسبوعيا في موقع التدريب في المصنع أو الشركة أو غيرها ويذهب المتدرب إلى المدرسة المهنية يوم واحد فقط في الأسبوع ويؤدي التدريب على اكتساب المهارات والسلوكيات الضرورية الخاصة بالمهنة ، أما المدرسة المهنية فسوف تتيح المعرفة النظرية في مجال المهنة ويجرى تقسيم الزمن الفعلي ما بين التدريب العملي وارتداد المدرسة بحوالي ٣٥ إلى ١٥ ، فالتلمذة الصناعية تعد نوعا من التعليم الشامل.^(١)

ب- التشجيع على مواصلة الدراسة بالطرق غير التقليدية :

تشجع الحكومة على مواصلة التعليم لجميع الراغبين فتوجد المدارس المسائية التي تؤهل للحصول على الأبيتور لمواصلة التعليم العالي بالإضافة إلى الدراسة بالمراسلة والبرامج التعليمية عن بعد بواسطة *Fernuniversitat Hagen* الجامعة عن بعد ، في كل من مستوى التعليم الجامعي والتعليم بالمستويات المهنية *Fachhochschule*، وهناك أيضا مقررات دراسية مهنية عن بعد ، والتي ترتبط بصورة أساسية بحاجات العاملين،^(٢) وأخيرا هناك مجموعة المؤسسات التي تقدم مقررات دراسية فردية من خلال أنماط الدراسة عن بعد ، بالإضافة إلى أن التعليم العالي مجاني للجميع .

ج- فتح الفرص للالتحاق بالجامعات للكبار غير الحاصلين على :

الأبيتور

التحرك نحو التعليم الثانوي الشامل يدل على فتح أنماط متعددة للدخول إلى التعليم العالي من خلال تقديم مجموعة بدائل من الشروط اللازمة للالتحاق بخصوص العمر والامتحان ، تقديم مقررات دراسات ما قبل الجامعة أو غيرها ولذا نجد أنه رغم المعارضة لتثبيت المدارس الشاملة نجد أن الطريق الثاني *Zweiter Bildungsweg* كطريق للمرور الثاني نحو الجامعة للطلاب الذين لم يحصلوا على الأبيتور من الكبار الذين يلتحقون بها والذين يعملون ويدرسون في آن واحد لعدد من السنوات وذلك قبل امتحانهم لدخول الجامعة ، والذين يشكلون الآن قطاعا هاما من الطلاب

(١) هنري داتر : التدريب المهني المزوج، مرجع سابق، ص ٥ .

(٢) *Lingens, Hans G ; German higher education. Op.cit., pp 19-20.*

بالجامعات الألمانية في السنوات الأخيرة ، ويمكن رد ذلك إلى مفهوم المدارس الشاملة وما تتيحه خلفها من العمل على توسيع فرص الالتحاق والقبول بالجامعات للكبار أيضا .^(١)

٦- تكافؤ الجامعات التقليدية مع الجامعات الفنية :

تعتبر المعاهد من أعلى المستويات التي ليس فيها سوى الكليات الفنية فقط أو الى تغلب عليها الكليات الفنية المتكافئة ولها مثل ما للجامعات الأخرى من حقوق، وليست لهذه المعاهد قوانين خاصة بما وليس لها تمويل منفصل وليست لها تنظيمات معينة، خاصة بأعضاء هيئة التدريس والطلاب ، بل إن بعض المعاهد الفنية أطلق عليها اسم جامعة أو المعاهد الأخرى فإنها تستعمل اسم الجامعة الفنية .

ولقد ساعد على سهولة تحقيق ذلك أن الجامعات الفنية لم تعش في عزلة عن نظم الجامعات الغير فنية مثل العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية ، ولذا أصبح في بعض المعاهد الفنية العليا كليات كاملة مع النظم السائدة في الجامعات التقليدية كمثال كليات الطب ومن جهة أخرى تبنى الجامعات التقليدية لنفسها نظاما فنية كما أن هناك جامعات جديدة قد تأسست وتدرّس بما العلوم الفنية والعلوم الطبيعية وكذلك الإنسانيات دون أن تدعى الشمول.

وهكذا تتضمن الجامعة في ألمانيا عدد من المعاهد العليا الفنية وكذلك الجامعات الفنية كما تتضمن عدد صغير من كليات الطب وهذه الفكرة معيار لمستوى معين من الدراسة العلمية فقط ولكنها ليست معيارا لتصنيف محدد من النظم .

٧- زيادة عدد المقاعد والأماكن بالمدارس

الاختصاصية العليا :

إن مدة الدراسة في المدارس الاختصاصية العليا فقيرة إلى حد ما فلا تتجاوز الدراسة فيها أكثر من ثمانية فصول دراسية جامعية ، وهي قريبة من ميادين التطبيقات العملية وتحظى بتقدير أصحاب العمل بصورة عامة ولذا فهي تغص بعدد كبير من الطلاب بحيث تضطر غالبا إلى رفض لكثيرين منهم مما يجعلهم يتوجهوا بصورة اضطرارية إلى الجامعات العادية و التي تغص بدورها بأعداد كبيرة من الطلاب.

(١) Levin, Henry M.; *The dilemma of comprehensive secondary school reforms in Western Europe*, in , Altbach, Philip G. and others; *Comparative education*, MacMillan Publishing Co., Inc., New York, 1982, p 324.

ولذا كان الاقتراح بزيادة عدد المقاعد الدراسية بالمدارس الاختصاصية العليا في المقاطعات الغربية من ٥٠.٠٠٠ إلى ٣٥٠.٠٠٠ مقعدا دراسيا، وفي الولايات الشرقية حيث يطبق نظام المدارس الاختصاصية العليا لأول مرة إلى زيادتها بحيث تصبح ٥٢.٠٠٠ مقعدا دراسيا، ويلاحظ أن النسبة الحالية تمثل في أن كل واحد من خمسة طلاب جامعيين يدرسون بهذه المدارس، ولذا نجد أن الاتجاه السائد الآن يسعى إلى أن تصبح ثلاثة من كل خمسة طلاب يدرسون بهذه المدارس بدءا من عام ٢٠٠٠ م، خاصة وأن التوقعات تشير إلى أن نسبة أبناء الجيل الجديد الراغبين في متابعة الدراسة الجامعية ستصبح ٤٠.٠% بدلا من ٣٠.٠% (١).

رابعاً : مظاهر وأساليب وقنوات الانسحاب والمرونة في

الدراسات العليا :

المنهاج الدراسي المعمول به في الجامعات الألمانية تتم تجزئته إلى جزئين أساسيين : الأول ويقوم بتوفير مرحلة دراسية جامعية لإعداد الأفراد الأكفاء لممارسة المهن والوظائف في المستقبل، والثاني يقوم بتهيئة جيل من العلماء والباحثين، والذي يختم بنيل شهادة الدكتوراه مع مراعاة عدم تقليص النتائج العلمية بالمرحلة الأولى ، أيضا يلاحظ أن وحدة البحث والتعليم العالي تشكل مفتاح للمفهوم الذي يتضمن الحرية الأكاديمية كمبدأ للدراسات العليا، فالجامعة الألمانية عبارة عن مجتمع من طلاب البحوث فضلا عن القيام بتدريسيهم.

ولم يحدث أن كان اهتمام وتركيز الجامعات الألمانية التقليدية مقصورا على تدريب أجيال من العلميين فقط، بمعنى تشجيع الطلاب على العلم والبحث ، بل كانت من البداية تعمل على توفير التدريب المهني للمعلمين والمحامين والأطباء ورجال الدين وغيرهم ، ولذا فاليوم نرى ضعف الانفصال بين التعليم العام الأكاديمي والتعليم الفني ، فالعدد الكبير و المضطرب من طلاب اليوم الذين يحاولون الحصول على جواز مرور يسمح لهم بارتقاء المناصب العليا ذات المراكز المرتفعة وذات الدخل الكبير وبالتالي لم يعد من الممكن إخفاؤه خلف صيغ مثالية .

ويشير الجدول التالي إلى تنظيم وعدد سنواتي الدراسة بالتعليم الجامعي والدراسات العليا بالجامعات الألمانية :-

(١) مؤتمر القمة التربوية الألمانية ، مرجع سابق، ص ص ١١٢-١١٣ .

شكل رقم (٧) يوضح نموذج للدراسات العليا بالجامعات الألمانية : (١)

مدة الدراسة في التعليم السابق على التعليم الجامعي : ١٣ سنة , *Hochschulreife* .

السنوات الدراسية	٤	٥	٦	٧	تنوع المدة الدراسية.
الفنون ، العلوم الإنسانية	SP/MA	SP/MA			D
علم اللاهوت			P/DI		D
الحقوق	SP	SP	SP		D
الاقتصاد والعلوم الاجتماعية	DI	DI	DI		D
العلوم الطبيعية والفنية	SP/DI	SP/DI	SP/DI		D
العلوم الطبية :					
الطب			SP	SP	D
طب الأسنان			SD		D
الطب البيطري			SP		D
الزراعة	DI	DI	DI		D

مفتاح الجدول : D : درجة الدكتوراه ، DI : درجة الدبلوم

MA : درجة الماجستير ، P : مؤهل تخصصي ، SP : *Staatsprüfung*

ومن مظاهر الانسياب والمرونة بمرحلة الدراسات العليا ما يلي :

١- السماح بمنح درجات الدكتوراه بالجامعات الفنية :

منحت الجامعات الفنية سلطة منح درجات الدكتوراه مع مراعاة أن تكتب درجة الدكتوراه في الهندسة بالحروف الألمانية ، وذلك لتجنب الخلط بينها وبين الدرجة التي تقوم الجامعات التقليدية بمنحها ، وسرعان ما حصلت هذه الدرجات التي تمنحها الجامعات الفنية على شهرة وصيت عال، واستمر ذلك موجودا مشيرا إلى ارتفاعها وثبات مستواها العلمي .^(٢)

٢- تقليص فترات الدراسة الجامعية :

من الاتجاهات الراهنة الآن للإصلاح الهيكلي في الجامعات الألمانية ، يتمثل في الاتجاه نحو تقليص فترة الدراسة المعمول بها كأحد مظاهر المرونة بهذه المرحلة، والتي تستغرق عادة سبع سنوات

(١) UNESCO; *World guide to higher education, op.cit., p 192.*

(٢) Ash, Mitchell G.; *Unification in German higher education, op.cit., pp 99-100.*

في معظم الكليات، وبحيث لا تتجاوز مدة الدراسة الجامعية في المستقبل أكثر من فترة تتراوح ما بين أربعة إلى خمسة سنوات فقط، وكذلك من المقرر تحديد فترة دراسة الفروع الدراسية الجامعية ذات الاتجاهات المهنية بأربع سنوات، ما عدا فرعي العلوم الطبية والهندسية فتكون خمسة سنوات على الأكثر تنجح بعدها دراسة الدكتوراه .

٣- جمع مقررات الدرجات ومقررات العبور :

إن إتباع النظام الديمقراطي الحر في الاختيار ، بالنسبة للشعب الدراسية والمدد الدراسية في الدراسة والبحث بالدراسات العليا والنسبة لتصميم مختلف المقررات والمواد الدراسية، يجعله مرنا بدرجة ما، ويتمثل ذلك كما يلي:-

- إن الانتقال أو التحويل بين المقررات الدراسية الطويلة والقصيرة من المحتمل أن يسهل هذه المقررات الدراسية، والتي تقدم داخل معهد تعليمي واحد أفضل من أن تقدم في معاهد دراسية منفصلة .

- إن الانتقال والتحويل بين المقررات الدراسية الطويلة والقصيرة ، يكون من السهل عندما يقوم الطالب بقضاء فترة من الدراسة الأكاديمية العامة ، أو إذا كان المنهج الدراسي يُقدم كوحدة واحدة معتمدة وممنوحة للطلاب .

- كلما ازدادت مدة المقرر الدراسي ، كلما أتيحت للطلاب فرصة أكبر للاختيار .^(١)

ويمكن القول أن حرية الاختيار في المقررات الدراسية العليا متقدمة ومتطورة درجة المرزونة بها، ويتم تطويرها باستمرار، وذلك بغض النظر عن المكونات التعليمية السابقة بالنسبة للراغبين في التقدم لهذا المستوى أو الفرع الدراسي المتخصص، متمثلاً ذلك فيما يمكن أن يطلق عليه النموذج التراكمي أو التتابعي، وذلك بدلا من التنوع أو التباعد بين اختيارات متباينة ومتنوع في النماذج المتفرعة المسارات والمتنوعة .

وتوجد أربعة تصميمات رئيسية تؤخذ في الاعتبار بالنسبة للطلاب المتقدمين لاختيار المجال الدراسي واستكمالها في نمط تعليمي معين ، وهي نماذج تعليمية مترابطة ذات شبكات واسعة تتيح حرية الانتقال والتنقل وتشير إلى الدرجات العلمية المتكاملة في الجامعات الشاملة على وجه الخصوص . *Gesamathochulen* .

٤- التسريع ببعض الدرجات وتعدد النماذج :

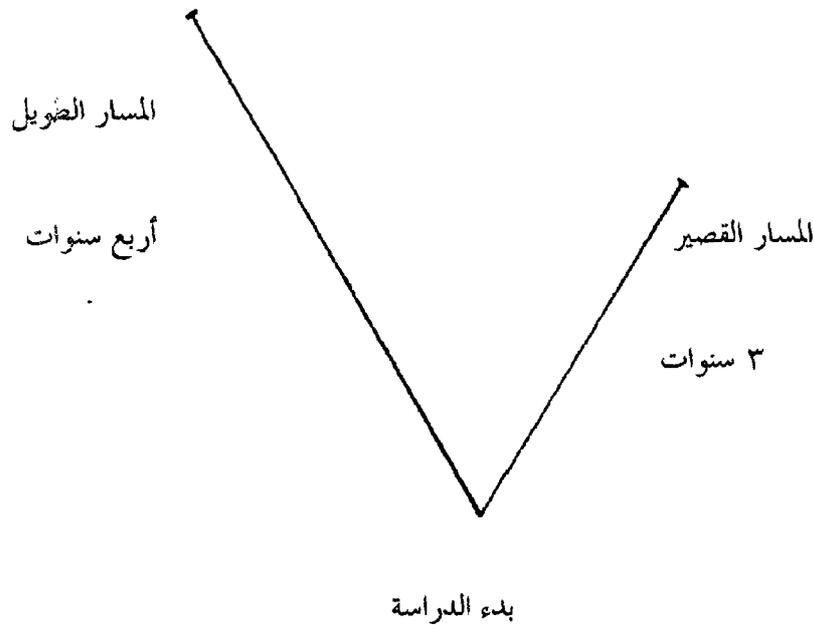
(١) Prichard, Rosalind M. O.; *The end of elitism ?*, pp 126,133.

يوجد نموذجين أساسيين للإسراع في إتمام الدرجات العلمية بالدراسات العليا في الجامعات الألمانية وهما كالتالي :

أ- نموذج مسار التوزيع التفريعي V :

وهو نموذج يقوم باختزال المدة الدراسية المقررة بالنسبة لبعض الطلاب الراغبين في الإسراع ببعض الدرجات، وذلك من أربع سنوات دراسية إلى نحو ثلاث سنوات دراسية فقط، وذلك من خلال إدماج وإدخال بعض المقررات الدراسية مع بعضها البعض، وهذا النموذج لا توجد به فترة دراسية عامة في بداية الدرجة العلمية، وفيما يلي الشكل العام لتبسيطه: ^(١)

شكل رقم (٨) يوضح نموذج التوزيع V بالدراسات العليا:



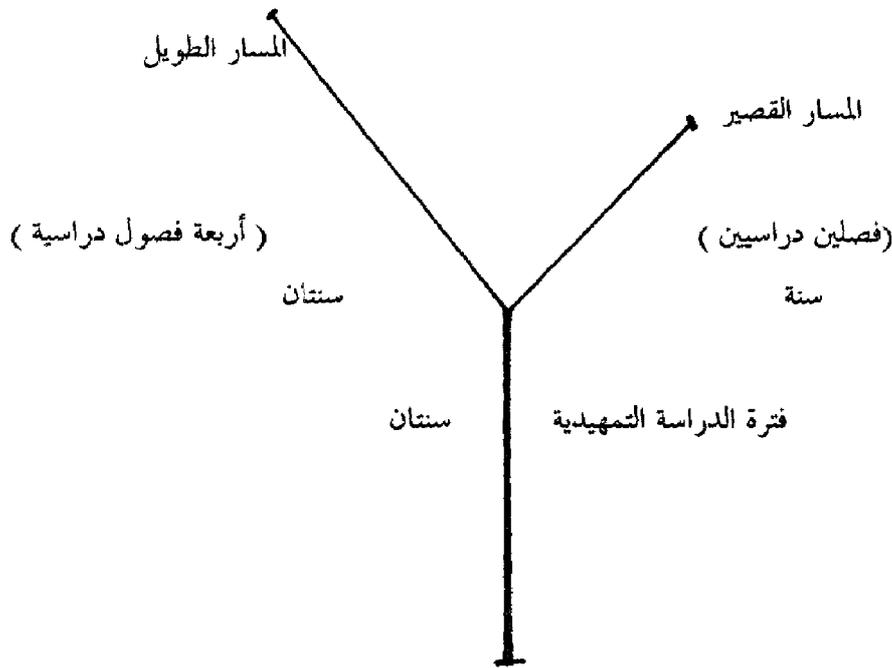
ب- نموذج مسار التوزيع التسالي Y :

وهذا النموذج يقدم مزيد من المرونة في الإسراع والتقدم والنجاح بالنسبة للطلاب الراغبين في السير للأمام، وهو يختلف من حيث الوصف لمساراته عن النموذج السابق، ويشير شكله العام إلى أنه توجد به دراسة تمهيدية عامة وطويلة تمتد لمدة عامين دراسيين، مكونة الأساس التعليمي للتفريع التسالي

(١) Prichard, Rosalind M.O.; *The end of elitism ?*, op.cit., p127.

بحيث تتساوى الفرص والملاءمة للحديد من التخصص، وذلك بعد الانتهاء من مقررات الدراسة في الدرجة ، وهذا النموذج يتفرع بعد ذلك إلى فرعي أو مسارين أساسيين ، يتلوهما المسار القصير المدى يمتد إلى فصلين دراسيين في خلال سنة تعليمية، في مقابل المسار الطويل الذي يمتد لمدة أربع فصول دراسية خلال عامين دراسيين، وذلك كما يتضح من الشكل التالي :

شكل رقم (٩) يوضح نموذج التوزيع Y بالدراسات العليا :^(١)



ويتضح مما سبق أن هناك العديد من مظاهر وأساليب الانسياب والمرونة بنظام التعليم في ألمانيا، وبخاصة في المرحلة الثانوية، تتمثل في تعدد سبل الانتقال والتحرك الأفقي والرأسي في نظام تعليمي يتمتع بالعديد من القنوات والمسارات التعليمية المفتوحة، مع توفر طريق ثانٍ للتعليم ، وفتح للقنوات والجسور بين التعليم المهني والتعليم العالي والتكنولوجي.

وكذلك الحال بالنسبة للتعليم العالي والجامعي ، حيث تعدد وتنوع نظم وبرامج ومعايير القبول المعمول بها والتي تتيح قدر كبير من المرونة التعليمية، والتي تساعد على التحرك دون فقد أو هدر في الطاقات والقدرات، إذ لا توجد فوارق أو حواجز تمنع من الانتقال الميسر بين الجامعات والعهاد العليا، وتتمتع بتكافؤ الجامعات الفنية مع الجامعات التقليدية، فضلا عن توفير المرونة في الدراسات العليا، مثل تقليص مدد الدراسة في نماذج متنوعة تساعد في عمليات الدمج والإسراع .

(١) Prichard, Rosalind M.O.; *The end of elitism ?*, op.cit., p 129.

خامسا : تحليل مقارن للانسايابية فى التعليم بين

مصر وألمانيا :

من العرض السابق لنظام التعليم فى ألمانيا نجد أنه نظام يتسم بأنه فى أغلب حلقاته نظام تعليمى مرن ومفتوح ، إذ يستطيع الفرد الألمانى فى مراحل التعليم قبل الجامعى، أن ينتقل من نمط مدرسى إلى نمط مدرسى آخر، إذا كانت لديه الرغبة الواعية المشبعة بالقدرات والمؤهلات والاستعدادات التى تؤهله لذلك والاستناد بصفة عامة على معيار الجدارة والاستحقاق ، فعلى مستوى التعليم الثانوى يلاحظ مدى الانفتاح والمرونة الحقيقية ، ويسر الانتقال من مدرسة إلى أخرى، ومن تخصص لآخر .

مما يمكن القول معه بأن التعليم الألمانى قبل الجامعى يمرحلتيه الأولى والثانية ، وجميع أنواع مدارس من الجمانيزيوم- التى تتعدد أنواعها وصيغها سواء فى داخل المؤسسة الواحدة أو بين المؤسسات المختلفة - ، والمدرسة الحديثة للتوسطة، والمدرسة الرئيسية الأساسية ، والمدرسة الشاملة خلال مستوى الثانوى الأول، وهذا يختلف عن نظم التعليم فى مصر، التى تنعدم فيها فرص الانتقال خلال سنوات هذه المرحلة وبخاصة التحويل من التعليم الثانوى الفنى إلى التعليم الثانوى العام، وكذلك داخل التعليم الثانوى الفنى نفسه، الذى يعانى من السدود والقيود والحواجز، ويشكل أحد أهم المسارات التعليمية المغلقة، التى لها مردود اجتماعى سلبى، يؤثر فى النظرة المستقبلية للفرد المصرى وعلى الدوام .

وإذا كانت بنية التعليم الثانوى فى مصر تعانى من الازدواجية والجمود بين مؤسساته والاستناد إلى معايير جامدة فى الانتقال والتنقل، إلا أن نظام التعليم فى ألمانيا يتسم بتعدد صيغ ومؤسسات هذه المرحلة ، مع إمكانية التحرك المرن بينها وتعدد صور ذلك من متعلم لآخر ، من خلال الأخذ بأسلوب المدارس الشاملة ، و الذى يساعد على تغيير التخصصات بالنسبة لأولئك الذين أخذوا المسار الخاطى، وبخاصة فتح الفرص بمدارس الجمانيزيوم لتلاميذ التعليم الفنى ، وبالعكس تحويل مسار الطلاب من المدارس الجمانيزيوم إلى المدارس الحديثة أو الرئيسية أو المهنية ، مما يعمل معه على عدم تعزيز بعض الظواهر الاجتماعية السلبية، كما هو الحال بالمجتمع المصرى والفرقة بين ما هو أكاديمى وما فنى أو مهنى.

وكذلك المدارس المهنية التكميلية بالتعليم الألماني وخلال المستوى الثانوى الثانى، و التى تشكل فيما بينها شبكة تعليمية واسعة متعددة الاختيارات و المسارات التعليمية المختلفة، و التى تشجع دوماً وباستمرار على منح أكثر من فرصة لتعديل الاختيار التعليمى بالنسبة للأفراد سواء الحاصلين على شهادة الأبيتور أو غيرهم ممن حالة ظروفهم الحياتية من قبل دون الحصول عليها، مما يجعلهم فى معزل عن الشعور بالنفى فى داخل هذا أو ذاك من المسارات التعليمية المغلقة ، وكذلك الحال بالنسب للمزاوجة بين التعليم المدرسى والتدريب فى المصنع فيما يعرف بالنظام المزدوج *Dual System* الذى يشتهر به نظام التعليم الألمانى على مستوى النظم التعليمية سواء فى الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء والذى تحرص مصر على الأخذ به وتطبيقه نظراً لما يتمتع به من سمات المزاوجة الحقيقية بين التعليم المدرسى والتدريب فى المصنع.

ومن هنا فإذا كان هناك انفصال واضح فى أغلب مستويات التعليم النظامى فى مصر بين ما هو نظرى وما هو تطبيقى ومحدودية الانتقال والتحركية بين مؤسسات وأنماط مستوى الحلقة التعليمية الواحدة على مستوى التعليم الثانوى ومراكز التدريب المهني ، إلا أن الوضع يختلف بالنسبة لنظم التعليم فى ألمانيا حيث يلاحظ إزالة الفواصل بين ما هو نظرى وما هو تطبيقى وفتح الفرص للتحويل و الانتقال المرن بين عالم التعليم وعالم العمل ، وذلك من خلال الطريق الثانى للتعليم لخريجي المدارس المهنية التكميلية و خريجي التلمذة الصناعية وذلك بعد قضاء المدرسة الابتدائية حيث يفتح الاختيار للمتعلم إلى ثلاث مسارات متوازية الأولى مسار التعليم الأكاديمي والثانى مسار التدريب العملى والثالث المسار البينى وغيرها من المسارات المرنة ، وكذلك إتاحة الفرص لخريجي المدارس المتوسطة للحصول على الأبيتور ، أى فتح الفرص والقنوات بين التعليم المهني والتعليم العالى والتكنولوجى .

وإذا كانت مصر قد أخذت بنظام الاختيار بين المواد الدراسية فى التعليم الثانوى العام فقط دون غيره ، يُطبّق نظام التعليم فى ألمانيا على مستوى التعليم الثانوى نظام المقررات أيضاً، والذى يعمل على توسيع فرص الاختيار أمام الدارس ، ويتشابه كذلك النظامين معاً فى زيادة فرض الرسوم المدرسية على الطلاب ، وإلغاء بعض التيسيرات التى كانت ممنوحة للطلاب، وخاصة اعتبار المنح التى كان يتلقاها الطلاب فى التعليم الألمانى منحاً وقروضاً واجبة السداد، و الذى قوبل بمعارضة شديدة على المستويين العالى والجامعى، وبخاصة ممن تجاوزت دراستهم المدد المحددة لها.

هذا وتعدد سبل وقنوات المرونة بالتعليمين العالى والجامعى، وتعدد سبل الالتحاق المرن والمفتوح لبعض المؤسسات التعليمية العالية، والأخذ بأسلوب الجامعات الشاملة، والذى عمل على دمج معاهد التعليم العالى بعضها مع بعض فى مفهوم شامل، يعمل على إزالة التوتر بين الحرية الأكاديمية

والتعليم المتكامل وبين حرية الوصول إلى الجامعة، أو فرض قيود على الالتحاق والتحويل إليها، وفتح الفرص للمتتهين من التدريب المهني ولأصحاب المواهب والقدرات ، وإزالة الفوارق بين الجامعات والمعاهد العليا ، والتكافؤ بين الجامعات التقليدية والجامعات الفنية مما ييسر للطلاب إمكانية أن يجد مكانه في المجتمع طبقا لقدراته وميوله دون تحكم أو قصر، وذلك على النقيض تماما مما هو معمول به في مصر ، بالنسبة للعلاقة الجامة بين معاهد ومؤسسات التعليم العالي المتوسط والعالي - الفنية منها والنظرية- بينها وبين الجامعات، وقلة إن لم يكن عدم وجود قنوات للانتقال الغير مشروط بينهما في بعض التخصصات، وصعوبته في بعضها الآخر والذي يسمح به.

أما بالنسبة للكبار فالتلمذة الصناعية تشكل أحد أهم الروافد المفتوحة النهايات للراغبين في إكمال التعليم، فضلا عن تشجيع الحكومة الألمانية المستمر لمواصلة الدراسة، من خلال المدارس المسائية وبرامج التعليم بالمراسلة وبرامج هواء ، وفتح الفرص للالتحاق بالجامعات للكبار الحاصلين وغير الحاصلين على الأبيتور والذين يشكلون قطاع هام من الطلاب بالجامعات الألمانية في السنوات الأخيرة ، أما بالنسبة لمصر فالموقف مختلف ،وتكاد تكون الجسور مقطوعة أو منعدمة تماما بين تعليم الكبار وبين مؤسسات التعليم العالي أو الجامعي، إذ لا يستطيع أن يستفيد منها ويتخطاها إلا ندرة من الأفراد الدعويين ممن يتمتعون بحظ كبير من المثابرة .

أما من حيث المظاهر المختلفة للانسباب ومرونة التنقل بين مؤسسات التعليم بالدراسات العليا، فيظهر ذلك من خلال السماح لطلبة الجامعات الفنية بالتقدم للحصول على الدكتوراه شأنهم شأن غيرهم ممن هم في الجامعات التقليدية، و تقليص فترات الدراسة للراغبين منهم، والأخذ بنظم دمج المقررات الدراسية ببعض الدرجات العلمية ، وتطبيق أسلوب الإسراع للموهوبين، ببعض الدرجات العلمية ، مع اختلاف نماذج تحقيق ذلك ومرونتها وعدم وحدتها .

وإذا كان الحال كذلك بالنسبة للتعليم بدولتي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا فما هو

بالنسبة لخبرة اليابان .

مقدمة :

من أهم خصائص ومميزات النظام التعليمي الياباني التي ترسخت مع نموه وانبثاقه من الجذور والبدائيات التي أعطته شخصيته المتميزة، وجعلته مختلفا عن غيره من النظم، ومكنته من تحقيق درجات متسارعة من النجاح ما يلي :

- أن النظام التربوي يستمد أهم مقوماته من طبيعة مجتمعه وروح أمته واحتياجات وطنه ، ولا يأتي انعكاسا لنماذج تربوية خارجية إلا فيما يتعلق بالتقنيات والوسائل العملية التي هي عامل مشترك بين جميع الأمم .^(١)
- أن النظام التربوي في بدء نهضته استمد انطلاقاته من جذوره ومؤسساته وتقاليده المتأصلة والقائمة بالفعل، ولم يهملها بدعوى قدمها وتقليديتها، بل إن إدخال التعليم الحديث لم يواجه مشكلات كثيرة ، لأنه تم فيه الانتفاع بالنظم التربوي الذي كان قائما في الأصل^(٢)، فانطلق من المدارس والمؤسسات والتقاليد التربوية التي سبقت عصر النهضة مع تطويرها وتحديثها والارتقاء بها ، ومن هنا نشأت ظاهرة التواصل والاستمرارية فيه .
- أن التعليم في اليابان خدمة وطنية عامة وواجب قومي يتجاوز الجهود الفردية أو الفتوية الخاصة فمعاهد التعليم العامة الحكومية تتمتع بسمعة علمية أفضل من المعاهد الخاصة، فالذين يحملون شهادات جامعات طوكيو الإمبراطورية يحظون بتقدير أفضل من حملة شهادات الجامعات الخاصة، كما أن الشهاديات اليابانية مفضلة على الشهادات الأجنبية، وأنه في مناهجه ومقرراته وتوجيهاته يمثل عامل التوحيد الأهم لعقل الأمة وضميرها منذ مراحل التعليم الإلزامي الأولى، فلا يسمح فيه بتعددية المناهج والفلسفات التربوية.^(٣)
- العودة إلى خط التعليم القومي الموحد، أي وحدة النظام التعليمي من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة، هي منطلق نشوء الأجيال التي تضطلع بتقدم ونهضة المجتمع .^(٤)

(١) محمد جابر الأنصاري: جذور التربية اليابانية وخصائصها المميزة، مع مقارنتها ببعض الدراسات العربية في التربية، مدخل لدراسة مقارنة، رسالة الخليج العربي، العدد ٢١، السنة ٧، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧، ص ص ٤٢-٤٣.

(٢) *Encyclopedia Britannica* ; 15th, v 10, p 53.

(٣) a- Cristopher R. C.; *The Japanese mind*, PNA Original, London, 1984, p 63.

(٤) أدوارد بوشامب : التربية في اليابان المعاصرة، ترجمة عبد العليم مرسى، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥، ص ١٧.

وفيما يلي عرض للإطار البنيوي لنظم التعليم اليابانية وما بها من سمات مرونة أو جمود على المستويات والمراحل التعليمية المختلفة .

أولا : الإطار البنيوي لنظام التعليم :

منذ أوائل السبعينيات بدأت اليابان مبادرات إصلاحية تعليمية رئيسية، تسير في خط واحد مع الحاجة المتزايدة إلى أمرين هما العامل المتميز الموهوب والنظام التعليمي المستمر مدى الحياة، فكانت الإصلاحات الأولى و التي بدأت بإصدار برنامج شامل للإصلاح عام ١٩٧١م، وكان من المتصور أنه سوف يحقق درجة كبيرة من التنوع في النظام التعليمي، ثم أعقبتها الإصلاحات الثانية من خلال لجنة استشارية وزارية عام ١٩٨٤م، سعت لتحقيق نظام تعليمي أكثر تحررية ومرونة يكون قادر على إيجاد أنماط العمالة المطلوبة لمرحلة التقدم الاقتصادي الياباني^(١)، ولقد نجحت هذه الإصلاحات التربوية في إقامة نظام ديمقراطي ذي عدالة واضحة في تحقيق تكافؤ الفرص - ديمقراطية المؤسسات - ، الأمر الذي زاد من كفاءة النظام في تحقيق حاجة اليابان إلى نوعية العمالة المطلوبة .

ولقد كان الهدف من هاتين المبادرتين خلق نظام تعليمي يوازي النقلة الحضارية التي تخوضها اليابان في العصر الحديث ، وكانت الثروة الوحيدة لليابان تتمثل في كثرة السكان ، فاعتبر التعليم هو الوسيلة الكفيلة بتنمية هذه الثروة واستثمارها ، ولذا كان الاتجاه دوما نحو تطويره وتوسيعه ، والعمل على تقنيته وتعميمه ومراعاة تكافؤ الفرص فيه، بحيث يؤمن للجموع السكانية مستوى علميا رفيعا، وهذا التكافؤ في الفرص التعليمية مصحوبا باعتماد معايير تربوية مرتفعة، جعل من اليابان مجتمعاً موفور التربية.^(٢)

ويشير الشكلين (١٠، ١١) التاليين إلى سلم التعليم في اليابان :

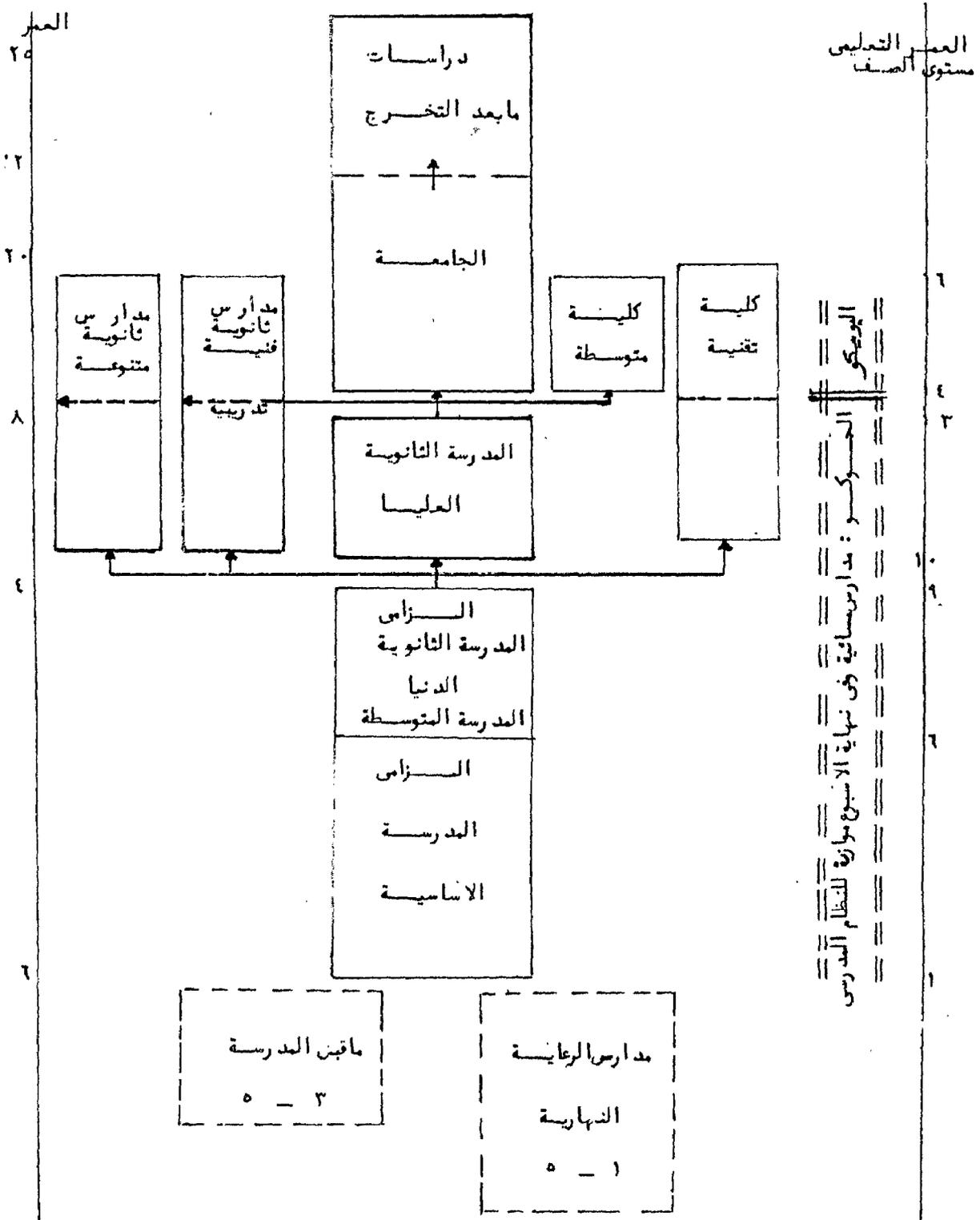
(1) Leonard J. Schopp; *Education reform in Japan, A case of immobilist politics*, Routledge Ltd, London, 1993, chapter 7,8.

(٢) أنظر : أ- إيزاو سوزوكي : إصلاح التعليم في اليابان من منظور القرن الحادي والعشرين، مستقبلات ، المجلد

٢٠، العدد ١، ص ٢٤٠.

b- Horio, Terushia; *Educational thought and ideology in modern Japan*, Edited and translated by; Steven platzer, University of Tokyo Press, 1988, p p 106, 115.

شكل رقم (١٠) يوضح سلم التعليم في اليابان: (١)



(١) U. S. Department of Education; Japanese education today, A report from the U.S. study of education in Japan, Washington D.C., 20208, 1987, p 6.

ويتضح من الشكل (١٠) أن سلم التعليم في اليابان يتكون من ست سنوات في المدرسة الابتدائية، وثلاث سنوات بالمدرسة الثانوية الدنيا، وثلاث سنوات في المدرسة الثانوية العالية، وأربع سنوات بالجامعة، وخمس سنوات في مدارس أو كليات التخرج - الدراسات العليا -، وبالإضافة إلى ذلك يوجد في أول السلم التعليمي رياض الأطفال والحضانة، وتوجد كليات للتعليم التقني Colleges of Technology تلي مدارس التعليم الثانوي الدنيا وكذلك الكليات المتوسطة ذات انعامين، ويوجد في أول السلم التعليمي رياض الأطفال والحضانة، ويمتد التعليم الإلزامي من المدرسة الابتدائية وحتى نهاية المدرسة الثانوية الدنيا، في إجمالي تسع سنوات، ويتميز نظام التعليم بما يلي :

١- ارتفاع نسبة الحضور المنتظم وانخفاض معدلات الرسوب

والتسرب :

يلاحظ أن مستوى الحضور بالمدارس في التعليم الإلزامي (الابتدائي والثانوي الأول) من المسجلين يصل إلى ١٠٠% ، وفي المدارس الثانوية العالية تصل إلى ٩٤% وفي الجامعات والكليات تصل إلى ٥٣%^(١)، وهناك عدد كبير لا ينال فرص الحضور المنتظم بهذه المدارس ، ويأخذ بدلا من ذلك فرص الالتحاق بالعديد من الأنواع المختلفة من المدارس الصناعية ، فأصبح من النادر أن نرى شابا ينخرط في حياة العمل منذ نهاية الحلقة الأولى من هذا التعليم .^(٢)

وأمام هذا الأمر يمكن القول بأن اليابان من أكثر الأمم تعليما فالجتمعي الياباني تغلب عليه المساواة وليس هناك تقسيما طبقيا، فالتعليم متاح بالتساوي للجميع ، وهناك عدالة في توزيع الفرص ، وإحصائياً يتلقى جميع الأطفال العليم الإلزامي بين سن ٦ إلى ١٥ سنة ، و ينتهي منهم ٩٠% من التعليم الثانوي العالی ، ويذهب منهم ٥٨% للائتهاء من التعليم المهني و العالی و الجامعی .^(٣)

٢- الاستناد إلى نظام الجدارة التنافسي :

من أهم سمات التعليم في اليابان أن الحكم الأساسي فيه لنظام الجدارة والإيمان والثقة التامة من جانب التلاميذ والمدرسين على حد سواء بأن الإنسان الكفاء في أداء عمله سيكافأ ويأخذ مكانه و لا

(١) Association of International Education; ABC's of study in Japan, MARUZEN Planning Network, Co., Ltd, Japan, 1991, p 13.

(٢) a- U.S. Department of Education; Japanese education today, op.cit., p 7.
B- White Marr.; The Japanese educational challenge, A commitment to children, The free press, A division of MacMillan Inc, New York, 1987, p 73.

(٣) Steinberg, Mariva; Japanese education, Failures and success, Nov. 24 1997, p 1.

تترك مساحة للاعتبارات الاستثنائية في مجال الالتحاق أو الترقى أو شغل الوظائف والأعمال ، فأفضل الوظائف لأفضل الخريجين ، وهناك فرص لأفضل خريجي الجامعات وأخرى لخريجي مدارس ثانوية معينة ، وتلك لا تقبل إلا خريجي مدارس تجهيزية ذات مستوى محدد ، إذ أن التنافس بين التلاميذ في المراحل المختلفة طبقا لنظام الجدارة ، وحتى يأخذوا مكانهم في التعليم والحياة العملية. ^(١)

ثانيا : مظاهر وأساليب وقنوات الانسياب والمرونة في

التعليم الثانوي :

بدءا من عمر ست سنوات يلتحق الأطفال بالمدرسة الابتدائية وهي إلزامية ، وتستغرق الدراسة بها ست أعوام تليها مرحلة للتعليم المتوسط الثانوي الدنيا Chugakko ^(١) وتتكون من ثلاث سنوات بعد الابتدائي والالتحاق بها إلزامي أيضا حتى سن الخامسة عشر والانتقال إليها من المرحلة الابتدائية بشكل مباشر ^(٢) ، ومع أن المواد التي تعلم في المدرسة الابتدائية مشكّلة الأساس التعليمي و الثقافي ، يتم في هذه المرحلة إدخال مناهج للتعليم قبل المهني Pre-vocational كما يتم دراسة لغة أجنبية كمادة اختيارية وتكون في الغالب اللغة الإنجليزية لجميع التلاميذ .

- الانتقال من المدرسة الثانوية الدنيا إلى العليا:

تتكون المدرسة الثانوية العليا Katogakko من ثلاث سنوات يلتحق بها الطلاب في سن ١٥ حتى سن ١٨ عاما ويلاحظ أن الالتحاق بهذه المدرسة يتطلب اجتياز امتحان للقبول في المدرسة الثانوية والذي يعتبر إحدى المعالم الرئيسية التي تحدد مستقبل التلميذ المهني، و يتم الإعداد له بشكل مكثف من خلال المدارس النظامية ومدارس الجوكو Juku والأسرة لضمان اجتياز الطالب لهذا الامتحان ^(٣) ، و حوالي ٩٤% من خريجي المدرسة الثانوية الدنيا - المرحلة المتوسطة - يلتحقون بأحد أشكال التعليم الثانوي المختلفة مما يعطى صورة واضحة عن مدى الجدية التي يتميز بها التلميذ الياباني ومدى الأهمية التي تضعها الأسرة اليابانية لامتحان القبول بالمدرسة الثانوية العليا ، فالالتحاق بها يكون على أساس -

(١) Ronald, p. Dore and Saco, Mari; *How the Japanese learn to work*, Routledge Ltd, 1989, , p 3.

(٢) تكتب بعض المسميات للمؤسسات التعليمية والمصطلحات في هذا الفصل من الدراسة تبعا للنطق الياباني.

(٣) سعد الدين إبراهيم وفايز مراد مينا: تجارب تطوير التعليم في البلدان المتقدمة، مرجع سابق، ص ١٨١ .

(٤) عبد الرحمن أحمد وحسن جميل طه: التعليم في اليابان ، تطوره التاريخي ونظامه الحالي، دار نلقلم ، الكويت،

تنافسي - اختبار للصلاحيّة والقدرات في ضوء عدد الأماكن المتاحة^(١)، والنموذج الانتقائي هو المعمول به للالتحاق بهذه المدارس، إذ تختار المدارس الثانوية العليا طلابها على أساس نتائج أدائهم في اختبارات القدرات والاستعدادات Scholastic Ability Tests وكذلك في ضوء التقارير التي تعدها المدرسة الثانوية الدنيا عن كل متقدم.^(٢)

وفيما يلي عرض لمظاهر وأساليب الانسياب والمرونة بهذه المرحلة :

أ- مظاهر الانسياب والمرونة :

تكاد تكون هذه المظاهر ضعيفة بالمقارنة بغيرها في نظم التعليم بكل من دولتي ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ويتمثل أهمها فيما يلي :

١- تنويع التعليم والمدارس الثانوية وتطبيق الوحدات القيمية:

من أجل تنويع الحلقة الثانية من التعليم الثانوي وزيادة مرونتها تشجع وزارة التعليم باليابان إنشاء مدارس عند هذا المستوى تطبق نظام الوحدات القيمية، وتسعى إلى إضفاء بعض مظاهر المرونة على مدة الخطة الدراسية للمتعلم، لتيسر متابعة دروسه بالمراسلة أو بالدوام الجزئي^(٣)، فالنظام يتحول بصورة تدريجية من نظام تعليمي صارم جامد إلى نظام أقل صرامة في بعض مراحله، يتسم بسمات المرونة والانسياب .

ويلتحق حوالي ٢٨% من طلاب المرحلة الثانوية بمدارس خاصة وهي مدارس موازية، يلتحق بها الطلاب للتحوية والتعمق والقيام بالواجبات المدرسية والإعداد لامتحان الالتحاق بالجامعات، أي أنها ليست مدرسة خاصة بالمعنى التقليدي، ويعرف هذا النوع باسم مدارس الجوكو Juku^(٤)، وهي مدارس ذات أهمية كبرى إذ أنها مفتوحة بعد الانتهاء من ساعات المدرسة النظامية أي أنها بعد الظهر وفي المساء وفي عطلات نهاية الأسبوع وهي كذلك ذات علاقات مستقلة داخلية مرتبطة بنظامها الرسمي.^(٥)

(١) U.S. Department of Education; Japanese education today, op.cit., p 5.

(٢) Lynn, Richard; Educational achievement in Japan, Lessons for the west, Macmillan press Ltd, Houndmills, 1988, pp 22-23.

إيزاو سوزوكي : إصلاح التعليم في اليابان، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

(٤) U.S. Department of Education; Japanese education today, op.cit., p p 11,39.

(٥) a- White, Marry; The Japanese educational challenge, op.cit., pp 76-77
b- Rohlen, P. Tomas; Japan's high school, Center of Japanese Studies, University of California, Berkely, 1983, p 25.

هذا ويلتحق على مستوى التعليم الأساسى أغلب الطلاب ببرامج تحضيرية أو مراجعة أو إرتباطية تتعلق بالطلاب الضعاف، أو غيرها من الخدمات التعليمية الهامة فى مدارس الجوكسو وذلك لإكمال تعليمهم وإبحازه ، وهذه تعد من أهم مميزات التعليم اليابانى .

٢- تعدد البرامج الدراسية :

هناك ثلاثة أنواع من البرامج الدراسية على مستوى التعليم الثانوى الأعلى يختار منها الطالب ما يناسب قدراته و استعداداته وهى كالتالى :

- برامج الدراسة ذات الوقت الكامل - التفرغ الكامل Full Time - ويلتحق بها حوالى ٩٤% من مجمل طلاب المرحلة الثانوية .

- برامج الدراسة ذات الوقت الجزئى - التفرغ الجزئى Part Time - ويلتحق بها ٢% من مجمل الطلاب .

- برامج الدراسة بالمراسلة ويلتحق به نسبة ١% من مجمل الطلاب .^(١)

ويستغرق البرنامج الأول ثلاث سنوات فى حين يستغرق البرنامج الثانى والثالث - الوقت الجزئى والمراسلة - حوالى أربع سنوات أو أكثر، وينقسم برنامج الدراسة بوقت جزئى إلى نوعين هما : دراسة صباحية وأخرى مسائية ، واغلب هذه البرامج الثلاث دراسة مسائية .^(٢)

٣- الاهتمام بالتعليم الفنى :

من مميزات النظام التعليمى اليابانى أنه منذ القدم لم ينهر بريق الدراسات النظرية الغربية من فلسفات وحقوق وإنسانيات ، وانصرف إلى تأسيس قاعدتها العلمية والتقنية والصناعية ، وما زال التعليم الفنى و المهنى مقدما على التعليم النظرى ونقطة القوة الأساسية فى النظام التعليمى اليابانى ليست جامعاته وإنما معاهده التقنية المتوسطة التى تمثل عموده الفقرى أيضا الممارسة العملية التدريبية هى أهم واجبات الفرد اليابانى منذ طفولته إلى ما بعد تخرجه عندما يبدأ من جديد التدريب الوظيفى فى مؤسسة عمله فى برامج إجبارية قبل اضطراره بالعمل .^(٣)

(١) U.S. Department of Education; Japanese education today, op.cit., p 38.

(٢) عبد الرحمن أحمد وحسن جميل طه : التعليم فى اليابان، مرجع سابق، ص ٤٧ .

(٣) محمد جابر الأنصارى : جلدور التربية اليابانية وخصائصها المميزة، مرجع سابق، ص ص ٤٤، ٣٤ .

فالتعليم الفني في اليابان يمثل أهمية خاصة وذلك من أجل توفير الكوادر البشرية المدربة على مستوى العمالة الفنية بسوق العمل ويلتحق بهذا النوع حوالي ٢٧% من مجمل الطلاب بالمرحلة الثانوية العليا مسار التعليم الثانوي الفني ، فضلا عن المقررات الفنية التي تطبق على مدى واسع بجميع مراحل التعليم بالمدارس العليا والكليات والجامعات ضمن مسار النظام التعليمي الرسمي.^(١)

ويوجد شكلان من أشكال التعليم الفني الأول نهارى: منتظم *Full Time* ويستمر لمدة ثلاث سنوات ، و الثانى مسائى لغير المتفرغين *Part Time* ويمتد لمدة أربع سنوات ، وعلى الطلاب دراسة ١٠٢ ساعة معتمدة فى أى من الشكلين السابقين ، ليتمكنوا من التخرج من المدرسة الفنية ، علما بأن الطالب فى التعليم الثانوى يدرس مقررات أكاديمية عامة وأنشطة منهجية مرافقة ، بالإضافة إلى المقررات المهنية، ويدرس ضمن المقررات الأكاديمية موضوعات تتعلق باللغة القومية والدراسات الاجتماعية، والرياضيات والعلوم والتربية البدنية والعلمية والفن واللغات الأجنبية (٢)، أى أن هناك قدر مشترك كبير بينه وبين التعليم الثانوى العام مما يتيح إمكانية الانتقال والتنقل واعتماد هذه المقررات الأكاديمية عند التحويل من مؤسسة لأخرى .

ب- أساليب تحقيق الانسيابية فى التعليم الثانوى :

تعدد أشكال قنوات تحقيق الانسيابية وأساليبها كما يلى :

١- تعدد مسارات التعليم الثانوى :

يوجد أربعة مسارات للتعليم الثانوى:

١-١- مسار التعليم الثانوى الأكاديمى العام :

وهو يمثل البنية الأساسية للتعليم الثانوى، إذ يلتحق به حوالي ٧٣% من الطلاب ويقوم التعليم فى هذا المسار على أساس الفصول الدراسية من ناحية ، وعلى نظام الساعات المعتمدة من ناحية أخرى ، إذ أنه لا بد أن يدرس الطلاب ٨٠ ساعة معتمدة بعضها إجبارى والآخر اختيارى، وهذا المسار يقسم بالتجهيز والإعداد للكليات وفى السنة الثانية والثالثة يختار الطالب شعبة الأدي أو العلمى ، ويتم توزيع الطلاب تبعاً لمستوى قدراتهم^(٢)، أى أنه يؤخذ بنظام التشعب فى المرحلة الثانوية على الرغم من تطبيق وإتاحة حرية الاختيار للمواد الدراسية بنسب كبيرة .

(١) Ronald, P. Dore and Sako, Mari; *How the Japanese learn to work, op.cit.*, p 13.

(٢) Rohlen, P. Tomas; *Japan High school, op.cit.*, p 201.

١-٢- مسار التعليم الثانوي الفني :

ويلتحق به حوالي ٢٧% وهو ثاني أهم أشكال التعليم الثانوي ويتكون من ثلاث سنوات دراسية ، ويمكن أن يلتحق الطالب بعده بالكليات التقنية ، لمدة سنتين دراسيتين إضافيتين - *فالقناة والمسار التعليمي مفتوح لهم* - حيث أن التعليم في هذا المسار نصفه أكاديمي والنصف الآخر تعليمي مهني ، ويلاحظ أن ٨٠% من خريجي هذا المسار يلتحقون مباشرة بالعمل بعد تخرجهم ، في حين أن ٢٠% منهم يتابع دراسته في الكليات التقنية .

١-٣- مسار التربية الخاصة :

ويعنى بتعليم الأطفال ذوى الإعاقات السمعية والبصرية والعقلية البسيطة وذوى الحاجات الخاصة الذين لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم الثانوي العام أو الفني ويتكون من ثلاث سنوات .

١-٤- مسار التعليم الثانوي بالمراسلة (مسار التعليم الثالث) :

ويلتحق به الطلاب بشكل غير متفرغ لمدة أربع سنوات كما يتضح من الشكل (١١) السابق، وهو معادل من حيث الشهادة التي يحصل عليها الخريج شأنها شأن الشهادة الحاصل عليها الطالب النظامي.

٢- وحدة السنة الأولى من التعليم الثانوي العام و الفني :

البرامج والمقررات الدراسية في السنة الأولى متشابهة لجميع الطلاب سواء في المسار الأكاديمي العام أو الفني ، وتوجد ٤٩% من مدارس التعليم الثانوي تقدم البرنامج الأكاديمي ، ٢٣% من المدارس تقدم البرنامج الفني في حين يوجد ٢٨% من المدارس الشاملة و التي تقدم البرنامجين معا العلم و الفني، أي تجمع بين الدراسة الفنية والأكاديمية في نظامها^(١)، وتساعد وحدة السنة الأولى في تحقيق فرص الاختيار وإمكانية تعديل المسار للراغبين ويتم تحقيق ذلك بسهولة وبخاصة في المدارس الشاملة .

٣- الجمع بين الدراسة النظامية والدراسة بالمراسلة :

تتميز المرحلة الثانوية بأنها تجمع بين الدراسة التقليدية والدراسة بالمراسلة فمن حق المدارس الثانوية تقديم نوعين من البرامج للمتفرغين وبرامج بالمراسلة لغير المتفرغين ، ومن الممكن تأسيس

(١) Kim, Soon-Ja; *Historical development of Japanese secondary technical education, 1978, p 224.o*

مدارس تقدم برامج التعليم بالمراسلة فقط حيث يدرس حوالي ٤ % من الطلاب بالمدارس الثانوية الفنية على نظام مقررات مسائية *Part Time* لمدة أربع سنوات.^(١)

٤- المدارس المتعددة الأغراض ومرونة الخطة الدراسية

بها :

السياسة التعليمية تحرص بوجه عام على تشجيع التنوع داخل المؤسسات التعليمية وعلى مرونة أنواع التعليم ويؤيد ذلك الاتجاه إلى تقليل عدد المواد الإجبارية وزيادة المواد الاختيارية ، وإلى تحقيق مرونة في ساعات الدراسة وعدم توجيه أى نقد للمدارس المتعددة الأغراض ، وتستطيع المدرسة الواحدة زيادة عدد الساعات المعتمدة المقررة في الخطة الدراسية، إذا وجد أن ذلك ضروريا لإشباع الحاجات الخاصة للطلاب، أو لأسباب أخرى تراها المدرسة ضرورية.^(٢)

٥- تحقيق الفرص المتكافئة ومراعاة التوزيع إقليميا ومحليا :

يحق لكافة التلاميذ الذين أمموا الدراسة الثانوية الدنيا ، التقدم لطلبات الالتحاق بالمدرسة الثانوية العالية أو الكليات التقنية وتختار المدرسة الثانوية العليا وكذلك الكليات التقنية الرسمية على المستوى الإقليمي أو المحلى طلابها على أساس نتائج اختبارات تحصيلهم الدراسي كما تعلنها مجالس التعليم في المناطق ومن واقع السجل المدرسى لكل متقدم ، والنموذج التنافسي هو المعتمد ويحتم على الطلاب الذين يعيشون في منطقة ما التقدم فقط للالتحاق بالمدارس الثانوية العليا الواقعة ضمن حدودها والقصد من ذلك إعطاء الطلبة فرص متكافئة بالمدارس للدخول للالتحاق ، وإن كان ذلك يشكل قيودا تعليميا عليهم .

٦- نظام التعليم الاجتماعي الموازي لنظام التعليم الرسمي

(مسار التعليم الثانى) :

اليابان أمة آمنت بأن التعليم هو مدخلها إلى التقدم ولم تنظر إلى التعليم التقليدى و النظامى هذه النظرة فقط ، بل وإلى التعليم المستمر بصيغه المختلفة، ومن هنا كان للتعليم قانونان هما كالتالى :

١- قانون التعليم المدرسى: وهو يختص بالتعليم النظامى *School Education Act* .

(١) Ronald, P. Dore and Sako, Mari; *How the Japanese learn to work, op.cit., p 33.*

(٢) Leestma, Robert and Walber, J. Herbar (Eds); *Japanese educational productivity, Ann Arbor, Center for Japanese Studies, University of Michgan, 1992, pp 212-214.*

٢- قانون التعليم الاجتماعي: وهو يختص بتعليم جميع أفراد الشعب من الراغبين في الاستزادة سواء أكانوا صغاراً أم كباراً ، وذلك في نفس المباني المدرسية العادية، ولكن في المساء عقب انتهاء وقت الدراسة *Social Education Act*.^(١)

وهما يؤكدان على تكافؤ الفرص التعليمية، ويعملان معاً كمدخل لإصلاح التعليم في تحقيق هذه القضية الهامة، وطبقاً لهذا لم تعد النظرة إلى التعليم محدودة بالتعليم المدرسي فقط، ولكنها اتسعت بإصدار قانون التعليم المدرسي وقانون التعلم الاجتماعي، واللذان وضعوا الإطار والأساس التشريعي للإصلاحات التعليمية، تأكيداً للآمال والطموحات التي عقدت على دور التعليم في تحقيق أهداف الأمة اليابانية ، من حيث تلبية الرغبات والوفاء بالمتطلبات .

فإذا كان قانون التعليم المدرسي قد نص على إقامة نظام تعليمي يمتد على نحو التعليم الابتدائي وحتى التعليم الجامعي ومدارس التدريب المهني بالتعليم النظامي ، فإن قانون التعليم الاجتماعي قد حدد مسؤوليات الدولة والمؤسسات المحلية العامة في تقديم تعليم للجميع من أفراد الشعب الكبار والصغار ونص على استخدام الإمكانيات المدرسية المتاحة لتعليم الشعب بعد انتهاء وقت الدراسة وتقديم برامج للتعليم بالمراسلة ، ولذا يعرف التعليم غير النظامي في اليابان على أنه تعليم اجتماعي موازى ويحدده القانون باعتباره أنشطة دراسية لا تقدم بواسطة التعليم النظامي وهو في الوقت نفسه ينظم بواسطة وزارة التربية والتعليم .

و المداعى إلى الأخذ بهذا النظام، هو ما ظهر في السنوات الأخيرة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الهامة، و من بينها الحاجة المتزايدة سواء في مواقع العمل أو في الحياة اليومية لاستمرار اكتساب معرفة جديدة والتمكن من تكنولوجيا العصر الجديدة ، خاصة مع زيادة مستوى الدخل وتوافر وقت الفراغ ، و التي أدت جميعها إلى زيادة كبيرة في الاهتمام بكل من التعليم بصفة عامة، والتنوع لأشكاله بصفة خاصة، والدليل على ذلك أمران هما : التضاعف الذي حدث ليس فقط في برامج التعليم الخاصة بالعاملين والعاملات، والأنشطة التعليمية التي تستهدف قطاعات عريضة من الناس بما في ذلك ربات البيوت وكبار السن،^(٢) ويشتمل مسار التعليم الاجتماعي الموازى هذا

(١) Leestma, Robert and Welber, J. Herber (Eds); *Japanese educational productivity*, op.cit., p230.

(٢) أنظر : أ- إدوارد بوشامب : التربية في اليابان المعاصرة، مرجع سابق، ص ٤٩ .

ب- سفارة اليابان بالقاهرة، مركز الإعلام والثقافة : التعليم يدخل عصر الدراسة مدى الحياة، اليابان -

نشرة إعلامية، العدد ١٦٦، القاهرة، مايو ١٩٩٥، ص ١٠ .

على عدد من المظاهر التي تدل على مرونته لالتحاق وعودة الموظفين والعمال لمؤسسات التعليم مسوة أخرى كما يلي :

٦-١- تعدد أنماط الالتحاق والانتظام :

وهي تشمل أشكال عدة :

- **الدراسة الصيفية** : ويدرس الطلاب فيها موضوعات متنوعة داخل المدارس والجامعات لفترات تتراوح ما بين ٣-٦ أسابيع ، في أشهر يوليو وأغسطس من كل عام.
- **الفصول المسائية** : وهي أيضا داخل المدارس والجامعات أو إحدى مراكزها .
- **الفصول النهارية** : وهي على مدار العام والنسبة المخصصة لها قليلة نظرا لما تتطلبه من تفرغ وانقطاع الدارس عن عمله، وتتم الدراسة بهذه الفصول في مراكز داخل المدن الإقليمية .

٦-٢- إتاحة الفرصة الثانية والمنافسة بين الكبار والشباب :

هناك زيادة واهتمام في تحيين الفرص لتحقيق مزيد من استمرارية التعليم للكبار، وفي الحقيقة كل مؤسسات التعليم النظامي الرسمي العليا تقبل الطلاب على أساس أداؤهم في اختبارات الالتحاق، والمسار التقليدي بنظام التعليم يشمل الشباب ذوي الاستعدادات بغرض أخذ هذه الاختبارات بعد نهاية المدرسة الثانوية العليا ، ولذا فعلى من يرغب من الكبار العودة للمدرسة الرسمية، العمل على مواجهة تلك المنافسة المحتملة ضد هؤلاء الشباب الذين استعدوا لاختبارات بصورة تتسم بالمنافسة^(١) ، وهذا نوع من دمج الكبار في مدارس التعليم النظامي ، وإن كان الأمر يتوقف على المنافسة، ولكنه أيضا تطبيق لحق أكبر، متمثلا في العودة مرة أخرى لحقهم الدائم في التعليم .

٦-٣- تنوع مدارس وبرامج التعليم لفئات جديدة :

هناك العديد من المؤسسات التعليمية الخاصة بالكبار والمختلفة عن مؤسسات التعليم الرسمية

مثل :

أ - المدارس المتنوعة : *Miscellaneous Schools*

وتقدم هذه المدارس للدارسين القادمين من *Gakko, Kakuchu* في مختلف الأعمار برامج مهنية وتدريبية عملية متعددة المجالات ، وتستغرق الدراسية بها حوالي سنة أو أكثر^(٢).

ب- مدارس التدريب الخاص : *Special Training Schools*

وهي نوع من المدارس المتنوعة التي تقدم برامج دراسية منتظمة *Senshu, Gakko* ذات مستوى مقبول يمكن أن تعتبر مدارس التدريب الخاص وتقدم هذه المدارس برامج وأنشطة تربوية

(١) *White, Marry; The Japanese educational challenge; op.cit., p 53.*

(٢) عبد الرحمن أحمد وحسن جميل طه: التعليم في اليابان، مرجع سابق، ص ٥١.

منتظمة تهدف إلى مساعدة الطلبة على تطوير قدراتهم اللازمة للحياة المهنية اليومية ، وتحسّن المستوى الثقافي لهم ، وهي ملزمة بتحقيق مستويات نوعية قومية معينة تحددها وزارة التربية .

وتقسم البرامج الدراسية في مدارس التدريب الخاص هذه إلى ثلاث أنواع :برامج ثانوية عليا لمن أتموا الدراسة الثانوية الدنيا و - برامج متقدمة أو جامعية لمن أتموا الدراسة الثانوية العلياً ، و - برامج متنوعة ، وتسمى المدارس التي تقدم النوع الأول من البرامج المدارس الثانوية العلياً للتدريب المتخصص، وتسمى ذات البرامج المتقدم - كليات التدريب الخاصة -، وسواء هذه أو تلك فكلاهما يكافئ- يعادل- تلك التي تقدمها المدارس الثانوية العلياً وكليات الراشدين.^(١)

ج- التعليم خارج نطاق المدرسة :

بالإضافة إلى أنواع المؤسسات التعليمية السابقة فإن هناك أنواع أخرى متعددة من التسهيلات الرسمية لأهداف النظام التعليمي الاجتماعي *Shakaoui, Kyoiku*، والتي تعنى بتعليم الكبار والشباب ممن هم خارج التعليم الرسمي أو النظامي.^(٢)

د- استخدام مؤسسات التعليم النظامية :

من أجل هيئة الانتقال إلى نظام تعليمي مستدم وتشجيع قيام البنى الضرورية لهذا النظام، تسعى الوزارة لتوفير الدعم المالي المطلوب، وتوفير طرق جمع المعلومات حول فرص التعليم على جميع المستويات، ولتتمكن من الاستجابة للطلب المحلي المستمر على خدمات التربية المتنوعة عالية المستوى ، تعمل الوزارة على تسهيل واستعمال مؤسسات التعليم الرسمية ، كمراكز تعلم للسكان المحليين ممن خلال فتح المدارس الثانوية العلياً والجامعات والكليات أمام الجماهير وتنظيم المحاضرات العامة بها، بالإضافة إلى اتخاذ العديد من التدابير، لتمكين الجامعات من الاستجابة لطموحات المجتمع والجمهور في مجال تفريد التعليم وعملياته.^(٣)

هـ تكافؤ المشاهدات بين التعليم النظامي و الاجتماعي :

يتم تقديم العديد من فرص التعليم عن بعد -التعليم بالمراسلة وعن طريق الهواة- بواسطة معاهد على مستوى التعليم الثانوي العالى، وبواسطة جامعات المراسلة ، وجامعات الهواة، وتقع أغلب البرامج التي تقدمها هذه المعاهد في إطار التعليم النظامي في اليابان من خلال ما تمنحه من شهادات

(1) Heidenheimer, Arnold J.; *Disparate ladders*, op cit., pp 108-112.

(2) Cummings, William K.; *Education and equality in Japan*, Princeton University Press, New Jersey, 1980, pp 235-238.

(3) Corman, Buirton W. and Johnson, William H. : *Successful schooling for everybody*, National educational service, Bloomington, Indiana, 1991, pp 60-61.

معترف به، بعد اجتياز اختبارات متكافئة مع تلك التي تمنحها مدارس التعليم الثانوى الأعلى والكليلت المتوسطة والجامعات النظامية، مما يشير معه إلى مدى التساوى بينهما فى النتيجة، ومن فلا يكون هنالك تدافع أو تدفق جماعى ضاغط كما هو الحال عندنا نحو مؤسسات التعليم النظامى، ومن جهة أخرى توفير الاطمئنان نحو استكمال التعليم، ولو بعد حين وفى مؤسسة تعليمية، نعم هى مغايرة فى الأسلوب، ولكن متكافئة مع غيرها من المؤسسات التعليمية النظامية فى نوع الشهادة، وبالتالى فتح فرص العمل على قدم المساواة، خاصة وأن مثل هذه المجتمعات لا تنظر إلى الشهادة ونوعيتها، ولكن إلى مهارة وقدرات حاملها فى ضوء متطلبات العمل أو الوظيفة.

ثالثاً : مظاهر وأساليب وقنوات الانسياب والمرونة فى

التعليم العالى والجامعى :

توجد عدة أنواع من مؤسسات التعليم العالى والجامعى تختلف فيما بينها من حيث عدد السنوات وأنماط القبول كما يلى :

١- الجامعات : Diagaku الفترة العمرية ١٨-٢٢ سنة

يعتبر الانتهاء من مرحلة التعليم الثانوى العلى أو ما يعادلها شرطاً أساسياً للالتحاق بالجامعات التى لا تقدم برامج لا تقل مدتها عن أربع سنوات - ستة للطب وطب الأسنان - وتمنح الطلبة فى نهايتها درجة البكالوريوس، وفى العام الجامعى ١٩٩١م بلغ عدد الجامعات ٥٠٧ جامعة، وتمثل جامعات للعلوم البيطرية - والخاصة نسبة عالية، إذ تبلغ حوالى ٧٣% من إجمالى عدد الجامعات، وهى تضم حوالى ٧٨% من عدد الطلاب بالجامعات، وهذا يبين مدى الثقل الذى تمثله الجامعات الخاصة فى اليابان، حيث تصل إلى ٣٧٢ جامعة خاصة، فى مقابل ٩٦ جامعة قومية و ٣٩ جامعة محلية شعبية فقط. (١)

ويوجد على الأقل جامعة قومية موزعة فى كل مقاطعة مع جامعة شعبية محلية وكلليات خاصة موزعة بصورة جيدة خلال أنحاء القطر ويوجد أيضاً عدد من الجامعات المحلية التى تستجيب لاحتياجات الصناعات المحلية .

٢- الكليات الصغرى : Tanki-Daigaku الفترة العمرية ١٨ - ٢٠ سنة.

وهى تعادل Junior Colleges وتقدم هذه الكليات برامج دراسية مدتها سنتان أو ثلاث سنوات فى طائفة متنوعة من مجالات الدراسة فى العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والاقتصاد المسترلى

(١) Association of International Education; ABC's of study in Japan, op.cit., p18.

والتدريب وغالبية طلابها من النساء حيث تصل نسبتهم إلى ٦٠% من مجموع الطلاب ولقد تزايد في السنوات الأخيرة عدد من هذه الكليات بدأ في تقديم دراسات في مجال الأعمال.^(١)

٣- الكليات الفنية التقنية : Koto - Semmon- Gakko الفترة العمرية ١٥-٢٠

وهي كليات من النوع Technical colleges وتشرط هذه الكليات شهادة إتمام الدراسة الثانوية الدنيا فقط وذلك على عكس ما هو قائم في الجامعات والكليات الصغرى وتقدم برامج متكاملة مدتها خمس سنوات وأحياناً خمس سنوات ونصف في البرامج (البحرية والتجاري) لتدريب الفنيين ، وتقد الغالبية العظمى منها برامج في كافة فروع الهندسة والمجالات المرتبطة بها وتهدف إلى توفير الاستعداد التقني لترتفع لمسايرة التقدم التسارع في العلوم والتكنولوجيا.^(٢)

٤- مدارس التدريب الخاصة :

-Special Training Schools – Advanced Cuurses.

وهي تختلف عن ما نعرفه من مدارس التدريب ، ذلك أنها تقدم مقررات متخصصة في التعليم ، وينتظم طلابها لمدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات وعادة ما تكون سنتين فقط، وتهدف إلى اكتساب المعرفة والمهارات الضرورية للاختيارات المهنية.^(٣)

أ- مظاهر الانسياب والمرونة بالتعليم العالي و الجامعى

وتتنوع مظاهر الانسياب والمرونة بالتعليم العالي و الجامعى ومنها ما يلي :

١- تنوع برامج التعليم العالي و الجامعى :

بعد صدور قانون التعليم المدرسى أعيد تنظيم التعليم الجامعى بحيث تنسق وتنسج وتنوع البرامج التعليمية التي تقدمها الجامعات والكليات المتوسطة، فتشمل برامج للمتفرغين - وبرامج للدراسة المسائية وبرامج للتعليم بالمراسلة، ودرجات التخرج - البكالوريوس- و التي تسمى Gakuski، وهي عبارة عن

(1) Mashiko, Ellan E.; *Japan : A study of the educational system of Japan and a guide to the academic placement of students in educational institutions of the United States, Washington D. C. , American Association of Collegiate Registers and Admission Officers, 1989, p 15.*

(2) Ronald, Dore B. and Sako, Mari; *How the Japanese learn to work, op.cit., pp 45,47.*

(3) *Association of International Education, Information Center (AIEJ) ; Student guide to Japan 1993, Japan, Jan. 1993, p 10.*

شهادة أو دبلوم نهاية التعليم الجامعي ، وتصل نسبة الطلاب الملتحقين بالجامعات والذين يكملون هذه الدرجة سنويا إلى ٧٨.٦ %، وهذه النسبة مرتفعة عن دول أوروبا وأمريكا الشمالية.^(١)

٢- تحديد معايير الالتحاق بالتعليم الجامعي والكليات الصغرى

إن قبول الطلاب بالتعليم الجامعي يعتمد على الجامعة أو الكلية ويتحدد من تقويم الإنجاز الأكاديمي والإطار الموضح من خلال دليل القبول الخاص بكل جامعة أو كلية ، تحت إشراف وزارة التربية حيث ينتقل الطلاب بعد الانتهاء من المدرسة الثانوية العليا إلى الجامعة *Diagaku* أو إلى كليات الراشدين *Tanki-Diagaku* وهي بمثابة كليات متوسطة *Junior Colleges* مدتها عامين دراسيين ، وجميعها تتطلب اجتياز امتحان قبول للالتحاق بها إذ يتم قبول الطلاب المتقدمين للالتحاق على أساس تنافسي من خلال مسابقة،^(٢) وفيما يختص بالقبول بالجامعات تتمثل أهم المعايير والشروط في :

٢-١- امتحان القبول الوطني للمرحلة الأولى :

طريقة الانتقاء الأكثر شيوعا هي نتائج اختبارات التحصيل المدرسية، وتشمل هذه الاختبارات **امتحان القبول الوطني للمرحلة الأولى** المطلوب من الجامعات الرسمية الوطنية والإقليمية ، ويعتبر هذا الامتحان المعلم الرئيسي الثاني الذي يحدد مستقبل الطالب الياباني^(٣)، وبموجب نظام القبول هذا يتم تقييم التحصيل الدراسي الأساسي والعام للمتقدمين، على أساس واحد فقط هو نتائج امتحان القبول الوطني للمرحلة الأولى ، و الذي يعقد للجميع في موعد واحد في كافة أنحاء البلاد ، ويشرف عليه المركز الوطني لامتحان القبول بالجامعات، ويسمى هذا الاختبار اختبار التحصيل المشترك (J.A.T) *Joint Achievement Test* ، وهو اختبار موحد مصمم لقياس مستوى تحصيل وقدرات الحاملين للشهادة الثانوية والمتقدمين للجامعات .^(٤)

٢-٢- امتحان المرحلة الثانية :

وهو آخر اختبار تعقده كل جامعة على حدة لقياس الاستعدادات والقدرات الخاصة للطلاب المتقدمين إليها في ضوء الشروط التي تقررها وتتطلبها بعض الجامعات والكليات ، التي يتم تقييمها على أساس نتائج امتحان المرحلة الثانية و الذي يشتمل على مقابلات واختبارات مقال وغيرها ، ومن

(١) *Heidenheimer, Arnold J.; Disparate ladders, op.cit., pp 251-252.*

(٢) *Ikuo, Amano; Higher education and student enrollment selection in Japan, International Journal of Educational Research, v 12, n 2, 1988, London, p 93.*

(٣) سعد الدين إبراهيم وفايز مراد مينا: تجارب تطوير التعليم في البلدان المتقدمة، مرجع سابق ، ص ١٨١ .

(٤) *Ronald, Dore P. and Sako, Mari; How the Japanese learn to work, op.cit., p 28.*

الملائم أن يتقدم الطلاب إلى اختبارات الالتحاق بمدارس عدة حتى لا تمنع نتائج الاختبارات من الحصول على القبول للمدرسة المختارة. (١)

٢-٣- تنوع وتعدد معايير اختيار الجامعة أو الكلية :

هناك ثلاث عوامل ينبغي أن يضعها الطلاب في حسابهم عند تقدمهم لاختيار الجامعة وهي برامج الدراسة المتاحة بهذه الجامعة ونوع المؤسسة ما إذا كانت قومية أو محلية عامة أو خاصة ، أو ما إذا كانت في الموقع المرغوب (٢)، فبعد الحصول على قائمة بأسماء الجامعات والمدارس والنشرات التي تصدرها هذه المدارس الخاصة بما من تفصيلات وإيضاحات بالترشيحات يقوم الطلاب باختيار المدرسة الملائمة طبقاً للمعايير التي من خلالها يتم تكوين آراءهم في ضوء أغراضهم الشخصية واستعداداتهم ، وما إذا كانت الجامعة تقدم مقررات في مجالات اختيارات مجالهم الدراسي وفي ضوء ذلك يتم ترتيب الأولويات واتخاذ القرار واضعين في الاعتبار أيضاً مدى ميزانيتهم وتحصيلهم العلمي والاستعدادات في اللغة اليابانية وما إذا كان من الممكن الحصول على منحة دراسية بهذه الجامعة أم لا وكذلك خططهم المستقبلية. (٣)

والقبول بالجامعات اليابانية محدود وهؤلاء الذين أكملوا ١٢ سنة بالتعليم النظامي الرسمي أو ما يعادله - مما يشير إلى الجمود الظاهر في هذا النظام التعليمي - وكقاعدة عامة طلاب الوقت الكامل يمكنهم الالتحاق بالجامعة في بدء الفصل الدراسي الأول (٤)، وبهذا فإنه على الطلاب الذين يرغبون بالالتحاق بالجامعات القومية والعامة الحكومية اجتياز امتحان مشترك عام أولاً ، كإمتحان تحصيلي تأهيلي، ثم امتحان التحاق خاص بكل جامعة يتكون من مقابلة شخصية واختبارات تحريرية، بالإضافة إلى اختبارات أخرى تنظم بواسطة كل جامعة، ويتم القبول النهائي للطلبة بعد عملية تقييم شاملة لنتائج كل متقدم إلى هذه الامتحانات، وبعد دراسة تقارير المدرسة الثانوية العليا التي درس فيها الطلاب المتقدمين .

٢-٤- القبول بالكلية الفنية التقنية :

وهي التي تمثل الجانب التطبيقي لمؤسسات التعليم العالي *kotusmon Gakko* وهي مخصصة للتعليم الفني و المهني لمدة خمس سنوات دراسية فتختار طلابها على أساس نتائج اختبارات تحصيلهم الدراسي كما تعلنها مجالس التعليم في المناطق والمقطعات من واقع السجل الدراسي لكل متقدم

(1) AIEJ; Student guide to Japan, op.cit., p 7.

(2) AIEJ; Undergraduate and graduate degree programs in Japan, Index of major's , Information Center, Tokyo, Sango- do Co., Ltd., 1992, p1.

(3) a- AIEJ; Student guide to Japan, op.cit., p 7.

b- AIEJ; ABC's of study in Japan, op.cit., p 25.

(4) AIEJ; ABC's of study in Japan, Ibid, p 19.

والصادر من المدرسة الثانوية الدنيا^(١)، وأغلب هذه الكليات تقدم تعليم مرتسط بمحالات الهندسة وبعضها الآخر مرتبط بموضوعات تتعلق بمحالات عدة مثل الشحن والتجارة .

٣- القبول القانه على الانتقاء الشديد :

يتخرج في اليابان ٨٠ ٪ من إجمالي عدد السكان ممن هم في سن ١٨ سنة من المدرسة الثانوية العالية إلا أنه لا يقبل بمؤسسات التعليم العالي والجامعات سوى ٢٠ ٪ فقط من هذه النسبة ، إذ أن اختبارات القبول مهمة جدا في تحديده موقف الطالب مما يجعل بعض الطلاب يمضون سنة إضافية أو سنتان بعد الانتهاء من المدرسة الثانوية في الإعداد لهذه الاختبارات ، و التي تستغرق عادة ما يقرب من ثمانية أسابيع و التي يشار إليها بفترة جحيم الاختبارات Exam Hell، لما تسببه من حالات القلق وعدم النوم وأحيانا انتحار بعض الطلاب.^(٢)

وهذا في طيه يشير إلى أن النظام يحفظ للطالب حرية التقدم لهذه الاختبارات في نفس سنة الحصول على الشهادة الثانوية ، أو الانتظار لعام أو أكثر مما يشير إلى حفظ حق الطالب في التقدم للتعليم الجامعي في أى وقت يشاء مع السماح بالتناوب بين التعليم أو الانقطاع فضلا عن فتح فرص التقدم لهذه الاختبارات إلى أى عدد يشاء المتعلم دون قيود طالما حصل على الشهادة الثانوية التي هي المعيار الثابت و الأساسي في القبول.

و الطالب لكي يحصل على مكان بالجامعة عليه أن يجتاز عدد من الاختبارات تتراوح ما بين ٧-١٢ اختبار - التحاق تنافسي، بل في كثير من الأحيان يضطر الطالب إلى أن يجرب اليابان مجربا حظه في أكثر من جامعة مما يتطلب معه المزيد من الجهد والتفقات،^(٣) وإذا كانت مثل هذه الاختبارات يفترض أنها توضح الأداء المستقبلي للطالب في الجامعة ، فهي في الوقت نفسه تثير السخرية والتهكم ، ذلك لأن الكليات إذا كانت تدرس حقيقة فسيكون من الصعب عليها التنبؤ قبل بدء التعامل مع هذه القدرات وبدرجات معينة .

(١) Lynn, Richard; *Educational achievement in Japan*, op.cit., pp 40-41.

(٢) U.S. Department of Education; *Japanese education today*, op.cit., p 45

(٣) Holmes, Brian; *Education in Japan, competition in a mass system*, in , Holmes, Brian (Edr) ; *Equality and freedom in education, A comparative study*, George Allen & Union , London, 1985, p 227.

٤ - طلاب بدون درجات :

Non-Degree Student (Research Studies and auditors).

وهم الأفراد العاملون الراغبون في الذهاب للمؤسسات الجامعية محدودين بالوقت كأحد القيود التي تعوقهم ومن ثم يجدوا أنفسهم في مرحلة غير متقدمة في الفترات الدراسية لأخذ امتحانات الالتحاق الخاصة بهم مثل : القبول الخاص بالأشخاص العاملين والفصول المسائية التجهيزية ومدارس المراسلة وجامعات الهواء (مقررات الراديو والتلفزيون) والمحاضرات العامة وبرامج طلاب الأبحاث *Kankyusei* وبرامج المستمعين *Chokoser* .

وبصورة عامة فإن تنظيم برامج طلاب الأبحاث والمستمعين ومواعيد التقدم للقيود والالتحاق بها يتم بواسطة كل جامعة وتبعاً لظروفها والأماكن المتاحة بها وليس بواسطة وزارة التعليم ، ولذا تختلف هذه البرامج من جامعة لأخرى ، بل ومن كلية أو مدرسة لأخرى في داخل الجامعة الواحدة ، أما بالنسبة للطلاب بدون درجات فيتم قبولهم فقط في ضوء السعة والتجهيزات *Accommodate* وبدون عوائق لتقدمهم الأكاديمي ولأنهم ذوو الوقت الكامل، إلا أن الساعات أو الوحدات الدراسية تكون غير معتمدة ومن غير الممكن تجميعها لإكمال درجة ما وذلك بالنسبة لطلاب الأبحاث والمستمعين .^(١)

٥ - الأبواب المفتوحة للجامعات :

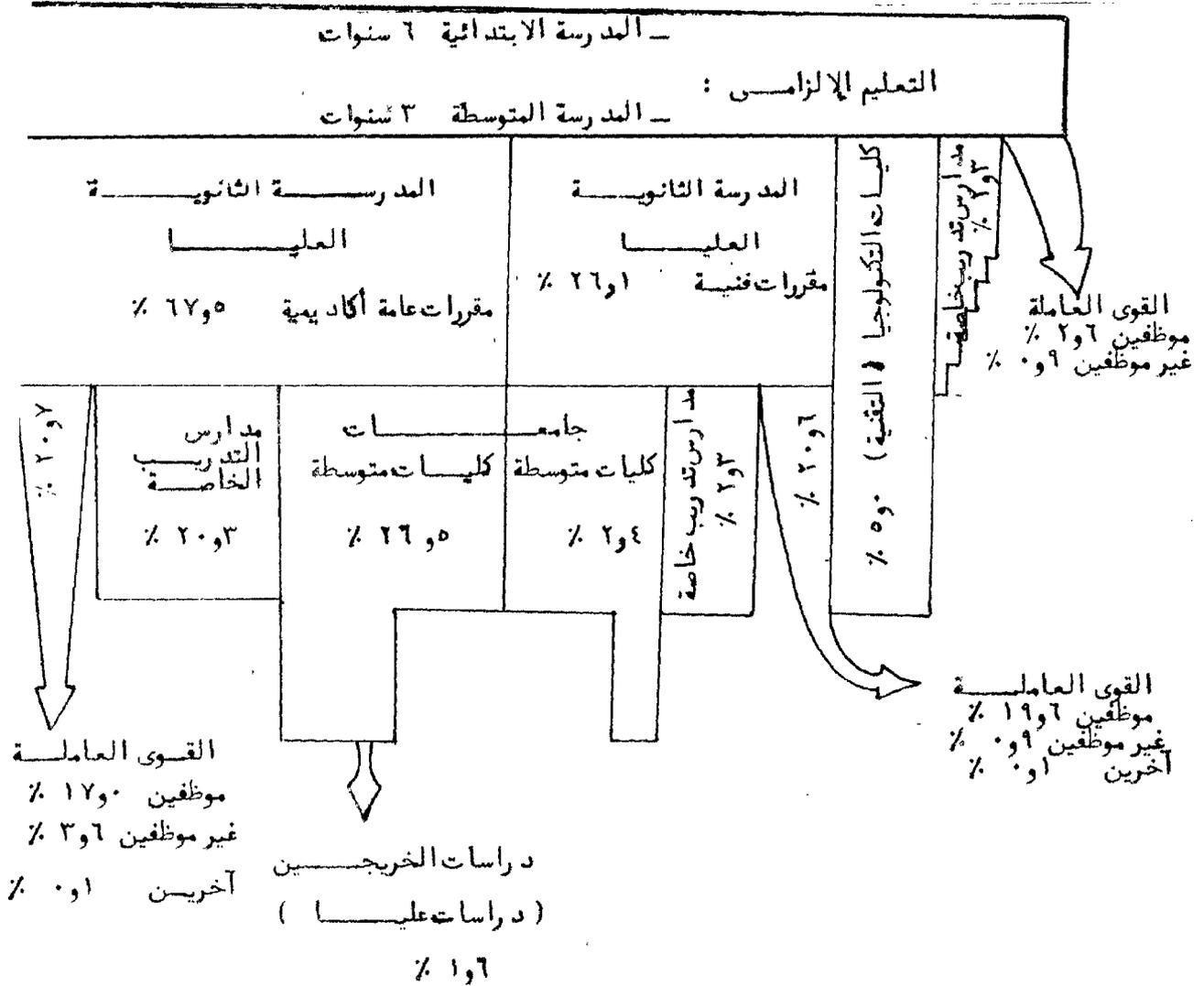
يجمع التعليم الياباني بين شعبية التعليم وأرستقراطيته العلمية والفكرية ، فالتعليم متاح للجميع في قاعدة الهرم التعليمي لتزويد الأمة باليد العاملة المتعلمة ، لكنه يقتصر في مستوى القمة على القلة الممتازة عقلياً والمتفوقين ذوي المواهب ، لتخريج النخب القيادية القادرة على مواجهة التحديات.

ويشير نظام التعليم الياباني إلى الموازنة بين تعليم العامة، وإعداد النخبة وعلى تلاميذ الحواجز الاجتماعية ، وإمكانية الصعود متاحة للجميع للاستفادة من أفضل العناصر دون تمييز ، إذ يجد القادم من هذه العناصر ولو من أدنى طبقات المجتمع أو من التعليم الفني أن أبواب التعليم والمعاهد العليا مفتوحة على السواء ، فالطريق إلى الجامعة مفتوح حتى للطلاب ذوي المقررات الفنية، وتبذل الجهود لاستمرار تحقيق ذلك^(٢)، ويشير الشكل التالي إلى نسب التدفق والتنقل خلال مسارات التعليم النظامي الرسمي المختلفة والذي يوضح التدرج النمطي :

(١) *AIEJ- ABC's of study in Japan, op.cit., p 21.*

(٢) *Holmes, Brian; Education in Japan, op.cit., p 420.*

شكل رقم (١٢) يوضح تدفق الطلاب في نظام التعليم باليابان في أوائل التسعينيات: (١)



ب- قنوات الانسياب والانتقال في التعليم العالي

والجامعي :

(١) Sako, Mari; Japan, System of education, in, Husen, Torsten and Postlethwate, T. Neville (Eds); The International Encyclopedia of Education, 2nd edition, v 6 1994, p 3087.

التحول والانتقال من جامعة إلى أخرى ليس شائعا في اليابان ورغم ذلك توجد بعض القنوات التي تشير إلى مرونة الانسياب بين التخصصات مثل :

١- الانتقال من جامعة إلى أخرى :

خريجوا الكليات المتوسطة والطلاب الذين أكملوا سنة أو سنتين من التعليم العام في جامعة ما والخريجين من الجامعات - مدة أربع سنوات دراسية- يمكنهم التحول إلى جامعة أخرى مع إمكانية تغيير المجال الدراسي التخصص ، وإن كانت تختلف الجامعات في هذا الشأن فبعضها يقبل التحويلات والبعض الآخر يرفض ، وفي بعض السنوات لا تقبل الجامعات أى تحويلات على الإطلاق ولهذا نجد أن أرقام التحويلات ضئيلة ، أى أن هناك قدر من الانسياب وتغيير التخصص .

ويوجد عدد قليل من الجامعات الذي يقبل تحويلات الطلاب الأجانب من جامعات بلادهم ، وتبعاً للصف الذي هم به ما إذا كانوا بالصف الثاني أو الثالث ، ويتم قيدهم بنفس الترتيب وتصل نسبة الجامعات القومية في هذا الشأن ١٩ % في مقابل ٥ % فقط بالنسبة للجامعات المحلية ، وترتفع النسبة بالجامعات الخاصة وتصل إلى ٢٦ % ، وليس من الممكن لخريجي مدارس التدريب الخاصة التحويل إلى الكليات المتوسطة أو إلى الجامعات^(١) ، وهذه إحدى مظاهر الجمود والسدود .

٢- الانتقال من الكليات الفنية إلى الجامعات :

يحق للطلبة الذين أمموا الدراسة في إحدى الكليات الفنية أن يتقدموا بطلب الالتحاق بالقسم الأعلى من الدراسة الجامعية^(٢) ، حيث توجد أنواع قليلة جدا من المؤسسات وتشتمل الجامعات التكنولوجية - نظام السنتين - و التي تخدم بصورة رئيسة خريجي الكليات الفنية من خلال تسهيل التحاقهم بها في السنة الثالثة مباشرة ، ويمكنهم أيضا إكمال درجتى البكالوريوس والماجستير في منهج دراسى ملائم لخبراتهم التعليمية السابقة *Constant With The Previous Educational Experiences*^(٣) .

٣- المرونة في شرط السن :

تقبل الجامعات والكليات الطلاب الذين تخرجوا من المدارس الثانوية العليا بعد سنة أو سنتين أو أكثر ففي عام ١٩٨٠ قبلت نسبة ٤ و ٣٧ % من جملة المقبولين من الطلاب ممن هم في فئة عمرية دون سن التعليم العالى^(٤) .

(١) AIEJ; *Student guide to Japan, op.cit., p 20.*

(٢) عبد الرحمن أحمد وحسن جميل طه : التعليم في اليابان، مرجع سابق، ص ٥٠ .

(٣) U.S. Department of Education; *Japanese education today, op.cit., p 49.*

(٤) عبد الرحمن أحمد وحسن جميل طه: التعليم في اليابان ، مرجع سابق، ص ٥٣ .

٤- القبول غير المنتظم : Irregular Admission

يبدأ العام الدراسي في اليابان في أبريل من كل عام ، ويتبع نظام الفترات الدراسية Semester System وبعض الجامعات تسمح لبعض الطلاب بالالتحاق الشاذ غير المنتظم ، ويكون عادة في بدء الفترة الدراسية الثانية من نفس العام ، 2nd Semester وذلك سواء في الدرجة الجامعية الأولى والتي تصل نسبتهم إلى ٢% بالنسبة لمجموع الطلاب أو في دراسات الخريجين بالدراسات العليا والتي تصل نسبتهم إلى ٧% من مجموع طلاب الأبحاث والطلاب بدون درجات.^(١)

٣- أساليب تحقيق الانسياب والمرونة :

تتعدد وتتنوع هذه الأساليب ومنها :

١- اعتماد وحدات الكليات الصغرى بالجامعة :

يمكن احتساب الوحدات المتعددة التي يحصل عليها الطالب في الكليات الصغرى، كجزء من الوحدات المعتمدة المطلوبة للحصول على درجة البكالوريوس عند التحويل إلى الجامعات، مما يشير على عدم هدر الجهد والوقت ، فضلا عن توافر الدافع لمزيد من التقدم والارتقاء في سلم التعليم .

٢- إمكانية القبول على أساس التقارير المدرسية

والتوصيات فقط :

نتيجة للقبول المتشدد تؤخذ التقارير المقدمة من مرشدى ونظار المدارس الثانوية العليا في الاعتبار عند قبول الطلاب بالجامعات والكليات الصغرى ، وبالرغم من هذا وكأحد قنوات تحقيق الانسياب والمرونة بهذه المرحلة قد تقبل بعض الجامعات أعداد معينة من الطلاب بالاكْتفاء على أساس الحصول على التقارير المدرسية المقدمة إليها من هذه المدارس فقط ، ودون الحصول على الشهادة الثانوية، وبخاصة بعض خريجي المدارس الثانوية الفنية بحيث يتم قبولهم بناء على توصيات من مدرسيهم ودون اشتراط اجتياز امتحان الالتحاق.^(٢)

(1) AIEJ, Student Exchange Division; *Bulletin of irregular admission, Tokyo, Japan, Oct.1993.*

(2) Ronald, Dore P. and Sako, Mari; *How the Japanese learn to work, op.cit., p 15.*

٣- تعدد مراتب التقدم لاختبار الالتحاق بالجامعة :

العديد من الطلاب الذين يفشلون في اجتياز امتحان الالتحاق بالجامعات لهم فرص الاختيار في قضاء عام أو أكثر في الدراسة والتقوية ثم يمكنهم تكرار المحاولة ثانية أو أكثر دون قيود أو حواجز ، وتشير الإحصاءات إلى أنه في عام ١٩٨٤ مثلا كانت نسبة ٣٦ ٪ من إجمالي المتقدمين بالجامعة أربع سنوات فقط - قد أمضوا على الأقل عاما دراسيا زائدا في الاستعداد لاختبارات الالتحاق بالجامعة بسبل ومن الشائع أن يكون أكثر من ٥٠ ٪ من الطلاب المتقدمين الجدد قد تقدموا لاختبارات الالتحاق للمرة الثانية أو الثالثة.^(١)

٤- مسار التحويل وانتقال الطلاب :

Transfer System and Transfer Students

كل من الجامعات القومية والمحلية والخاصة يوجد بها نظام للتحويل أو الانتقال ويتم الإعلان عن التفاصيل الخاصة به من خلال المدارس والكليات مباشرة^(٢)، وتوجد سياسات قبول خاصة لهؤلاء الطلاب المحولين بكل جامعة، إذ أنه لتحقيق ذلك يجب أن تقرر أولا الجامعة اليابانية المطلوب التحويل إليها، ما إذا كان الطالب المرشح والراغب في التحويل تنطبق عليه شروط الانتقال والتحويل ، و ما إذا كانت الشروط والمعايير بالمرحلة الجامعية تشمل الموضوعات التي أخذت في الجامعة المرجو التحويل إليها ، وعدد الساعات كاملة والقسم الذي يرغب في الالتحاق به .

وإذا وافقت الجامعة الجديدة على التحويل إليها يتم عادة عقد اختبار لمرشح وبخاصة للطلاب الأجانب، ومن هنا يلزم على الطالب المرشح معرفة خطوات التحويل مع الجامعة أولا وعادة ما يكون الامتحان عبارة عن اختبار في الاستعداد الأكاديمي من حيث (اللغة اليابانية ، اختبارات مقيمة للغة الأجنبية وغيرها) فضلا عن مقابلة شخصية على نفس منوال اختبار الالتحاق بالنسبة لطلاب السنة الأولى.^(٣)

٥- إمكانية تغيير التخصص الدراسي :

ينقسم المنهاج الدراسي بالجامعة إلى تعليم عام ولغات أجنبية والصحة والتعليم الفيزيائي والتعليم المهني ، وباستثناء كليات التخرج في مجالات الهندسة وطب الأسنان والطب والعلوم البيطرية، لا تقدم تدريبات عملية مرتبطة بالتوجيه، لكن تقدم تدريبات خاصة بحقول الدراسة الأساسية^(٤)، وتختلف

(١) U.S. Department of Education; Japanese education today, op.cit., p 45.

(٢) AIEJ, Student Exchange Division; Bulletin of transfer system, Tokyo, Japan, Dec.1992.

(٣) AIEJ; ABC's of study in Japan, op.cit., p 22.

(٤) Ibid; p 13.

المواد الإجبارية والاختيارية من قسم لآخر ويتم تنظيمها تبعاً لكل جامعة على حدة، والطالب له الحرية نسبياً للاختيار من المواد المتاحة المتعلقة بميوله واهتماماته، وكذلك الحال بالنسبة لاختبار الفصل أو التخصص الدراسي وذلك من خلال الخطوط الإرشادية والتوجيهية تبعاً لكل تخصص.

وبعض الجامعات تتيح الفرص لطلابها لتأخير إعلان تخصصاتهم حتى السنة الثانية وغالباً كما يكون موضوعات التخصص في السنة الثالثة والرابعة ولذا فمعظم الجامعات تسمح بقدر من المرونة لإمكانية تغيير التخصص طالما أن إجراءات تغيير التخصص تتم على الوجه الكامل وفي ضوء شروطها وإن كان ذلك يتم نادراً.^(١)

٦- الجمع بين التخصصات والمجالات المختلفة :

توجد العديد من الجهود المبذولة لتحطيم الجدران الكثيفة بين الأقسام العلمية، وبالتالى بين المواد الدراسية في سبيل إفساح المجال لظهور اندماج وتفاعلات جديدة بينها تسهم في إثراء كلٍ منها بما يستجد من مستحدثات في الآخر، ومن أمثلة ذلك تلك الجهود التي قامت بتجربتها كلية الآداب والعلوم المتكاملة بجامعة هيروشيما، والتي نظمت المسارات الدراسية بها في مجالات أربع واسعة تدخل جميعها تحت اسم شامل هو الأدب والعلوم المتكاملة *Integrated Arts and Sciences* وهي كالتالى :

- مجال دراسات المناطق : ويشمل دراسات يابانية ودراسات أوربية ودراسات بريطانية وأمريكية ودراسات ثقافية مقارنة .
- مجال العلوم الاجتماعية : وينقسم إلى علوم وعلوم اجتماعية ثانية .
- مجال علوم الإعلام والسلوك : ويضم دراسات أساسية في الإعلام وفي علوم الحياة ودراسات في السلوك الإنساني و الحيوانى .
- مجال الدراسات البيئية : ويشمل دراسات متداخلة في العلوم الأساسية والدراسات البيئية.^(٢)

٧- تيسير فرص التعليم الثانوى والجامعى بالمراسلة

(مسار التعليم الثالث) :

(١) Ronald, Dore P. and Sako, Mari; *How the Japanese learn to work, op.cit., p29.*
 (٢) a- Research Institute of higher education , Hiroshima University ; *Comparative approaches to higher education, Hiroshima, Japan, 1993, pp 20-25.*
 b- National Research Council; *Expanding access to pre-competitive research in the United States and Japan : Bio-technology and opto-electronics, National Academy Press, Washington D.C., 1990, p 2.*

منذ العام ١٩٤٧ م صار التعليم مفتوحا للجميع ومتاحا لهم إعمالا بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وقد كان لنظام التعليم بالمراسلة فضل في المشاركة في تحقيق هذا التغيير بدءا من التعليم المتوسط والتعليم الثانوى ثم التعليم الجامعى بعد ذلك، الأمر الذى أدى إلى مزيد من الفرص التعليمية لهؤلاء الراغبين في مواصلة تعليمهم الذى حرموا منه لظروف متعددة ، وخلال العقود الخمسة الماضية استبدل المناداة بتكافؤ الفرص التعليمية بالمطالبة بثلاثة أمور هى : (تعليم مدى الحياة - تعليم تجديدي - وتعليم إضافي-) ، وإذا كان الناس فى اليابان يسعون باستمرار للدراسة لتقدمهم الشخصى ، فإنه لذلك السبب صار المجتمع اليوم مجتمعا دراسيا متعلما *study society*.^(١)

والطلب على التعليم العالى طلب قوى ، ولذلك تفتح الجامعات القومية والمحلية والخاصة فى اليابان أبوابها على مصراعها أمام أبناء المجتمع ، ورغم ذلك ثمة شعور بعدم كفاية ذلك ، ولذا أصبحت الجامعات تقوم بدورها بطريقة أكثر فاعلية، وتؤسس بنية أساسية تنتقل بالتعليم فيما أبعد من بوابات الجامعات التقليدية ، كما هو الحال بالجامعات الخاصة ونظم التعليم بالمراسلة و نظام التعليم المفتوح .

ولقد كان الظن حتى وقت قريب نسيا أن برامج التعليم الجامعى بالمراسلة تقدم للشباب العامل الذى يرغب فى الدراسة الجامعية من حالت ظروفهم دون تحقيق ذلك ، واليوم بالإضافة لهؤلاء العاملين فإن هناك جماعات أخرى ترغب فى متابعة الدراسات الجامعية ، وتسعى لتحقيق هدفها من خلال برامج المراسلة بشكل أكبر من الانتظام فى التعليم الجامعى التقليدى ، فالتعليم بالمراسلة يقدم الفرص للفرد الذى يجد صعوبة فى الالتحاق بالمدارس النظامية وكذلك هؤلاء الراغبون فى الدراسة التجديدية.^(٢)

ويمكن القول بأن التعليم بالمراسلة يهدف إلى تدعيم مبدأ ديمقراطية التعليم ، وتكافؤ الفرص التعليمية ، فمنذ المدرسة المتوسطة الإلزامية من سنة ١٢ إلى ١٥ سنة يمتد التعليم بالمراسلة وحتى المرحلة الجامعية وبعض من الدراسات العليا ، حيث يفتح التعليم بالمراسلة أبواب التعليم الجامعى ، أمام جمهور كبير هادفا إلى تقديم فرص التعليم لمن لم يتمكنوا لظروف خارجة عن إرادتهم من دخول التعليم العالى.^(٣)

وتتعدد مظاهر الانسياب والمرونة بهذا التعليم كما يلي :

- (1) Cutts, Robert; *An empire of school, Japan's universities of a national power elite, A East Gate Book, ME Sharpe, Armonk, N.Y, 1997, pp 145-146.*
- (2) *Ibid*; p 152.
- (3) *Japan Association of Private Correspondence Education; University correspondence education in Japan, Tokyo, 1984, p7.*

أ- نظام الالتحاق المفتوح للجميع :

لا تهدف برامج التعليم بالمراسلة إلى تقديم تعليم ثانوى أو جامعى أو على فقط ، ولكنها تهدف كذلك إلى تحقيق دور اجتماعى فالتطريق مفتوح للدراسة بها ، بصرف النظر عن التأهيل السابق لك أن هنا نظاما للالتحاق الخاص يتيح للفرد الذى لا يمتلك أى مؤهلات دراسة عدد من المقررات مع عدم منح درجة علمية حيث توجد مدارس وجامعات تعفى الطلاب الذين يدرسون بالمراسلة من بعض اختبارات القبول التى تعقد للطلاب المنتظمين ، أى أنه مفتوح بالمعنى الحقيقى لكلمة مفتوح ، فالشهادة أو النتائج الدراسية السابقة لا تؤخذ فى الحسبان ، أى أنه يتم تحطى عقبة الشهادة السابقة.

ب- تعدد نظم الدراسة وتماثلها مع النظم التقليدية :

ومن صور التعدد هذه :

١- نظم لمادية : كتلك التى يدرسها الطالب المنتظم بالجامعة ، أو الكليات الصغرى ، حيث يحصل الدارس فى نهايتها على نفس المؤهل الذى يحصل عليه زميله المتفرغ ، سواء فى الكليات النظرية أو الكليات العملية ، التى تتضمن أساسا تجارب وأعمال تطبيقية قبل كليات العلوم والهندسة وغيرها .

٢- نظم منعدمة الدرجة : وهى نظم لا تؤدى بالمدارس للحصول على الدرجة ، وهى

متعددة كما يلى :

- نظام البرامج التخصصية : Senkoka ويتضمن برامج لطلاب الدراسات العليا الراغبين فى تعميق تخصصهم ، ومدة هذه البرامج عام واحد.

- نظام القيد الخاص : وهو نظام يتيح الفرص لمن لا يحملون مؤهلات تسمح لهم بالالتحاق بالجامعات لدراسة مقررات جامعية لا يحصل الدارس بعدها على درجة أكاديمية .

- نظام دراسة الموضوع الواحد : حيث يدرس الطالب موضوعا واحدا فقط دون اعتبار لمؤهلاته السابقة ، ويختار هذا الموضوع من موضوعات محددة سلفا .

- نظام الاستماع : حيث الطالب مقررات بالمراسلة تؤهله لدخول امتحان شهادة العمل بالتعليم ، ومصطلح مستمع هنا يشير ليس فقط للدارسين الذين يحضرون دروسا ولكن أيضا أولئك الذين يتلقون تعليما بالمراسلة .

ج- ضعف الفرق بين التعليم الجامعى العادى والتعليم الجامعى

بالمراسلة :

يعتبر التعليم بالمراسلة جزءا متكاملًا من التعليم الجامعى النظامى، ذلك أن برامجه تقدم فى نفس الجامعات التى تقدم برامج المتفرغين ، ويحصل الطالب على نفس المؤهل الذى يحصل عليه زميله

المتفرغ ، ومقرراتها لذلك تسير موازية لمقررات البرامج العادية ، هذا و ينعدم الفرق بين المقررات العادية ومقررات الدراسة بالمراسلة من خلال تشريعان يحكما مستويات البرامج والمقرر الجامعية، أولهما قانون المستويات الجامعية، وثانيهما قانون مستويات التعليم الجامعي بالمراسلة الذى حدد هذه المستويات بما يجعلها لا تقل عن البرامج العادية.⁽¹⁾

ويمكن القول أن الفرق بين التعليم الجامعي العادي والتعليم الجامعي بالمراسلة في اليابان، هو فرق في نوعية الطرق والوسائط التعليمية المستخدمة فقط، فشرط القبول هسى نفسها ، وكذلك مستويات البرامج والمقررات وأخيرا نوعية الشهادات المتكافئة بينهما .

د- انخفاض قيمة الرسوم الدراسية :

تصل المصروفات السنوية للتسجيل والدراسة بالتعليم بالمراسلة إلى ما يقرب من نسبة ١٦.٧ % من قيمة الدراسة النظامية فقط⁽²⁾، والاتجاه العام في المدارس والجامعات يسعى نحو عدم رفع قيمة هذه المصروفات والعمل على تخفيضها أكثر من ذلك لإتاحة الفرص أمام أكبر عدد من الكبار والشباب والعاملين للالتحاق بالتعليم .

هـ مرونة التقدم للامتحان :

تعلن جامعات المراسلة جداول الامتحانات الخاصة بها سنويا منذ بدء العام ، والطالب له الحق في دخول الامتحان إذا آنس من نفسه دخوله، في الوقت الذى يرغبه ، وعند الرسوب تتاح الفرص للتقدم مرات أخرى.⁽³⁾

٨- جامعة الهواء كإحدى الفرص المرنة للتعليم الجامعي :

رغم التقدم الذى حققه التعليم العالى في اليابان كالجامعات والمعاهد العليا ، فإن نظام امتحانات القبول الصارم والرسوم الباهظة للالتحاق بالجامعات العامة أو الخاصة، يشكل عقبة أمام من يرغبون في الالتحاق بهذا التعليم ، ولذلك يفقد الكثير من الطلاب فرص التعليم الجامعي لأسباب اقتصادية أو تعليمية أحيانا، ولذلك كان هناك طلب مستمر وملح من أولئك الذين يعملون - فئات

(1) Japan Association of Private Universities Correspondence Education; University correspondence, op.cit., pp 10,15.

(2) Ibid; p 22.

(3) Ibid; p 16.

مختلفة - للالتحاق بتعليم جامعي عن بعد تديره الدولة، وتقلل مصروفاته عن نظيره الذي تقدمه مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بالمراسلة، فأُنشئت جامعة الهواء في اليابان منذ العام ١٩٨٥ م .

وتعتبر هذه الجامعة مؤسسة تعليمية رسمية أنشئت طبقاً لقانون التعليم الدراسي وتحددت أهدافها كنواة لمؤسسة تعليمية جديدة لنظام التعليم على المستوى الجامعي، تعمل على ضمان فرص مرنة للتعليم الجامعي لهؤلاء الذين أمموا الدراسة الثانوية كطريقة جديدة للتعليم العالي للعديد من فئات المجتمع والمساعدة في تحسين التعليم الجامعي في اليابان،^(١) وتمتاز بمرونة شروط القبول، حيث لا تعقد اختبارات قبول وتتعدد فئات المتحقيين بما فتشمل على ما يلي :

- طلاب يتقدمون للدراسة للحصول على الدرجة الجامعية .
- طلاب يتقدمون للدراسة المؤهلة للقيده بالدرجة الجامعية الأولى ، مما يشير إلى التعاون بين التعليم عن بعد والتعليم النظامي من خلال تجهيز الراغبين في الالتحاق بالتعليم النظامي .
- طلاب بدون درجات .^(٢)

وبهذا تعمل كلا من جامعات المراسلة وجامعة الهواء كمؤسسات للتعليم عن بعد على تأكيد ديمقراطية التعليم وتأكيد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والاهتمام ببرامج التعليم المستمر والتعليم مدى الحياة وتلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي والتغلب على عدم استطاعة المؤسسات التقليدية القائمة عن تلبية وتقديم فرص تعليم مرنة تتناسب وفئات المتحقيين بها وتعلق بمجالات عملهم .

- تخويف :

و إذا كان الأمر هكذا إلا أنه يوجد بعض من مظاهر الجمود والقيود بنظم وأنماط التعليم العالي في اليابان يتمثل أهمها فيما يلي :

رغم الإيجابيات العديدة في نظم التعليم اليابانية ، إلا أنها كأي نظم أخرى لا تخلو من سلبيات ، فالتعقيد الشديد في نظم امتحانات الثانوية العليا ، المؤدية لدخول الجامعات (جحيم الامتحانات تعد أبرز نقطة ضعف في التعليم الياباني) ، وما يتلوها من تراخي نسبي بعد ذلك في المرحلة الجامعية^(٣) - ولكن ما يهمنا هو المحصلة العامة له وما فيه من نقاط المرونة والانسباب والتي تستحق النظر المقارن - ومن مظاهر الجمود هذه ما يلي :

(١) طوفى كافي و غريفيل كامبل : الجامعات المفتوحة ، تحليل مقارن ، مستقبلات (٧٨) ، المجلد ٢١ ، العدد ٢ ،

(١٩٩١) ، ص ٢٥٦-٢٥٧ .

(٢) إيزاو سوزوكي : إصلاح التعليم في اليابان ، مستقبلات ، المجلد ٢٠ ، العدد ١ ، ١٩٩٠ ، ص ٢٥-٢٦ .

(٣) Holmes, Brian; *Education in Japan*, op.cit., p 227.

١- مجتمع الامتحانات :

تتميز المدرسة اليابانية بشكل عام في التركيز على الامتحانات إلى الحد الذي يوصف فيه المجتمع الياباني بأنه مجتمع امتحانات وتزداد حدة هذه المشكلة بالنظر إلى الإقبال الشديد على التعليم العالي و الاختبارات التي يجب أن يجتازها المتقدم للالتحاق به ، والتنافس الشديد للحصول على أماكن في بعض الجامعات والكليات المتميزة^(١)، مما يجعل الأسرة اليابانية تبذل جهودا غير عادية في مساعدة أبنائها في هذا الشأن ، فكثيرا ما تقوم بعض الأسر بإلحاق أبنائهم بمدارس خاصة إضافية بعد الظهر (مدارس الجوكو) ، وتظل سنوات طويلة قلقلة على مستقبلهم - كما هو الحال بالمجتمع المصري - وبالطبع فإن هذا المناخ قد لا يساعد على تحقيق بعض الأهداف التربوية .

٢- صعوبة الانتقال من مجال دراسي لآخر :

نتيجة لأن التعليم المهني المتخصص يبدأ عادة عند مستوى دراسة ما قبل التخرج ، يحتاج الطلاب لاجتياز مجالات التخصص - ميادين الدراسة - قبل أن يتم قبولهم وذلك لأن الشروط والمعايير تتنوع بتنوع المجال أو الكلية وكذلك الامتحانات ومتطلباتها وغير ذلك مما يتم بواسطة الجامعة بصفة عامة .

ولكون الكليات تختلف في شروط ومعايير القبول بها ، يلاحظ أنه يوجد عدد ضئيل من فرص الانتقال والتحويل من مجال دراسي إلى آخر أو من كلية لأخرى ، خاصة بعد إتمام عمليات القبول ذلك أنه لكي يتم تغيير المجال أو المؤسسة، يتطلب الأمر بصفة عامة وأساسية الرسوب الكامل *Dropping Out Completely* والبدا في عمليات الدخول المطلوبة كلها من جديد مرة أخرى^(٢)، مما يشير إلى أن ذلك يؤدي إلى هدر وفقد كبير للجهد والوقت ، بالإضافة إلى أن عمليات الاختيار لمؤسسة - كلية أو معهد - للقبول والدخول عمليات وعقدة ومن الضروري دراستها أولا قبل الالتحاق وخلال عمليات التجهيز لامتحانات القبول ، فضلا عما تسببه الأدوار المتغيرة من السياسات والتطبيقات المهنية أو الوظيفية ومشكلة التغلب على البطالة والعمالة في كل من القطاعات العامة والخاصة ، ولذا يلاحظ أن العديد من الطلاب الموهوبين أكاديميا يعبروا مزيدا من الانتباه لمكانة المعهد أو الكلية عن مكانة المجال نفسه.^(٣)

(١) White, Marry; *The Japanese educational challenge, op.cit., p 104.*

(٢) U.S. Department of Education; *Japanese education today, op.cit., p 50.*

(٣) Cutt, L. Robert; *An empire of schools, op.cit., pp 22-23.*

٣- ضيق قناة الانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم

الجامعي :

المساواة في القبول أمر ضروري لأنه يتعلق بالوجود والمنافسة، وعالم انفجار المعرفة وآداب السلوك الإنساني المطلق، فضلا عن أن المساواة في القبول تؤدي إلى تكافؤ الفرص التعليمية وتؤثر من حيث التغذية الراجعة على إصلاح التعليم الثانوي كما أنها توفر قناة واسعة يمكن من خلالها استخراج وتحديد الذكاء الإنساني والحفاظة عليه .

إن التشابه بين نظام الانتقاء المتشدد في القبول بالتعليم الجامعي وبعض النظم التعليمية الأوربية هو تشابه ظاهري، حيث يؤدي إلى درجات متفاوتة جدا من الوضع الاجتماعي، ولكن الحقيقي أكثر من ذلك بالنسبة لنموذج التعليم التنافسي باليابان، حيث أنه يعمل على تضيق القناة التي من خلالها يستطيع الطلاب الانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم الجامعي، بدرجة تفوق الوصف مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الخوف والندم لدى عدد كبير جدا من الطلاب .

رابعاً : مظاهر وأساليب الانسياب والمرونة بمرحلة

الدراسات العليا :

يصل إجمالي عدد المدارس والكليات ما بعد التخرج من مرحلة البكالوريوس - الدراسات العليا في اليابان - عام ١٩٩١ م إلى ٣١٣ كلية منها ٩٥ قومية، و ٢٤ محلية عامة، ١٩٥ خاصة^(١)، وتختلف شروط ومعايير الالتحاق بدرجة الماجستير والدكتوراه بما كما يلي :

١- شروط ومعايير القبول بدرجة الماجستير :

القيد بدرجة الماجستير محدود لأولئك الذين أمموا ١٦ سنة دراسية من التعليم النظامي، أي المنتهين من الدرجة الجامعية الأولى أو من لديهم تعليم معادل وعادة ما يتم القبول والقيد في شهر أبريل من كل عام وبعض الكليات تسمح للطلاب النظاميين وطلاب الأبحاث إمكانية القبول بعد ذلك في فصل دراسي مختلف عن أقرانهم^(٢)، وعموما يلتحق بدرجة الماجستير الفئات التالية :

- الطلاب الذين أكملوا أربع سنوات دراسية بالتعليم الجامعي ما قبل التخرج.

(١) AIEJ; ABC's of study in Japan, op.cit., p 23.

(٢) Ibid; pp 23-24.

- الطلاب المتميزون ممن لديهم استعدادا لما يعادل المنح الدراسية، وهم من خريجي الجامعات الذين أكملوا ١٦ سنة من التعليم المدرسي، أو ١٨ سنة في حالة العلوم الطبية و طب الأسنان .
- الطلاب المتميزون ممن توافق عليهم وزارة التربية والتعليم، والحاصلين على منح دراسية معادلة لدرجة التخرج.^(١)

٢- شروط ومعايير القيد بدرجة الدكتوراه :

ويلتحق بها الطلاب الحاصلين على شهادة الماجستير وغيرهم من الذين منحوا درجة معادلة لدرجة الماجستير اليابانية للطلاب الأجانب ، والذين ميزوا بواسطة كليات التخرج كطلاب لديهم الاستعداد الأكاديمي كأحد الحاصلين على درجة الماجستير ، والطلاب الذين لديهم القدرة على الانتظام بمدارس التخرج ، وكذلك من ليس لديهم الفرصة للانتظام مثل طلاب الأبحاث الذين لا يسعون للحصول على درجة ، وشروط الالتحاق والقيد واحدة بالنسبة لكل من الطلاب المنتظمين وطلاب الأبحاث.^(٢)

٣- مظاهر الانسياب والمرونة :

من مظاهر الانسياب والمرونة بمرحلة الدراسات العليا في التعليم الياباني ما يلي :

أ- تنوع عمليات الالتحاق :

كل مؤسسة جامعية لها إجراءات التحاق خاصة بها ، ولذا يجب على كل طالب التحقق من المعهد أو الكلية - التي يرغب في الالتحاق بها- عن أشكال الالتحاق وكيفيةها والمواعيد النهائية للتقدم ، والتي تتميز بمرورتها فقد تكون خلال شهرى سبتمبر و أغسطس ، أو قد تتأخر حتى يناير أو فبراير أثناء العام الدراسي .

ب- الدمج بين برنامجي الماجستير والدكتوراه :

مدارس الخريجين تقدم برامج الماجستير لمدة سنتين ، وعادة يتلوها برنامج الدكتوراه لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات وحديثا بدأت بعض الجامعات في تقديم برنامج للدكتوراه لمدة خمس سنوات ، و الذى يمزج برنامجي الماجستير والدكتوراه معا ، وعموما لا يوجد برنامج ماجستير في مجالى الطب وطب الأسنان ، وبدلا من ذلك يوجد برنامج للدكتوراه مدته أربع سنوات ، هذا ويتم تقسيم برنامج التخرج بصفة عامة تبعا لمجال الدراسة وتخصصها ، وهو بصفة عامة أيضا يتبع نظام الساعات المعتمدة.^(٣)

(١) AIEJ; ABC's of study in Japan, op.cit., p 35.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن هذه الشروط أنظر :

National Research Council; Expanding access to pre-competitive research in the United States and Japan, op.cit., p 2.

(٣) AIEJ; ABC's of study in Japan, op.cit., pp 22-23.

ج- تعدد مسارات الدراسات العليا :

يمكن للجامعات أن تنشئ كليات للدراسات العليا في طوائف متنوعة من المجالات، تؤدي إلى درجات الماجستير والدكتوراه، ويقوم بتقديم برامج الدراسات العليا ما يقرب من ٦٠% من الجامعات على اختلاف أنواعها ، أى ما يزيد عن نصف الجامعات وكل ثلاث جامعات تقدم منها جامعتين مستوى العمل بهاتين الدرجتين.^(١)

وتتركز سجلات الخريجين في اليابان في عدد بسيط من المؤسسات، وحوالى ٦٥ ألف طلب بنسبة ٤% من إجمالى المتحقيين بالجامعات، يلتحقون بدراسات الخريجين للدراسات العليا في كسل المجالات في اليابان ، وهى نسبة صغيرة بمقارنتها بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد درس بالدراسات العليا ١.٦ مليون طالب وذلك خلال العام ١٩٨٤م ، أى أن معدل الخريجين إلى الدارسين لما قبل التخرج حوالى طالب واحد من كل ٢٦ طالب للدرجة الجامعية الأولى ، أما في الولايات المتحدة فهناك طالب واحد من كل تسعة طلاب فقط ، ومن الجدير بالذكر أن دراسات الخريجين تكون بصورة أولية في التدريب أثناء الخدمة للخدمات الجامعية.^(٢)

والقيام بالأبحاث ليس فقط في الجامعات ولكن أيضا من خلال المؤسسات البحثية ، إذ يوجد حوالى ١٢ مؤسسة بحث قومية داخل الجامعات في مختلف المجالات العلمية مثلا الطاقة النووية العليا - أبحاث القطبين - أبحاث الفضاء والفلك - العلوم و الهندسة الوراثية - وهذه المؤسسات لها نفس الموقف القانوني للجامعات وهى مفتوحة للباحثين ، والتسهيلات بها كثيرة عن الموجودة في المؤسسات الفردية والمعيار العام لنشر هذه المؤسسات في الجامعات يشتمل على الحاجة إلى المعدل المرتفع بتسهيلات الباحثين من التجهيزات والمعدات ونظم تجميع المعلومات وكذلك المعدل المرتفع لفرق البحث وهذه المؤسسات ذات مسؤوليات خاصة تتعلق بالأبحاث القومية المتكاملة.^(٣)

د- إمكانية الدراسات العليا بالمراسلة :

(1) U.S. Department of Education; *Japanese education today*, op.cit., pp 49-52.

(2) National Research Council; *Expanding access to pre competitive research in the United States and Japan*, op.cit., p 18.

(3) U.S. Department of Education; *Japanese education today*, op.cit., p53.

هناك فرصة أمام الطلاب الدارسين بالمراسلة لدراسة مقررات متقدمة ومتخصصة ليس فقط في مستوى الدرجة الجامعية الأولى، ولكن أيضا في مستوى الدراسات العليا، من خلال برامج خاصة تسمى *Correspondence Graduate Programs* للحصول على درجات متعددة ومتنوعة ومنها درجة الماجستير في بعض التخصصات في الكليات المتنوعة .

خامسا: تحليل مقارن للأنسيابية في التعليم بين مصر و

اليابان:

النظام التعليمي في اليابان يقوم على التقاليد التربوية التي سبقت عصر النهضة مع العمل على تطويرها وتحديثها، ومن هنا كان التواصل والاستمرارية فيه ، وهو بهذا يستمد مقوماته من طبيعة المجتمع وروح الأمة واحتياجات الوطن، وهو يتسم بارتفاع نسب الحضور والانتظام لمن هم في سن التعليم، فضلا عن أنه يتيح الفرص المتعددة من خلال المسارات التعليمية المتوازية الثلاث لجميع أبناء الأمة اليابانية، ولغيرهم من الكبار الراغبين في الاستزادة والتعليم ممن انخرطوا في سلك الحياة العملية، وبخاصة من خلال مدارس الجوكو، و التي تشكل ثورة حقيقية عملت على استيعاب الملايين من الراغبين في الدراسة بعد المساء سواء الصغار منهم للتقوية في المناهج العادية، - والقضاء على ما يشبه السدروس الخصوصية المسائية في نظم التعليم المصري - أو للكبار للمسايرة مع غيرهم من المنتظمين ، و التي تتيح في نهايتها فرصة التقدم لنفس الامتحانات ، ومن ثم التقدم والالتحاق، على قدم المساواة مع غيرها من مؤسسات التعليم النظامية أو غيرها .

ويستند نظام التعليم الياباني على معيار الجدارة والتنافس الشديد ، مثلما هو الحال بنظام التعليم في ألمانيا وذلك في بعض الجوانب ، و بالعكس عن غيره من النظم التعليمية الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو في هذا يتشابه أيضا مع نظم التعليم المصري في التنافس الحميم بين الطلاب الراغبين في الالتحاق بنوعيات معينة من الكليات، و الذي يجعل معه الأسرة اليابانية تعيش فترة تعرف بجحيم الاختبارات، وهي التي تسبق على وجه الخصوص فترة الالتحاق بالجامعة ، فتبذل جهودا غير عادية كما هو الحال بالمجتمع المصري، وذلك في مساعدة الأبناء وخاصة بالتحاقهم بمدارس الجوكو في المساء للتقوية والتحصيل الجيد أو المراجعة ، والتي يقابلها في مصر الاعتماد على الدروس الخصوصية والأخذ بأسلوبها من قبل الطلاب وأولياء أمورهم .

ومن مظاهر المرونة على مستوى التعليم الثانوى تنوع المدارس الخاصة بهذه المرحلة، وتعدد المسارات التعليمية ما بين أكاديمى عام و ثانوى فنى وتربية خاصة، وتعليم ثانوى بالمراسلة و الذى يلتحق به نسبة من الطلاب بشكل غير متفرغ لمدة أربع سنوات ،وهو فى هذا يعمل على الجمع بين الدراسة النظرية التقليدية والدراسة بالمراسلة، ومن مظاهر المرونة تطبيق نظام الوحدات القيمية، والمرونة فى الخطط الدراسية والمنهجية بالمدارس، وكذلك تتم نظم هذا التعليم بالتعليم الفنى فهو على العكس من نظام التعليم المصرى لم يأخذ ببريق التعليم الأكاديمى النظرى، فالممارسة العملية والتدريبية للطلاب اليابانى لها دورها الأساسى ، ومن هنا يتضح مدى الترابط بين عالم العمل وعالم المدرسة، والإعداد للاندماج فى المجتمع .

ويمتاز نظام التعليم الاجتماعى الموازى لنظام التعليم الرسمى بمنح الفرصة الثانية، وهو يعمل على المنافسة بين الكبار والصغار، فضلا عن تعدد أنماط الالتحاق والانتظام بالبرامج بالمدارس الصيفية والفصول المسائية والفصول النهارية، وهذه كلها من المميزات الهامة بنظم التعليم اليابانى عن نظم التعليم المصرى والى كانت موجودة من قبل .

ويتشابه التعليم المصرى مع التعليم اليابانى فى بعض نقاط الجمود والتمثلة فى مجتمع الامتحانات وفترة جحيم الاختبارات وصعوبة الانتقال من مجال دراسى لآخر وضيق قناة الانتقال من التعليم الثانوى إلى التعليم الجامعى.

ويشكل أيضا التكافؤ للشهادات بين التعليم غير النظامى والنظامى نقطة انطلاق هامة فى نظم التعليم اليابانى، والى تتمثل فى أنه توجد برامج تعليم بالمراسلة والهواء على المستوى التعليمى الثانوى الأعلى وبواسطة جامعات المراسلة والهواء وأغلب البرامج التى تقدمها هذه النظم التعليمية المرنة وغير التقليدية ، بل وتقع فى إطار التعليم النظامى من خلال ما تمنحه من شهادات معترف بها مع تلك التى تمنحها المدارس التقليدية والجامعات النظامية.

ويتسم التعليم العالى باليابان بتنوع برامجها وتعدد معايير الالتحاق بها، والى تتميز بالقبول القائم على الانتقاء الشديد بالتعليم الجامعى والكليات الصغرى وإن كان التكافؤ هنا يعنى عقد الاختبار الوطنى للمرحلة الأولى للقبول بالجامعة للجميع فى موعد واحد فى كافة أنحاء البلاد كما هو الحال فى الشهادة الثانوية العامة والفنية بالمجتمع المصرى .

وأيضاً من مظاهر التشابه في المرونة بين التعليم في اليابان والتعليم في مصر هو وجود ما يعرف باسم طلاب بدون درجات وهم طلاب الأبحاث والمستمعين للراغبين من الاستزادة دون الحصول على الدرجة العلمية، وكذلك توجد قنوات عدة للانتقال والانسحاب بالتعليم العالى والجامعى منها الانتقال الحر من جامعة لأخرى، والانتقال المرن من الكليات الفنية إلى الجامعات، وإتاحة الفرصة للمرونة في شروط السن عند الالتحاق بهذا أو ذاك من نظم التعليم، فضلاً عن وجود ما يعرف بطريقة القبول الشاذ أو غير المنتظم خلال العام الدراسى .

أما من حيث الأساليب المرونة بهذا المستوى التعليمى، فيلاحظ وجود الاعتماد لوحدات الكليات الصغرى بالجامعة، وإمكانية القبول بالجامعة على أساس التقارير المدرسية فقط لبعض الطلاب، وذلك بناء على توصيات المعلمين وخاصة بالتعليم الفنى، وكذلك تعدد مسارات التقدم للامتحان للقبول بالجامعة وتوفر سبل ومسارات التحويل وانتقال الطلاب بين مؤسسات التعليم الجامعى، بل وإمكانية تغيير التخصص الدراسى، وسهولة الجمع بين بعض التخصصات والمجالات المختلفة .

وبالنسبة لمرحلة الدراسات العليا فيوجد أكثر من مظهر للمرونة أيضاً مثل تنوع عمليات الالتحاق والدمج بين برنامجى الماجستير والدكتوراه وتعدد مسارات الدراسات العليا وإمكانية الدراسات العليا بالمراسلة للراغبين من الموظفين.

وكل ما سبق عرضه من مظاهر وأساليب وأشكال المرونة وسهولة التدفق بين المراحل والمؤسسات التعليمية فى كل من الدول الثلاث محور المقارنة، وكذلك التجربة التاريخية لحريسة التعليم والتعلم فى التقاليد العربية والإسلامية، له قيمته ويمكن الاستفادة منه عند التنظير، ومحاولة طرح بعض الرؤى لتحقيق الانسيابية بين نظم وأنماط التعليم المصرية، والتي هى غرض الدراسة الحالية وهدفها، وكما سنرى فى الفصل التالى والأخير منها، والذي يقوم بتقديم الرؤية المستقبلية .

مقدمة :

مادامت المجتمعات عرضة للتغيير والتطوير ، وما دام العقل البشرى قادرا على الابتكار والاختراع والإبداع ، يجب على التعليم المصرى بمختلف نظمه أن يكون فى حركة دينامية مستمرة لمواجهة عالم دائب الحركة والتغيير ، ويجب على المسئولين عنه متابعة التطورات العالمية فى المجالات المختلفة واختيار أنسب وأصلح المستحدثات لمواكبة الركب الحضارى وعدم التخلف أو الجمود مع الحفاظ على التراث والمقومات الأصيلة فى النسيج الاجتماعى المصرى ، خاصة وأنه يجب حشد أكبر عدد ممكن من الرجال والنساء ليشاركوا فى تقدم هذا البلد لمواجهة مشكلاته وأحداثه - نريد أعمدة المستقبل الذين يفكسون بعقلية المستقبل - بل إن ألوف من الكفاءات مستعدة للعمل والتضحية إذا فتح الطريق أمامها.

وإذا كانت الانتقادات قد وجهت إلى النظام التعليمى القائم بفروعه المختلفة ، فإن هذه الانتقادات كلها مبنية على جمود وتقليدية هذا النظام وعدم مواكبته لمظاهر التطور والنمو التى تحدث على الساحة من حيث صلابته وجموده ، مما يدفع فى أحيان كثيرة نحو تكوين مجتمع يسحق الشخصية الإنسلفية الفردية والجماعية ويحول بينها وبين الإبداع والامتياز والنمو الحُر لها.

ومن ثم عدم تمكنه من تبنى واستيعاب بعض الاتجاهات التربوية المعاصرة ذات النتائج الإيجابية على فعالية الأنظمة التربوية فى البلدان التى أخذت بما كاتجاه الانسيابية والمرونة، بحيث يتم فتح القنوسات ومدة الجسور بين المراحل والحلقات التعليمية سواء أفقيا أو رأسيا، ومن ثم تصبح ضرورة معالجة انسداد وقصور قنوات الانتقال والاتصال بين أنواعه ومستوياته المختلفة نقطة انطلاق لا بديل لها ، للاهتمام إلى اتجاهات وأهداف التغيير الذى لا مهرب منه لمواجهة تحديات العصر ومتطلبات القرن الحادى والعشرين .

و ينبغى الإقرار بأن هذا النظام فى أغلب فروعهِ ومساراتهِ فى وضعها الراهن ليس قائما على مبدأ الانسياب المرن - إلى حد ما- وأنها كما سبق الاستنتاج غير مرنة تتصف بالتصلب والجمود فى العديد من الجوانب التى تؤدى إلى الكبت والقهر التعليمى^(١)، وأمام هذه الوضعية تتقدم الدراسة الحالية ببعض المقترحات والاتجاهات تُكوّن فيما بينها رؤية مستقبلية لأساليب تحقيق الانسيابية والمرونة بنظم وأتماط التعليم المصرى ، وإمكانية تيسير التحويل والانتقال من نمط لآخر أيا كان عمر المتعلم وقدراته.

(١) أنظر خامسة الفصل الثانى من الدراسة الحالية.

إلا أنه قبل سرد هذه الرؤية سوف يتم وضع صورة متوقعة للفرد المصرى فى مواجهة نظام التعليم فى القرن الحادى والعشرين ، كأحد المؤشرات الإيجابية لما ينبغى الأخذ به من سبل تحقيق الانسياب والمرونة فى التعليم .

- الفرد المصرى فى مواجهة نظام التعليم فى القرن

الحادى والعشرين :

عندما نشرف على عام ٢٠٠٠م خلال نهاية هذا العام، وبعد تطبيق مبدأ التعليم المستمر فى مضمار التعليم لخلق مجتمع جديد فى ج.م.ع، يكون طلاب السنة النهائية من المرحلتين الثانوية الفنية والجامعية اليوم، قد بلغوا بدء حياتهم المهنية ، وفى هذه الحالة لن يحتاجوا إلى بذل الجهد لاسترجاع ما حظوا به من تعليم أمس واليوم ليقدروا محاسنه وعيوبه ، ومادامت الاستجابة لحاجة مستمرة قد انعكست فى المراحل الأولى واندججت فى النشاط اليومى، فلن تكون هناك مشقة فى استرجاع الماضى وتقدير أهميته، وإنما يقدر كل امرئ طول الرحلة التعليمية ويذكرها بالخير، هذا إذا كان النظام التعليمى قد اتسم ببعض السمات أهمها **المرونة والتفتح والتداخل**، ويتوقف هذا الأمر بقدر تقدير أثره التطبيقى، ونجاح المرء أو فشله فى الالتحاق بما يرغب من هذا أو ذاك من حلقات وأنماط التعليم.

أما إذا ظلت الحال على ما هى عليه، واستمرت تلك المفارقات الراهنة- من **تصلب وجود** -، فمن المؤكد أنه فى بدايات القرن المقبل، لن يقتصر بتقويم التعليم على نطاقه الضيق، وإنما يقوّم فى إطار ومجال سياسى واجتماعى، وحينئذ نجد أن من نعلمهم اليوم ممن اكتسبوا بعض المعرفة وحققوا بعض الشهادات والدرجات ما قبل الجامعية والجامعية ، حين يُقوّمون التعليم لا يقدمون لنا إجابات بل يطاردوننا بالأسئلة التالية :

لم تُنِحَت هذه الفرصة وحدها ؟ ولم تركنا وحدنا لنجاهد بهذه الفرصة دون غيرها ؟ وما هى العقبات التى اعترضت سبيل تطلعاتنا أفرادا وجماعات ؟ ومن الذى تعمد أن يتركنا عاجزين متواكلين ؟ ولمصلحة من ندور فى حلقات مفرغة ولا نتقدم لخطوات لاحقة ؟ ومن الذى حال بيننا وبين استمرار تعلمنا وتقدمنا ؟ أو بيننا وبين الوصول إلى الجديد من العلم لنؤدى دورا كاملا فى مجتمعنا ؟ ومن الذى أقام الحواجز والسدود تحت راية القانون ؟ ولماذا لم تكن هناك جسور لعبورها ؟

خاصة وأنه في ظل الانسيابية تختفى تلك الحواجز التقليدية بين نظم وأمخاط التعليم المختلفة، وتتهادى الأسوار الأرضية بين قطاعات التعليم المختلفة، وتصبح السماوات المفتوحة هي طرق الاتصال والتواصل نحو مزيد من الرقى والترقى لجميع أفراد المجتمع، إذ تشير منظومة التعليم المرنة إلى إمكان تحقيق مجتمع جديد لا يكون فيه مثل هذه التساؤلات مكان، وترى الدراسة الحالية أن الموقف اليوم غير محتمل ولذا تقترح النموذج لتحقيق الانسيابية والمرونة في التعليم لتتبدل الحال، والموقف جلى فملايين من الشعب المصرى منغمسون في كارثة السدود والحواجز ونصوص القوانين التعليمية وما تسمح به ومالا تسمح به، وتشهد الحقائق بوجود مفارقات تعليمية مفرقة، وتشكل تحديا أمام هذا المجتمع لكى تكون له كاتنة في القرن المقبل أو البحث عن علاج، حيث أن نسبة الحاصلين على التعليم العالى لا تتجاوز ٥٠ % فقط من المجتمع المصرى ككل، وحوالى ١٩ و١ % فقط من الشريحة العمرية المقابلة ١٨-٢٣ سنة، وهى نسبة ضئيلة بمقارنتها بما هو حادث في دول العالم المتقدم. (١)

- الرؤية المستقبلية :

فيما يلي ملامح وأبعاد الرؤية المستقبلية وإجراءات تحقيقها، والتي يتم تناولها في النقاط الرئيسية

التالية :

- أولا : المبادئ والأسس الحاكمة للرؤية المستقبلية ،
- ثانيا : مشاهد الرؤية المستقبلية والمرتكرات التى تقوم عليها ،
- ثالثا : ملامح وإجراءات تحقيق الرؤية المستقبلية من خلال:
 - التغلب على الإشكاليات والصعوبات .
 - ثم الملامح و السبل والإجراءات العامة .
 - وأخيرا السبل والإجراءات الخاصة بكل حلقة من حلقات التعليم (التعليم الأساسى ،التعليم الثانوى ،التعليم العالى ، الدراسات العليا) .

أولا : المبادئ والأسس الحاكمة للرؤية المستقبلية :

تستند فكرة الانسيابية في التعليم إلى مجموعة من المبادئ أو الثوابت الحاكمة التى تعطىها بعدى الاستمرار في التعليم والتعلم ، ومرونة التدفق للمتعلمين ، إذ أن هذه المبادئ تعمل على توجيه حركة

(١) أنظر الفصل الثانى والرابع من الدراسة الحالية.

الانسياب والسيولة في نظم التعليم المصرى ، ويظل الاجتهاد في مجال التنفيذ والسبل والأساليب التي يمكن أن تترجم هذه الأسس وأهدافها إلى أفعال وإجراءات .

خاصة وأن منظومة التعليم في ظل فكرة واتجاه الانسيابية، هي منظومة معقدة متعددة المداخل والمخارج ، وهي جزء من المنظومة الأم للتعليم ، والتي هي الأخرى جزء من المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للوطن ، لذلك فإن أية رؤية لمبادئ الانسيابية في التعليم واتجاهاتها لا بد وأن تكون رؤية منظومية تعتمد على مقومات عدة ، من أهمها :

١- أن التعليم فرص متعددة وحق للجميع :

لا يمكن أن نتوقع لأي فرد أن ينجح ويحقق ذاته إذا ما حرم من حقه وفرصته المستمرة في التعليم أيا كان عمره - وأيا كان نوع التعليم ومستواه - فالتعليم لا يحدد فقط أي الأفراد سينجحون في حياتهم بل أيضا أي الأمم تزدهر وتتقدم، فالأمة العارفة هي الأمة القادرة والمتقدمة ، أما الأمة التي ستركن إلى أفكار وأيديولوجيات عتيقة ، سوف تترنح وتلاشى .

ولو تم التفكير قليلا في المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع المصرى أتأكد للجميع أن لكل واحدة منها حلول من بينها وعلى رأسها التعليم ، ومن هنا يجب أن تغير وتبدل نظمنا التعليمية لتكون نظم مرنة ذات سبل ومعايير التحاق مرنة ومتعددة لأن عصر الجمود والثبات قد انتهى بل أن النظم التعليمية المرنة هي أحد دعائم عالمنا الجديد ، وإذا كان طه حسين صاحب مقولة " التعليم حق لكل مواطن كحقه في الماء والهواء " فيلزم أن يضاف إليها جملة " في أي مكان أو زمان " .

٢- أن نؤكده على المفاهيم التربوية الحديثة :

تعدد المفاهيم التربوية الحديثة ومن أهمها مفهوم التعليم المستمر الذي يلغى حدود الزمان والمكان والعمر من العملية التعليمية ، وكذلك مفهوم التعليم المتناوب ، أو مفاهيم مواصفات مهارات العمل ، وشهادات المهارات ، وضرورة سد الفجوة بين المعرفة والمهارة ، وكذا مفاهيم التعليم للجميع ، والتعلم الذاتي ، والتوجيه والإرشاد التربوي وإطلاق إبداعية الفرد مع ضرورة أن يكون تقدم المتعلم على أسس " الكفايات الأساسية " .

ولقد أخذت العديد من الدول بهذه المفاهيم، واعتبرتها مبادئها الأساسية في عمليتي التعليم والتعلم ، ومن قبل هذه الدول أخذت هذه المفاهيم أو معظمها نظام الحلقات الدراسية بالأزهر.

٣- أن نبتعد عن التنميط :

رفض التعامل مع عمليات التربية والتعليم على أنها عمليات **تضييع** ، ويفترض في ذلك علاقة سببية بين المدخلات والمخرجات ، إذ يلزم رفض هذا الافتراض ، وتبنى وجهات النظر المقابلة ومؤداها :

- أن الأفراد هم بؤرة الارتكاز .
- وأن تحدد المعايير والمستويات للمؤسسات التعليمية .
- وأن نوع المتعلمين والنظام يحددون وسائل الوصول إلى تلك المعايير والمستويات .

وهذا يعنى الأخذ بعدد من الأوجه تتمثل فيما يأتي :

- ١- التحرر من الأنماط التقليدية في نظم التعليم وذلك بالتخلص من القوالب الجامدة والقيود لتحكمية التي تقف عقبة أمام بعض المواطنين الراغبين في الوصول إلى حقه في التعليم ، والاستزادة من مجالات العلم والمعرفة .
- ٢- التحول التدريجي من النمطية السائدة في النظم التعليمية الحالية إلى نماذج بديلة تتسم بالمرونة وحرية الحركة رأسيا وأفقيا بين أنواع ومراحل التعليم المختلفة .
- ٣- إعداد السبل لتحطيم القوالب العتيقة والمتحجرة ، إذ يجب العمل على كسر القوالب المألوفة ، وفسخ الفروض التقليدية حول التمدرس، والقيود التي تخضع لها نظم التعليم الرسمية القائمة .

٤- أن يكون للفرد حق الاختيار الحر في نوع التعليم :

بأن يكون مبدأ حرية الاختيار وحق كل فرد في التعليم هو الأساس الذي تستند عليه السياسة التعليمية ، وإتاحة الفرص المتكافئة للمواطن في الحصول على نوع التعليم الذي يحقق له العمل المناسب لميوله وقدراته في المجالات والأنشطة المتاحة في سوق العمل بحيث يشعر المتعلم بأن التحاقه بهذا النمط التعليمي أو ذاك ليس مفروضا عليه فرضا في ضوء مجموعه في شهادة نهاية المرحلة السابقة أو تقديره العام - بل هو اختيار حر أو تعاقد حر تتحول إرادته إلى إرادة عامة تتجسد فيها حريته وحرية حركته ، وتتحقق مصلحته ، ومن ثم مصلحة المجتمع في وقت واحد ، وهنا يلزم :

أ- دعم الاتجاه إلى المرونة في نظام التعليم :

حيث اتضح الأخذ بهذا الاتجاه في ممارسات التعليم في مصر من خلال التجربة الفريدة التي طبقها الأزهر منذ سنين طويلة ، كما ظهر هذا جليا في تجارب الدول المختارة للدراسة ، إذ يؤكد هذا الاتجاه على سهولة انتقال الدارسين من نوع من التعليم ، يكون قد تسرع في اختياره وتعثر فيه، إلى نوع آخر أكثر ملاءمة لقدراته، كما يسر له معاودة التعليم بعد الانقطاع عنه لفترة من الزمن ويساعد على ذلك :

- ابتداء التنظيمات المناسبة للتعليم المفتوح والتعليم المستمر والتعليم بالمراسلة .^(١)
- ترسيخ قاعدة عمليات التعليم والتعلم على أساس تنظيم يمكن الفرد من متابعة التعليم حسب إمكاناته وليس على أساس معايير جامدة تؤدي إلى الغرلة والتصفيح بناء على نتائج الامتحانات الحالية وما يترتب عليها من إبعاد الفرد عن فرص التعليم بمجرد قصوره في بلوغ ما تتطلبه تلك المعايير المعرفية من مستويات .
- أن تغدو الامتحانات وسيلة لتوفير فرص ومستويات مناسبة لكي يتابع الطالب مسيرة التعليم والتعلم حتى يتهيأ لدخول سوق العمل .
- استبدال مفهوم السلم التعليمي بمفهوم الشجرة التعليمية .

بج- نظام تعليمي مفتوح المسارات للعاملين :

فهذا مبدأ أساسى في معظم نظم التعليم في دول العالم المتقدم ، ويتضح هذا على سبيل المثال بشكل جلى بتجارب دول المقارنة الثلاث في الدراسة الحالية ، والتي تعتمد على وجود هذا النظام وخاصة لخدمة شريحة ليست صغيرة من المجتمع لمعاودة التعليم والتناوب بين التعليم والعمل، وهذا ليس بجديد على المجتمع المصرى ، فالرونة التي تم بها التعليم في نظام الحلقات بالأزهر، يؤكد على هذا التناوب بين التعليم والعمل .

لذا يجب تغيير النظام القائم من أساسه بحيث يتحقق تكافؤا حقيقيا للفرص ومزيادا من الفرص لأبناء المجتمع العاملين وتطبيق ذلك في هيكل النظام يعنى :

- أن تأخذ بنظم الدراسة أثناء العمل وعلى أوسع نطاق .
- وأن يفتح النظام التعليمى في كل مراحل وأنواعه للعاملين في الحقل والمصانع والهيئات الحكومية وغيرها، والذين يُبدون استعدادا وتفوقا في العمل ، أو أولئك الذين يريدون تغيير وظائفهم أو مهنتهم حسب احتياجاتهم الاقتصادية والشخصية وحسب احتياجات المجتمع.
- تلاقى أنواع التعليم المغلقة التي لا توصل إلى ما فوقها، والتي تمثل إلى حد ما في التعليم الفنى ، وعلى الأخص مراكز التدريب وغيرها، والتي لا يحق لطلابها مواصلة الدراسة .
- تطبيق نظام التعليم بعض الوقت ، وطرح فكرة عقود التعليم.^(٢)

(١) كما هو الحال بتجربة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

(٢) كما هو الحال في تجربة الولايات المتحدة.

هذا و ينبغي لدواعي الديمقراطية واحتياجات إعداد أعظم الكفاءات : " **تفتح قمة التعليم للوارد من جميع أنواع التعليم ومستوياته ليصب في نهره ، وأن يكون معيار القبول الوحيد هو الاستعداد والمقدرة** " ، ليس هذا فحسب بل إن ضرورة توفير ضرورات التعليم المادية لأبناء الشعب عن طريق التوسع في المنح والإجازات الدراسية وغيرها ، ضرورة حتمية حتى يصبح تكافؤ الفرص بين أبناء القادرين وغير القادرين حقيقة واحدة.

٥- أن نغير من وظيفة التعليم :

بأن تكون هي تنمية القدرات والطاقات إلى أقصى ما يمكن أن يبلغه كل فرد، وليست العمل على الغرلة والفرز للمتعلمين لإخراجهم من دائرة التعليم، أى ضرورة العمل على التحقيق والتنفيذ العملي لمبدأ إتاحة التعليم لكل فرد بما يتناسب مع إمكانياته وبمختلف الوسائل وإلى أطول مدة ممكنة وإلى توفير فرص التعليم والتعلم للفرد الراغب في متابعة التعليم بغض النظر عن عمره أو موقعه الاجتماعي أو الجغرافي ، وبصرف النظر عما حصله من شهادات ما دام راغبا وقادرا على متابعة المستوى التعليمي الذي يختاره من حيث القدرات والمهارات العقلية والعملية والمادية.

إذ لم تعد وظيفة النظام التعليمي **فصل الناجحين عن الفاشلين** في مراحل سلم التعليم - كما هو الحال في نظم التعليم التقليدية - بل صارت وظيفة النظام التعليمي المعاصر تتمثل في **توفير خير القصر لكل إنسان في المجتمع، لتنمية طاقاته وقدراته بقدر ما يستطيع على مدى حياته .**

٦- أن نتحول من النظام التتابعي إلى نظام مرن :

الانتقال من نظام التعليم التتابعي إلى النظام - الشجري أو النهري المرن - النظام الشبكي **والتناوب** *The Transition From The ladder System To The Flexible Stream* أى الانتقال من تشبيه النظام التعليمي بالسلم، الذي يرى أن كل من يقع من إحدى درجاته ، يصبح فاشلا ولا يستطيع الصعود إلى الدرجات التالية ، إلى تشبيه ذلك النظام بالشجرة ذات الجذع المشترك ، والذي تتفرع منه أغصان متعددة يستطيع أن ينتقل عليها المتعلم دون حواجز أو سدود ، وأن يتزل إلى أرضية الواقع ليمارس العمل ثم يعود بخبراته يطير إليها مرة أخرى، و إلى أى فرع تعليمي من الفروع والتخصصات التعليمية المتعددة لتلك الشجرة .

وهذا يتطلب الاستفادة من تجربة الحلقات الاختيارية ، وتجارب الدول الأخرى في أخذها مجملًا **المجدارة والإتقان لكل من الطالب والمعلم** ، فمن أهم سمات العملية التعليمية في السدول المتقدمة ، أن

الحُكْمُ الأساسي فيها لنظام الجدارة ، والإيمان والثقة التامة من جانب التلاميذ والمدرسين على حد سواء، بأن الإنسان الكفاء في أداء عمله سيكافأ ويأخذ مكانه ، ولن تترك الأمور للاعتبارات الاستثنائية في مجالات الالتحاق والترقى وشغل الوظائف والأعمال، فأفضل الوظائف لأفضل الخريجين ، إذن لابد من التنافس،^(١) والتنافس فيما بين الطلاب خلال المراحل التعليمية المختلفة ، حتى يتبوعوا أماكنهم في الحياة العملية طبقاً لنظام الجدارة ، وألا تكون الدرجات فقط هي المعيار الوحيد للالتحاق.

٧- أن تكون سياسات القبول قائمة على حرية تدفق المتعلمين

إن أحد نتائج الانسيابية المترتبة عليها هو رفع شعار حرية تدفق المتعلمين، وذلك في مقابل الشعار الذي رفعت سياسات التعليم من قبل ألا وهو ضرورة تحقيق التوازن بين أعداد المتعلمين والتخصصات المطلوبة من قبل القوى العاملة .

فقد كان هذا الشعار يصلح في زمن الاقتصاد السابق، أما الآن في ظل اقتصاد السوق وحرية وانطلاقه، يجب أن نتجه نحو إطلاق تحقيق شعار حرية تدفق المتعلمين، وذلك في ظل نظام تعليمي واحد شامل -نهر فور-روافد عدة- يلتحق به متعلمين من خلفيات عدة.

٨- أن نعمل على تكوين المجتمع المعلن المتعلم

المدارس والمؤسسات التعليمية العليا لا يمكنها أن تكون أفضل حالا من المجتمع الذي أحدثتها والترم بها ، ومن ثم يجب أن يبقى المجتمع الخارجي مجتمعا للتعليم ومكانا يوفر دائما فرص التعلم بحيث يسعى إلى خلق أمة من التلاميذ يتعلمون طوال حياتهم^(٢)، ومجتمعات يحدث فيها التعلم كسل الوقت وتتوفر فرص التعليم للجميع باستمرار .

ومن هنا يجب أن نقبل مسئولية تعليم كل فرد بصرف النظر عن خلفيته التعليمية السابقة أو ضعف قدراته ، وإذا كانت التربية تعتمد على التزام المجتمع بأن يكون مكانا يزدهر فيه التعليم ويعتمد أيضا على التزام التلاميذ بأن يبقوا شغوفين بالمدرسة محبين للتعليم ، فنخرج أسوار المدرسة يجب أن نستزرع مجتمعا مرييا يسمح بالتعليم ويشجعه بصفة مستمرة.^(٣)

(١) كما هو الحال في تجريب ألمانيا واليابان .

(٢) كما هو الحال في تجريب الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

(٣) كما كان الحال في التقاليد العربية الإسلامية .

وهنا يلزم دعوة الكبار الذين أمهوا الدراسة وأصبحوا ضمن قوة العمل K بأن يعودوا إلى المدرسة من جديد لنصبح أمة من التلاميذ والمتعلمين، باستخدام آلاف الوسائل والتقنيات المتاحة الرسمية منها وغير الرسمية حتى يكتسب كل مصرى مزيدا من المعارف والمهارات .

إن السير نحو ديمقراطية التعليم وتحقيق هدف المجتمع المعلم المتعلم، يتطلب إيجاد المؤسسات والوسائل التعليمية اللازمة لفتح المجال، أمام فئات المجتمع الراغبة في رفع مستوى تحصيلها العلمى واكتساب المهارات وتطويرها ومتابعة التطورات التكنولوجية .

ثانيا : المشاهد والمرتكزات التى تقوم عليها الرؤية المستقبلية :

ثمة سؤال أولي يطرح نفسه : ما هى مواصفات اتجاه الانسيابية هذا الذى أشير إلى وظائفه ، وما هى سميتها ؟ خاصة وأن مثل هذا الاتجاه في التعليم مدعو قبل أى شئ لأن يكون عنصر تغيير ، وهذا يفرض أكثر من مشهد فرعى تكوّن فيما بينها الرؤية المستقبلية الشاملة كما يلي :

أ - مشاهد الرؤية المستقبلية :

في ضوء ما تم طرحه من مبادئ وأسس فلسفية للانسيابية في التعليم، وما تقدم من تجربة الحلقت التعليمية الاختيارية في التقاليد العربية الإسلامية ، وتجارب دول المقارنة الثلاث -الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان - ، تقترح الدراسة الحالية الرؤية المستقبلية لتحقيق الانسيابية بين نظم وأنماط التعليم المصرى الراهنة والتي تقوم على عدة مشاهد أهمها :

1- عالم من التربية والتعليم :

أى التطلع إلى عالم تربوى لا تعود فيه التربية والتعليم وفقا على التعليم النظامى أو المؤسسى ، عالم يقبل فيه نظم التعليم الجديدة -أيا كان نوعها وحلقاتها- يقبل جمهورا جديدا يتخطى فئة عمرية معينة ، كما أن على التعليم النظامى من جهة ثانية، أن يرضى بمشاركة ممثلين آخرين على مسرح التربية

من مؤسسات تعليم غير نظامى أو تعليم عرضى، يسمح بالحرية فى الحراك والتنقل الطلابى المرن بين أى منها فى يسر وسهولة .

كذلك فإن تعليم المستقبل فى عالم التربية، سوف يكون للتعليم غير النظامى وتعليم الكبار ، وتكاد تكون الصورة فى المستقبل متمثلة فى : **تعليم عام للجميع إلزامى ، يتبعه الدخول فى مجال العمل ، فتعليم غير نظامى أو تعليم نظامى ، ومن ثم فإن أنماط التعليم المدرسية لا بد وأن تتغير متأثرة بالتغيرات الحادثة فى التعليم غير النظامى ، ومن ثم أيضا لا بد من فتح القنوات ومد الجسور بينهما، حتى يتغير الوضع القائم ويحدث الإصلاح التربوى المنشود لمسيرة القرن الحادى والعشرين .**

٢- نمط جديد من العلاقات التعليمية المفتوحة :

أى التطلع إلى نمط جديد من العلاقات بين مراحل التعليم النظامى على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، قوامها الانفتاح وجواز المرور للمتعلم أى كانت خلفيته السابقة ، لا مبدأ الحواجز والسدود المبني على الانتقاء والمنع .

فقد آن لنا أن نستبدل **الانتقاء الصارم** إزاء المتعلمين، الذى كان يعمل على تصفيتهم وغربلتهم ونبد الكثير منهم ، وذلك **بالانتقال المسموح به فى حدود معايير قبول متنوعة مرنة**، تسمح للجميع بالالتحاق وفى ذات الوقت تضمن العدالة بينهم.

٣- المجرى النهري للتعليم :

فى نظامنا التعليمى الحالى يقوم عدد من العقبات والموانع تبدأ من معايير القبول بالمرحلة الثانوية ويقصر طريق الالتحاق بالجامعة على حملة الثانوية العامة إلا قلة قليلة من حملة الدبلوم الفنى ، وتحرم أنواع التعليم الأخرى : مثل مراكز التدريب والتأهيل المهني ، ونسبة كبيرة من خريجي التعليم الفنى والعاملين بمواقع الإنتاج من أى فرص حقيقية إلا القلة النادرة منها ، لمواصلة الدراسة إلى قمة الهرم التعليمى ، وتصبح كل أنواع التعليم غير التعليم العام الأكاديمي ، طرق مسدودة ومغلقة وينتهى الأمر بشييت كل هذه العقبات.^(١)

وفى ضوء تطبيق فكرة الانسيابية سوف تتم إزالة كل الحواجز والفواصل العزلة التى تحول بين الفرد ونظم التعليم ، ويتمكن الفرد أى كان موقعه من مواقع العمل (المصنع ، المتجر ، الحقل ، المكتسب)

(١) كما اتضح من عرض واقع التعليم النظامى الراهن فى مصر ، انظر الفصل الثانى من الدراسة الحالية .

أن يدخل النظام التعليمي في أي نقطة من عمره ، و أي نوع من أنواعه ، وفي أي مستوى ليوصل الدراسة إلى أعلى قمة ، إذا كان جهده واستعداده ومواهبه تؤهله لذلك .

وهو ما يعني أن يتسع هيكل النظام التعليمي ليمثل مجرى واحد كبير تصب فيه كل الروافد والفروع كل أنواع التعليم ... من مراكز التدريب والتأهيل والفصول الملحقة بالمصانع ، والتعليم النظامي وغير النظامي ، والتعليم الصباحي والتعليم المسائي ، والتعليم كل الوقت وبعض الوقت ... إلخ ، لتوصل كلها دون موانع أو عقبات إلى أرفع مستوى، وعلى أساس هو معيار الكفاءة وحده .

وفضلا عن ذلك يحل محل نظام العقوبات والعراقيل ، نظام للحوافز والتشجيع لجميع الأفراد غير العاملين والعاملين للارتفاع بمستواهم العلمي والتكنولوجي، وأن تُسهّم المؤسسات في توفير كل الفرص للعاملين لمزيد من العلم والمعرفة والثقافة، ليس لنا أن نخشى مغبة ازدياد عدد الخريجين الحاصلين على شهادات عليا جامعية وغيرها ، فالأمر يتوقف على التمسك بالعمل وجودته كمصدر للقيمة ، لأن الشهادة ونوعيتها ودرجتها وسنة الحصول عليها ستستمد قيمتها عندئذ ، لا من ذاتها بل من مدى إسهامها في رفع إنتاجية العامل وكفاءته ومستواه، وسوف تصبح الشهادة الوسيلة للعمل والحصول عليه ، والإنجاز وتحقيق التقدم فيه للمحافظة عليه، حتى وإن كان من الأعمال اليدوية فسوف تصبح أداة لتحسينه .

وعندئذ سوف يوجد الموظف والعامل الذي يحمل أرفع المؤهلات العلمية، ويطبق ما تعلمه ، وبهذا يصل جميع أفراد المجتمع إلى المستوى العلمي و التكنولوجي الذي يتطلبه القرن القادم ، في عصر تنمحي فيه أكثر فأكثر الفوارق والحواجز والفواصل العازلة فيما بين كل أنواع التعليم وأمخاطبه ، ومن ناحية أخرى بينها وبين الأفراد الراغبين فيها، وعندئذ سوف تنمحي تلك الظواهر السلبية ، من اندفاع الآباء والأبناء إلى طلب الشهادات ومحاوله الحصول عليها بكل السبل الشرعية وغير الشرعية ، والعنزوف عن بعضها المرتبط بأنواع التعليم الفني والعملية .

وفي ضوء هذا الفهم لن يكون شغلنا الشاغل أن نُفَنِّدُ - نقصي- الناس عن الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية العليا ، بل العكس أن نوفر بكل الطرق أساليب الدراسة الميسرة، وفي كل المستويات من المعاهد التعليمية النظامية وغير النظامية ، المتخصصة وغير المتخصصة ، الصباحية والمسائية ، الملحقة بالمصانع والمزارع ومؤسسات العمل المختلفة، نظم التعليم المفتوح والتعليم عن بعد والتعليم بالمراسلة ... كل أنواع التعليم، وسيصبح الباب المفتوح هو الطريق للحاق بها وبساير مركب خلال القرن الحادي والعشرين .

نتيجة للإيقاع السريع لهذا العصر و الذى يتسم بسرعة الاكتشافات العلمية وبتسارع الابتكارات التكنولوجية ، وما يصاحب ذلك من تغير فى وسائل الإنتاج وفى أنماط الاستهلاك ، وتأثيره على متطلبات سوق العمل ، وما ترتب عليه من اختفاء بعض المهن وظهور الجديد منها يتسم بمعرفة عميقة بمحطات العلم ، ومهارات فائقة فى الأداء ، ومعدلات عالية خاصة عند التعامل مع التكنولوجيا الرفيعة، ومثل هذا المناخ يتطلب وجود مؤسسات تعليمية متنوعة تتسم بالمرونة بشكل يمكنها من الاستجابة لمتطلبات السوق الحالية والمستقبلية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى الاستجابة لمتطلبات الأفراد المتغيرة بهدف مواكبتهم المستمرة للحديد ومسايرة العصر.

وأن تتسم هذه المؤسسات بالمرونة التى تتابع كل جديد ، تعمل على التعديل المستمر للتخصصات والأنماط الدراسية بها ، وتأخذ بأحدث النظم التعليمية وبخاصة نظام الساعات المعتمدة نظرا لما يتميز به من مرونة وتنوع ، وتتسم مناهجها بالمرونة والتطوير والتحديث المستمر .

ويكون القبول مفتوح بهذه المؤسسات عن طريق التعرف على الميول والقدرات وأن يكون هذا القبول مبنيا على الكفاءة والمقدرة والتنافس الحر ، فتطلق حرية الالتحاق بها لجميع الراغبين دون التقييد بسنة الحصول على الشهادة السابقة عليها، ولتذكر مدارسنا الأصلية التى نمت وامتدت منها حضارتنا إلى الدنيا أى المساجد الجامعة^(١) ، لنستقى من نظم التعليم بما ما يقود حركة التغيير التى ندعو إليها ، فقد كانت نظم الدراسة بها مفتوحة بلا قيود ، لا يحول نظامها والجمع بين العمل والدراسة ، فأغلب علماء المسلمين كانوا أصحاب صنائع .

فإذا أنشأنا نظاما تعليمية حديثة تقنن هذه العلاقات وتنظمها وتيسرها وتزيد من فاعليتها ، فلا بد وأن تستقى من مبادئنا وقيمنا بحيث تفتح سبلها، وتيسر فرصها، وتناسب مساراتها، وتتصف بالمرونة أنظمتها، لتيسر لكل فرد الالتحاق بها.

٥- معايير ونظم القبول المرنة والمستفيدين منها:

تفترض فكرة واتجاه الانسيابية فى التعليم حركة متدفقة من المتعلمين أو الراغبين فى التعلم، يكون الفرد داخل مجالها المغناطيسى وقوانينه متمثلة فى ثلاث ظواهر تدفقية كالتالى :

(١) أنظر: المسجد الجامعة الأزهر (النموذج التطبيقي لنظام الحلقات التعليمي الاختياري) ، كما ورد فى نهاية الفصل الثالث من الدراسة الحالية.

- راغبون فى التعلیم والتعلم یتحققون بغير قیود .
- متعلمون یتدققون بغير سدود أو عوائق .
- موهوبون ینتقلون بغير حدود.

وهذا كله یتعلق بقدرة الفرد الراغب فى التعلیم واختیاره، إذ یتستلزم الاتجاه نحو التعلیم الذاتى منذ مرحلة التعلیم الأساسى، وغرس حب التعلیم فى الفرد منذ مراحل تعلیمه المبكرة، وأن ندرجه لكى يفكر على أساس التحلیل والمفاضلة بین عدة اختیارات، ومثل هذا الإعداد ینبغى أن یتستند أولا على وعى وإدراك الكلیات باعتبار أن سلوك الإنسان لیس سلوكا سببیا بحتا لأن المرء یعیش داخل شبكة فهو يفكر ویضطلع بعدة أدوار فى نفس الوقت، وبالتالى فنظام تعلیمه أو نمط تعلیمه لیس خطأ مستقیما .

فإذا وعى الفرد قدرته على التعلیم والتفكير، فلا بد من أن تتغير نظرتة إلى النظام التعلیمى الذى اعتدنا رؤیته بصورة متسلسلة، حیث یرى نفسه حینذاك فى نظام تعلیمى مرن متعدد المنافذ والقنوات الشرعیة بین مراحلہ التى تسمح له بالسیر وفق السرعة التى تناسب قدراته وإمکانیاته، وتسلح بما هو مطلوب لتحقيق إمکانیة التعلیم المرغوب فیہ من قبله.

ومن هنا یلزم على هذا الفرد أن یتعلم منذ مراحل تعلیمه المبكرة، کیف یسیر فى القناة العلمیة التى یتحتاج لها، للوصول إلى هذا أو ذاك من تخصص دراسى یرغب فى إكماله دون تعثر، وأن الأداة الأساسیة التى سیسلكها فى ذلك هی أسلوب الإدارة والتسییر الذاتى الخاص به (نمط التعلیم المدار ذاتیا من قبل المتعلم، والذى فیہ یصبح المتعلم هو صانع أسلوب ومسارات تعلیمه)، بمعاونة المرشدين التربویین، وهنا یتوجب النظر إلى کیفیة التعامل مع النظام التعلیمى المرن، كى یتستطیع التعرف على مكونات النظام التعلیمى والتعامل مع نظمه الرئیسیة والفرعیة، وما یتحتاج إلیه هو التسلسل النظرى والمصمم مسبقا لما ینبغى علیه أن یعرفه، كى یجید الاختیار ووضع نفسه فى المكان المناسب.

وهنا ثمة محدة مباحث متعلقة بمعايير القبول، فیما یتعلق بتدقیق المتعلمین، والتى یتوجب أن یكون الفرد الراجح فی التعلیم على وعى تام بها وهى :

أ- حق التقدّم لا حق القبول :

أى حق التقدّم لجميع التخصصات والأنماط التعلیمیة، مع ملاحظة أن هذا الأمر لا یعنى القبول فى حد ذاته، والذى یتستلزم بالضرورة تحقیق متطلبات للقبول ذات بدائل متعددة.

ب- فتح الأفاق لمن یرید الالتحاق :

أى إتاحة الفرص للجميع من الراغبين في الالتحاق بأى مستوى أو نمط تعليمي، ووفق معايير مختلفة ليست جامدة ولكنها مرنة ذات بدائل عدة.

ج- فتح القنوات بعد إثباته الذات :

أى مهما كانت نوعية الشهادة السابقة ودرجتها ، يجب أن تفتح القنوات أمام الراغبين، شريطة إثبات ما يكفل إمكانية السير في هذا النمط أو المستوى التعليمي المرغوب، وذلك من قدرات واستعدادات، بما يتطلب معه وضع امتحانات ومقابلات خاصة بالالتحاق وقياس الأهلية.

د- حرية التدفق وليس التملق :

أى أن تكون الحرية مكفولة للفرد، في أن يتدفق، أو أن ينقطع، أو أن يلتحق وفق معايير ذات بدائل عدة ، ولكن الأمر ليس فيه تملق وتنصل من بعض الرسميات المطلوبة تشر إلى الجديدة والملائمة ، ومنعا للمحسوبية وتدخل الوساطة.

٦- ضرورة الاعتراف المؤقت بالشهادة ، والفصل بينهما وبين

الوظيفة :

إذا كانت الانسيابية في التعليم هي أحد الحلول المنطقية لسد الفجوة القائمة بين حاجات السوق المتغيرة والمستوى الخالي لقوى العمل بالسماح بإعادة إعداد وتدريب الخريجين والعاملين مرات أخرى ، وليس مجرد منحهم شهادات ، وتطبيقا لكلمات السيد رئيس الجمهورية في خطابه في عيد العمال أول مايو ١٩٩٤م بضرورة بناء منظومة قوية للتعليم تعبر عن روح العصر وتحقق متطلبات الوطن وتطلق قدرات أفراد المجتمع لتقوم مصر الحديثة القوية القادرة على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، خاصة وأننا نسعى لأن نصبح دولة نامضة *Progressing Country* ، دولة تتحرك حيثما نحو مصاف الدول المتقدمة وتقرب منها فعلا.

كل هذا يستلزم ضرورة أن لا يكون الاعتراف بالمستوى العلمى والدرجات العلمية التى تمنحها المؤسسات التعليمية -من معاهد وجامعات - *اعترافا دائما*، بل يستلزم أن يتجه سوق العمل نحو الاعتراف الدورى والمؤقت بالشهادات ، تشجيعا لمزيد من استمرارية التعليم والتدريب للعاملين، والتطلع نحو الجديد المستمر في كل مجالات العمل المختلفة. (١)

(١) فالشهادة انتهى تاريخ صلاحيتها منذ أكثر من نصف قرن، وأصبحت أشبه بقطع الجلود التى توضع على عيون الدواب، حتى لا ترى إلا طريقا واحدا ، أو تدور في فلك أو مسار دائرى واحد فقط لا تحيد عنه، راجع تجربة الولايات المتحدة فى الفصل الرابع من الدراسة الحالية.

إذ تزداد الحاجة إلى تغيير النظرة إلى الشهادات المدرسية والجامعية بحيث لا تصبح في حد ذاتها مؤهلات للانتحاق بمرحلة تالية من التعليم أو العمل، فالأمر ليس مجرد إغراق سوق العمل بآلاف الخريجين ممن يحملون شهادات نظرية ولا يساهمون بأية قيمة إضافية في العملية الإنتاجية المادية، وبما يتيح زيادة المقدرة التنافسية للدولة.

وإذا كانت الدعوة إلى التوسع في التعليم الجامعي والعالي تمثل مطلباً أساسياً، فإنه ينبغي التأكيد على ضرورة الفصل بين الحصول على الشهادة العلمية - التي هي حق كل مواطن - وبين الحصول على الوظيفة التي هي واجب كل مواطن.

أي أنه لا يجب الربط بين الحصول على الشهادة وهو دور التعليم وحق من حقوق المواطنين، وبين الحصول على الوظيفة التي هي واجب كل مواطن وعلى كل مواطن أن يبحث عن فرصته في سوق العمل مسلحاً بشهادته باحثاً عن التفرد والتميز، قادراً بما اكتسب من قدرات ومهارات على أن يخلق فرصة عمل له ولغيره، بل أن ينتقل في سهولة ويسر من عمل لآخر.

أي ألا يكون الحصول على الشهادة هو جواز المرور الوحيد سواء إلى المرحلة التعليمية التالية أو إلى الوظيفة، بل لابد من الأخذ في الاعتبار لمستوى القدرات بصورة موضوعية وليس باعتبارها منفذاً للمحسوبية، وبالتالي سوف لا تكون الامتحانات المدرسية هدفاً في حد ذاتها، بل وسيلة لضمان الفرد والمجتمع أن يسيرا في مسارهما الصحيح.

ب- مرتكزات الرؤية المستقبلية :

في ضوء الأسس الفلسفية للرؤية المستقبلية ومشاهدها يتضح، أن تحقيق الرؤية المستقبلية لا يمكن أن يتم إلا إذا تم الأخذ بعين الاعتبار لعدد من المرتكزات :

١- القرار السياسي التعليمي :

إن الهدف لا يمكن بلوغه إذا لم يقع تحوير جذري في معظم الأنظمة التعليمية، نظراً لما لتلك الأنظمة من تبعات اقتصادية واجتماعية وتربوية ونفسية، ولكن حتى لو فرضنا أن الدراسة الحالية تشير إلى ضرورة الأخذ بفكر واتجاه الانسيابية في التعليم، فلن يتغير شيء إذا لم يكن هناك قرار سياسي، وإذا لم تكن

هناك إرادة قوية للخروج بذلك القرار إلى حيز الوجود والتطبيق العملي المحسوس ، لجعل التعليم حق دائم للجميع على اختلاف مستوياتهم وبيئاتهم واحتياجاتهم واستعداداتهم .
 أى استصدار التشريعات والإجراءات الإدارية اللازمة لتعزيز فكرة شمول التعليم والانسيابية بين مساراته، ووضع الضوابط اللازمة لإزالة السدود والعوائق أمام البعض ، مثل اعتماد مشروع قانون للاعتراف بدراسات المعلمين الثانوى و العالى و شهادات كل منهما، بما يكفل تيسير انتقال الدارسين و الباحثين و المهنيين و العاملين من أنماط التعليم غير النظامى إلى النظامى أو العكس.

٢- إعادة الهندسة للنظم التعليمية :

لقد شاهدنا فى العقود الأخيرة الرحيل المتسارع لموجة الحضارة الصناعية والمد المتسارع لموجة ما بعد الصناعة أو عصر المعلومات ، وأصبحنا أمام عالم جديد ، ذى تجدد دائم يسمح باستمرارية الثقافات الدينامية،ومن هنا جاءت ضرورة تجديد أو تبدد نظم التعليم *Evaporate or Innovate* ، فذلك هو أحد أهم السبل للبقاء والتواجد فى هذا العالم ، مع الأخذ فى الاعتبار أن الداعى إلى المحافظة على تراثنا وثقافتنا ، عليه أكثر من غيره أن يتحدد ، حتى لا يعرض ما يجد لأن يتبدد، ومن هنا يلزم الابتكار من أجل تفعيل ثقافتنا العربية الإسلامية وحفز طاقتها الكامنة للانفتاح والتكيف الإيجابى .

وهذا يستلزم بالضرورة إعادة الهندسة *Re-engineering* للمنظومات التعليمية القائمة، لزيادة فاعليتها وجعل روافدها ومساراتها أكثر دينامية وتكيفا، مع استيعاب كل ما يؤدي إلى " فصرها " بما يساعد على التجدد المستمر للراغبين فى التعليم أيا كان نوعه وغطه ومرحلته، ونحن أ سرى الهندسة العكسية *Reverse Engineering* التى نمارسها ، بمعنى : هل يمكن فك الماضى أو أنماط ونظم التعليم الغربية ، واستدعاء أى منها ليحل محل حاضرنا التعليمى ؟ أم أن الأصح والأكثر ابتكارية ، أن نعيد هندسة عناصر القوة فى مخزوننا التربوى والتعليمى الهائل ، بتوليفها مع عناصر التقدم والتحديث الفكرية والعلمية والتكنولوجية والعمل على تشكيل صورة تعليم المستقبل ؟.

- هذا إذ يفترض أن يتميز نظام التعليم فى عصر المعلومات بعدد من السمات الأساسية فى مقدمتها:
- ١- تعليم مستمر يمكن من مواجهة التطورات والتغيرات المستمرة والتسارعة.
 - ٢- تعليم من أجل تنمية القدرات الابتكارية .
 - ٣- تعليم يؤدي إلى أن يتعامل الفرد بمقدرة مع أدوات هذا العصر .

خاصة وأن إنسان عصر المعلومات يتحتم عليه التعامل مع مواقف متجددة غير نمطية، ومتابعة التطورات المتلاحقة والتسارعة في مجال عمله ، والقدرة على التفكير الناقد فيما يُقدم له من معلومات ، والقدرة على مواجهة الآثار السالبة ، التي قد تنجم عن انتشار التكنولوجيا المتطورة والتغير الاجتماعي والاقتصادى المتسارع ، ومن الطبيعي إن إنتاج مثل هذا الإنسان يتطلب إحداث تغييرات جذرية في نظم التعليم القائمة وعلى أقل تقدير يلزم:

- النظر إلى مراحل التعليم النظامى باعتبارها حلقة من حلقات التعليم المستمر مدى الحياة ، مما يقتضى معه تحقيق أعلى درجات المرونة بما يسمح بمواصلة التعليم والتدريب واستخدام نظم وأساليب متنوعة من أجل تحقيق ذلك.
- الاهتمام الخاص بسبل التعلم الذاتى واستخدام المصادر الأساسية للحصول على المعرفة بما فى ذلك الأساليب التكنولوجية المتطورة .
- إتاحة مجال متسع من الدراسات الاختيارية وتنوع الأنشطة التعليمية داخل وخارج المدارس واتخاذها أساسا لتنمية الميول ولشغل أوقات الفراغ .
- الأخذ فى الاعتبار لحاجات كل من الأفراد والمجتمع المتجددة.

٣- تأسيس بنية مرنة تضم التعليم النظامى وغير النظامى : (١)

تنطلق هذه البنية من توظيف التعليم لتخريج قوى عاملة منتجة فى اقتصاد السوق الحر - اقتصاد قومى متحرر - ، ولتوفير أوسع مساحة ممكنة للحراك الاجتماعى ، من أجل إقامة ميزان العدل دون العبث بالعلاقة السليمة بين كفتيه عملا وجزاءً ، وإلى إرساء مقومات الحرية والالتزام بمسئولياتها دون التهرب منها ، وترسيخ المشاركة الديمقراطية قرارا وفعلا وضمائنا، وتمكين كل مصرى من الفرص لتنمية مختلف طاقاته ومعارفه، ودرايته الاجتماعية ومهاراته المهنية، إلى أكثر ما تستطيعه من قدرة وإرادة على النمو، مع التأكيد على أهمية تنمية مختلف الطاقات المعرفية والعملية والتنظيمية والفنية و الابتكارية.

ولا بد أن يستند فهم العلاقة بين التعليم النظامى والتعليم غير النظامى، إلى الكيفية التى يُرى بها هذا التعليم النظامى من حيث طبيعة العناصر المكونة له، والقوانين التى تحكم أداء كل عنصر فيها على حدة ، وثمة سؤال محورى هام وهو : هل يمكن اعتبار النظام التعليمى ذا قدرة ذاتية على الوفاق والتلاؤم وفق معايير قبول مستقرة ، ومستويات ثابتة للراغبين فى الالتحاق بأى نمط و أى نوع من التعليم؟ بحيث يطرأ التغيير على هذه المعايير والمستويات تدريجيا بصورة منهجية مرضية لجميع الأطراف،

(١) أنظر الفصل الرابع : تجربة مدارس Juku ومؤسسات Yobiko فى نظام التعليم باليابان .

وهذا يفترض أن التعليم النظامي كيان قائم على مبدأ الوفاق والتوفيق ، كيان مرن قادر على امتصاص التغيير بصورة تلقائية، من خلال سعيه الحثيث لملاحقة هذا التغيير بالتشريعات والإجراءات التنظيمية.

وعلى الطرف النقيض من ذلك هناك النموذج التعليمي القائم على حتمية الصراع، بفعل التناقضات الداخلية وليدة عدم الاتساق بين بنى التعليم القائمة ، وما يطرأ عليها من تغيرات في نظم وبرامج التعليم ، وهذا الصراع الذى لا يمكن حسمه ، دون إحداث تغييرات جذرية فى بنى وتنظيمات التعليم النظامي نفسه، بحيث تصبح مرنة.

٤- الاستناد إلى نموذج التعليم غير النظامي :

الفلسفة المستقبلية للتعليم فى مصر لا بد وأن تتمم بنموذج التعليم غير النظامي ، مستفيدة من تراثنا^(١)، حيث أن العودة إلى تراثنا الثقافى والتعليمى ، ترينا صوراً عديدة مما يسمى الآن بالتعليم غير النظامى، وكذلك من التطورات العالمية فى هذا المجال .^(٢)

إذ أن مستقبل التعليم فى مصر سيعتمد على توفير هذا النظام بمؤسساته وأشكاله المختلفة، لأنه المخرج الوحيد من عنق الزجاجة التى وصل إليها التعليم النظامى ، وحيث يتميز بكونه مرناً متحرراً من القيود الشكلية التى تحد من الحركة والحرية بحيث يكون :

- ممتداً فى أنشطته بوصفها عمليات تربوية لتشمل الناس جميعاً بصرف النظر عن السن والجنس والمستوى التعليمى .

- متحرراً من قيد المكان التقليدى فى فصول الدراسة وقاعات الجامعة .

- متحرراً من قيد الزمان ، فيمكن أن تتم الدراسة فى أى وقت يناسب الدارسين .

- متحرراً من قيد الانحصار المتمثل فى دراسة مجالات محددة ، فيمكن للدارس أن يُلم بموضوعات عدة بصرف النظر عن الأساس التعليمى السابق كما يضم دارسين متنوعى الثقافة والمهنة .

- متحرراً من قيد الأساليب والطرق التعليمية التقليدية ، فتم الاستعانة بوسائل الاتصال والإعلام المختلفة والتعليم الجموعى والفردى ، وغيرها من سبل وأنظمة التعليم عن بعد، والتعليم المفتوح والتعليم بالمراسلة .

(١) كما هو الحال فى تجربة اليابان.

(٢) بخاصة تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- تحديث نظم ومعايير القبول :

ومصر على أعتاب القرن الحادى والعشرين وتطلع لنهضة تعليمية تأخذ بيد كل مصرى لتحقيق النهوض والتقدم ومسايرة للعصر ، وتسعى لكسر الحواجز وإزالة العراقيل والسدود التى تعترض طريق استمرارية التعليم لكل راغب أيا كان مكانه ودرجة ونوع الشهادة الحاصل عليها ، ومحاربتها كل النظم الإدارية التعليمية البالية من روتين الشهادة الذى يعوق كفاح الأفراد نحو غدٍ أكثر إشراقاً - ألا يكون مستغرباً أن تكون اللوائح والقوانين التعليمية، التى تنظم وتحكم الالتحاق بالمدارس والمعاهد، مازالت تعتبر الشهادة بأنواعها ودرجاتها وسنة الحصول عليها - أدوات أساسية جامدة !.

وحيث أن هدف العلم هو خدمة المجتمع، والعمل على تحقيق التنمية الشاملة ، والإعداد لمسايرة التطورات التكنولوجية والمستجدات العصرية، لذا يصبح من الضرورى تحديث نظم القبول فى مراحل وأنماط التعليم المختلفة ، بحيث تقوم على أساس من مبادئ التوجيه والإرشاد، وعلى القدرات والميول المتباينة للدارسين والراغبين فى التعلم ، ومراعاة الحق الدائم فى التعليم والتعلم المستمرين ، وتطبيق مبدأ الاختيار التعليمى،^(١) وليس على مجرد مجموع الدرجات فى الامتحانات والشهادات فقط ، بل الأخذ بالعديد من المعايير والبدائل المرنة التى تتيح لجميع الأعمار ومن جميع الفئات الالتحاق بها .

٦- تعديل نظم التدفق الطلابى :

العمل على تعديل أنماط التدفق الطلابى بحيث يتم تحقيق التوازن بين مدخلات التعليم فى المراحل المختلفة ، وتوزيع الطلبة وتوجيههم إلى أنواع الدراسات والتخصصات المرغوبة من قبلهم، التى يتطلبها الاقتصاد الحر وأنشطته التنموية فى المجتمع فى الوقت ذاته .

ويتطلب ذلك تعديل النظم التقليدية المعمول بها حالياً، والتى تسمح فقط - وذلك نتيجة لعدم الشعور بالاطمئنان حول توفر الفرصة التعليمية فى زمن لاحق - بتدفق المسيرة الطلابية بصورة جماعية، من التعليم الأساسى إلى التعليم الثانوى ، ثم من الثانوى إلى الجامعات والمعاهد العليا ، وكأن الغرض من التعليم يتمثل فقط فى العمل على توفير القوى العاملة المتعلمة فى مختلف المستويات لسد الاحتياجات

(١) كما هو الحال فى نظم التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية.

الفعلية للمجتمع ، سواء في العمالة الماهرة المتوسطة أو في المستويات العالية من العمالة المتخصصة ، مع إغفال حاجات الأفراد في أزمنة متغيرة .

٧- المزاجية والتناوب بين التعليم والعمل :

وذلك لمن يشاء بعد مرحلة التعليم الأساسي الإلزامية ، حيث يمكن للفرد أن يترك الدراسة إلى العمل، ثم ينقطع عن العمل ليعود إلى الدراسة ، حيث تشير تجارب دول المقارنة بالدراسة الحالية وتطبيقاتها العملية ، والدراسات والأبحاث السابقة إلى ما لهذه المزاجية من قيم تربوية وإنضاج للخبرات التعليمية والاجتماعية بالنسبة للمتعلم ، وذلك بدلا من تخصيص القسم الأول من عمر الإنسان للتمدرس واستكمال مراحل التعليم، وتخصيص بقية العمر للعمل في نفس الوظيفة التي حصل على شهادتها، مع عدم العمل على السماح بتجديدها أو تجديدها تخصصها .

مع ملاحظة أن اتخاذ القرار المهني أو الحرفي أو الانقطاع عن التعليم أو استكمالها مباشرة مسئولية المتعلم - أي تقع على عاتق الفرد - فمهما يكن الأمر ، فإن الطالب قبل أن يتخذ مثل هذا القرار لابد أن يكون مدركا لمواهبه واتجاهاته وقدراته العقلية واستعداداته المادية ومنفعته الشخصية .

ثالثا: ملامح وإجراءات تحقيق الرؤية المستقبلية :

- هناك عدد من القضايا التي يثيرها تطبيق فكرة الانسيابية في التعليم في مصر وهي :
- هل يجب أن يتحرك التعليم من منطلق الطلب *Demand* ، أم من منطلق العرض *Supply* ؟
 - هل التعليم للتوظيف أم لإشباع الميول ؟
 - هل أزمة التعليم ناتجة عن التوسع الكمي والرأسي ؟ أم عن ضعف في المضامين النوعية، وعدم وجود علاقات أفقية - إلى حد ما - بين حلقاته ومستوياته ؟
 - لماذا يعجز النظام التعليمي عن توفير خريجين قادرين على التعلم المستمر، وأكثر قدرة على الاستجابة للتغيرات المعرفية والتطورات التكنولوجية ؟
 - كيف يمكن تنظيم العلاقات بين المدرسة والأسرة والمجتمع من أجل تحقيق تعليم مرن ؟

وفي ضوء هذه القضايا التي يثيرها تطبيق فكرة الانسيابية تلاحظ الدراسة الحالية أن هناك عدد من الملامح والإجراءات العامة والخاصة التي يلزم الأخذ بها ، ولكن قبل هذا وذاك هناك عدد من الإشكاليات التي يلزم التغلب عليها أولاً، وهي مرتبة على انتهاج الانسيابية والمرونة في نظم التعليم المصري ، وفيما يلي تناول كل منها على حدة :

أ- التغلب على الإشكاليات والصعوبات :

هناك عدد من الإشكاليات والصعوبات التي يلزم التغلب عليها عند الأخذ بمبدأ وفكرة الانسيابية في التعليم ، والعمل على تطبيقها في الواقع الفعلي وهي كالتالي :

١- التقاليد الأكاديمية :

المعضلة الأولى بطبيعة الحال هي التقاليد الأكاديمية ، إذ ربما الأكثر صعوبة في مقاومتها : تلك العقلية التي تميز بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي ، بين التعليم العام والفني، خاصة وأن الإنسان المثالي في نظر الناس هو من يسير في نظام التعليم العام دون انقطاع أو توقف حتى الانتهاء من المرحلة الجامعية .

مثلاً مازال التعليم الأكاديمي الجامعي لا يقبل فكرة التعليم عن بعد ، ولا يعترف بشهاداته وبوسائله المرنة المتعددة ، ويضع القيود أمام توسعه ، والتعليم الأكاديمي أكثر محافظة وبطناً من التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، ولذلك يقاوم كل تغيير بالتعليم يصحبه مرونة في التدفق الطلابي والانسياب من محور لآخر.

٢- المبالغة في ذكر مزايا التعليم النظامي :

وهي المعضلة الثانية ، إذ أن الوسائل الضخمة المتاحة لوزارة التربية والتعليم تمنح المتخرجين من التعليم النظامي شعوراً بالقوة والقدرة بالمقارنة بغيرهم من سبل التعليم الأخرى ، ويعرف الجميع ما لتلك النظرة الازدواجية في مجتمعنا من آثار، وهذا هو ما يطلق عليه عادة القوة.

فالقوى الاجتماعية والسياسية التي تتولى السلطة لن تستطيع ولن تسمح بوجود عملية تعليمية وحيثيات تعليمية محوّلة من تخصص لآخر. مغاير ، يمكنها أن تُعدّل النظام المقدس أو العلاقات القائمة بسين المراحل والنظم الراهنة بسدودها المختلفة ، لا ، بل إن الأمر يتعدى ذلك بكثير ، فعالم التربية ونظم التعليم كما هي قائمة ومفهومة الآن في مجتمعنا المصري، ليست بالتأكيد في صالح تطبيق فكرة الانسيابية في التعليم على الرغم من ضرورتها المعاصرة.

فلا يزال هناك اعتقاد راسخ بأن فترة الطفولة هي الفترة الوحيدة المناسبة للتعليم ، وأن جميع أشكال التعليم التي تتم خارج النظم المدرسية مشكوك فيها - لدى الغالبية العظمى من المواطنين- فالتعليم بالنسبة لمعظم رجال التعليم والتعلم، وكذلك الآباء وأولياء الأمور، عملية تتم مرة وإلى الأبد ،ولذا لا يبد على الفرد أن يقتنص الفرصة ولا يضيعها، ولذلك فإن المعرفة يجب أن تقدم عبر مؤسسات التعليم النظامية المتخصصة، في سياق التعليم النظامي ، وعلى يد مهنيين متخصصين، ويجب أن يظل التعليم والعمل منفصلين .

وقد يكون استمرار انتشار تلك المعتقدات الجامدة مسؤولة شاملة، ولكن تلك المعتقدات تجسد ما يُعُضدها من جميع السمات التقليدية، التي مازالت تسود الوضع التعليمي، وتمنع بطرق حاسمة التطبيق السليم لفكرة ومبدأ الانسياب والمرونة في التعليم .

٣- قوة العادة :

وهي المعضلة الثالثة إذ أن نقل الماضي جعل المتحقين بالتعليم النظامي، لا يحدّدون في الغلب إلا مرة واحدة في حياتهم عند نهاية تعليمهم ، نهاية كل مرحلة أو حلقة تعليمية)، يحدّدون ما ينبغي أن يكون عليه دورهم الثابت طوال حياتهم المهنية كلها، وإلى الأبد .

خاصية وأن هؤلاء الأشخاص الذين لم يشكّوا يوماً في التعليم والمهارات التي اكتسبوها خلال سنوات إعدادهم ، يضطرون الآن إلى إعادة النظر ومحاولة العودة إلى نظم ومراحل وحلقات تعليمية جديدة وذلك لمسيرة العصر الراهن بمتغيراته الفجائية .

٤- الخطورة والضوابط :

وهي تشمل أمرين مترابطين يلزم النظر إليهما معا وهما خطورة التطبيق دون النظر إلى الضوابط وهما كالتالي :

أ- خطورة تطبيق الانسيابية في التعليم :

وهي المعضلة الرابعة إذ تتمثل خطورة تطبيق الانسيابية، في بعض من الظواهر الواقعية التي قد تظهر على هامش التطبيق وتتمثل في:

- **المحسوبية:** وبخاصة عند تطبيق أسلوب الإسراع، والرغبة في الائتحاق بتخصص له وزنه الاجتماعي والاقتصادي .

- **محد التقدير الحقيقي** لمستوى المتحقين ببعض التخصصات.

- **الجنوح وانحلال زمام السيطرة :** بمعنى أنه يظهر خطر الانسيابية حينما ينفلت

زمام سيطرة الإنسان على مسار التعليم المناسب له ، ويجد نفسه منقادا للتسهيلات التي

يقدمها هذا الاتجاه ، وليس قائدا لها فتجنح به الأهواء إلى حيث الخطر الحقيقي، وهو الدخول لمسارات التعليم، ومن ثم تخصصات لا تتناسب مع إمكانيات وقدرات الفرد الحقيقية ، مما يؤدي معه إلى مضيعة الوقت والجهد، وبذل مزيد من التكاليف ، وهذا يعنى عدم ترك الأفراد يسرون في مساراتهم التعليمية بمعزل عن الإشراف والتوجيه التعليمي المستمر.

- **تكرار الخطأ :** فيمكن القول أن تكرار الخطر هو نتيجة حتمية لتكرار الخطأ ، فإذا تم الاتفاق على هذا المبدأ، فإن تكرار الخطأ تطبيق العلاقة (الشبكية) المسارية بين أنماط التعليم، يحمل في طية نذر الخطر على الإنسان من حيث اختياره لبعض المجالات الدراسية ذات السمعة الجيدة، وهو ليس لديه القدرات الكافية للسير في مقرراتها ومتطلباتها الدراسية النظرية أو العلمية .

- **الغرور التعليمي :** و الذى قد يصيب بعض الأفراد المتفوقين والموهوبين.

ب- ضوابط الانسيابية :

وللوقاية من تلك الأخطار يلزم أن تكون هناك ضوابط خاصة كما يلي :

فالانسيابية لا يقصد بها التحول من ضغط القيود والحواجز والسدود إلى الحرية السائبة ، بل إلى الحرية الموجهة والحكومة بالقانون ، لكي تصبح حرية الانتقال نظاماً لا فوضى، و التي تستتغل هببة النظم التعليمية النظامية الرسمية، وتسترشد بقنواتها ومساراتها، لكي تستطيع تحقيق النمو المستمر للأفراد والمجتمع معا ، ومعالجة عيوب الجمود الذى كان عادة يؤدي إلى إتاحة الفرص للأبواب الخلقية للالتحاق بمستويات وتخصصات التعليم المختلفة، ومن ثم الظلم الاجتماعي ، وأخيرا إهدار ثروات بشرية كثيرة لديها الرغبة ، ولكن تقف أمام السدود ومعايير القبول الجامدة عاجزة عن تخطيها.

٥- معضلة المنع والمنع :

وهي المعضلة الخامسة ، إذ نحن أمام معضلة: إلى أى حد يمكن أن "نمنح" أو "نمنع" تدفق الطلاب من داخل وخارج التعليم النظامي ، و إلى أى حد "نفتح" لهذا التدفق الطلابي مسارات عدة للوصول إلى أعلى ما ترغب ؟ ، خاصة وأنه أما الثورة في وسائل الاتصال واستخداماتها المذهلة الآن، ينبهر العقل على الرغم من أن الخبراء يُصرون على أن ما نراه منها هو إلا مجرد مقدمة ، أى ما هو آت في السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين سيكون أعظم وأكبر، مما يزيد معه من حجم التحديات .

فالبعض يناقش مثلا: أن هناك برامج تعليمية مرنة في التعليم غير النظامي "المانع" ، لكن هنالك العديد من البرامج والمستويات التعليمية الأخرى، مقصورة على التعليم النظامي "المانع"، يرغب الناس في الالتحاق بها ، والناس يجنون ما يمنع عنهم قسرا ، وهذا نزوع إنساني طبيعي ، وهي معضلة ليس لها دواء إلا الانفتاح وزيادة قدر المرونة المتاحة في الالتحاق بالتعليم النظامي بمختلف مستوياته وتخصصاته، وعندما يصير مستقبلا من الممكن تحصيل العديد من المعلومات والمعارف من خلال سبل التعليم الغير نظامي والعرضي ، وهنا يتم طرح سؤال هام وهو :

هل يستطيع التعليم النظامي "بقيود المنع" آنذاك من منح هؤلاء ما يقيد وصولهم إلى تحقيق مستويات أعلى مما هو متاح بها ، أم ماذا ؟ .

٦- استمرار الاصطفاء المصحوب بالامتياز :

وهي المعضلة السادسة إذ ما يثير الدهشة حتما، هو وجود هذا الاتجاه في الواقع الراهن ، فههدف تحقيق ديمقراطية التعليم الذي لم يكن أحد يحاول فيه لعدة سنوات ، إذا ما استثنينا قلة من الاختصاصيين المهتمين بالترعة المحافظة - يثير اليوم عدة تساؤلات: فالتعليم للجميع سرعان ما ينعت بأنه تعليم ردي ، و سئ النوعية ، وغير متكيف للجميع، مما يوحى طبيعيا بأن تعليم من نوعية جيدة ينبغي وقفا على قلة محدودة، وأن المجتمع بحاجة إلى الامتياز ، وأن عملية الاصطفاء والانتقاء واقعة لا محالة.

هذا الكلام رائجا عندنا ، ونادرا ما يرد عليه بكلام مضاد حول التدابير الواجب اتخاذها لتأمين تعليم جيد النوعية للجميع، خاصة وأن مشكلات التمويل الحادة تفرض هذا الإحجام، ولندا : هل علينا أن نتوقع في السنوات القادمة تطورا سريعا للنظام التعليمي باتجاه الانسيابية والمرونة أم باتجاه انتقاء أشد صرامة في الإقبال على التعليم بعد الإلزامي ؟ على أنه لبلوغ هدف الانسيابية لا بد من ثورة تقلب هذه الأوضاع .

٧- التعويضات من أجل الدراسة :

وهي المعضلة السابعة إذ أن السعى لتطبيق فكرة الانسيابية فيما يتعلق بالتناب بين التعليم والعمل يقتضى اتخاذ بعض الإجراءات الأساسية في مجالات العمل والتشغيل ، فمن ناحية سوف يزداد عدد الذين يتلقوا التكوين العلمي والمهني المتجدد والمستمر، ولذا يجب رفع الاعتمادات المالية المخصصة للجهات القائمة بتشغيلهم ، ومن ناحية أخرى يجب استيفاء المعلومات حول التجارب النظرية والعملية التي حصل عليها بعض العاملين وحول سلوك الوظائف التي انخرطوا فيها.

وفي محاولة لطرح بعض الحلول لهذه العقبة، وكلما تسنى الأمر يجب تكيف مناصب العمل كسرى تلائم معرفة وتجربة الأصناف الجديدة من العاملين، و لا شك أنه سوف تعرض بعض المشاكل الدقيقة من ناحية الاحتفاظ بالمنصب للعامل - أيا كان موقعه - عندما يترك منصبه للتفرغ كل أو بعض الوقت للدراسة .

وقبل كل ذلك فالتعليم بصورته المتناوبة لا ينبغي أن يكون امتيازاً ينفرد به العمال الذين ترشحهم المؤسسات للترقية، *فالفكرة الأساسية هي أن كل إنسان يحتفظ بحقه الدائم في التعليم، على أن انتقاء المرشحين لمتابعة الدروس ولتقاضى تعويضات مالية من أجل الدراسة يطرح مشاكل عويصة عدة يلزم دراستها.*

ويمكن الاستفادة هنا من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل أغلب الشركات لجميع العاملين فيها للالتحاق ببرامج دراسية مسائية معادلة للدراسة النظامية تساعد على رفع كفاءة العاملين بها، ويتم تسديد نفقات الدراسة بعد التخرج وما يترتب عليه من تغير في الدخل الشهري للفرد، وهذه التجربة، التي هي عبارة عن استثمار حقيقي لكل من الشركات والأفراد، من حيث الماديات والبرامج والمهارات والزمن، فالكل مستفيد، الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل والدولة .

ومهما يكن من أمر، فلا حاجة للقول بأن جهات العمل والتشغيل لا ينبغي أن يعطى لها حق التصرف وحدها في هذه المشاكل، فالجتمتع عليه أن يقوم بمسئوليته في مجال تمويل البرامج الدراسية والحملات الإعلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار للسياسة التي يجب أن تنتهجها المؤسسات في هذا الصدد، وعليه أن لا يهمل أمر الأفراد الذين يعانون من البطالة، وكل الذين ليس لهم جهات عمل تعني بهم.

أيضاً لا بد أن تجرى مفاوضات بين النقابات و جهات العمل حول مسألة منح عطلات رسمية للدراسة، وكذلك يجب إعداد مشروع قانون يقضى بأن العامل الذي يقى يعمل لمدة معينة - ولتكمن ثلاث أو أربع سنوات - لدى إحدى الجهات، من حقه أن يطلب عطلة للدراسة.

ب - السبل والإجراءات العامة :

وهي تتمثل في تحقيق السياسات والتدابير التالية :

١- إلماحة النظر في هيكل وبنية التعليم النظامي:

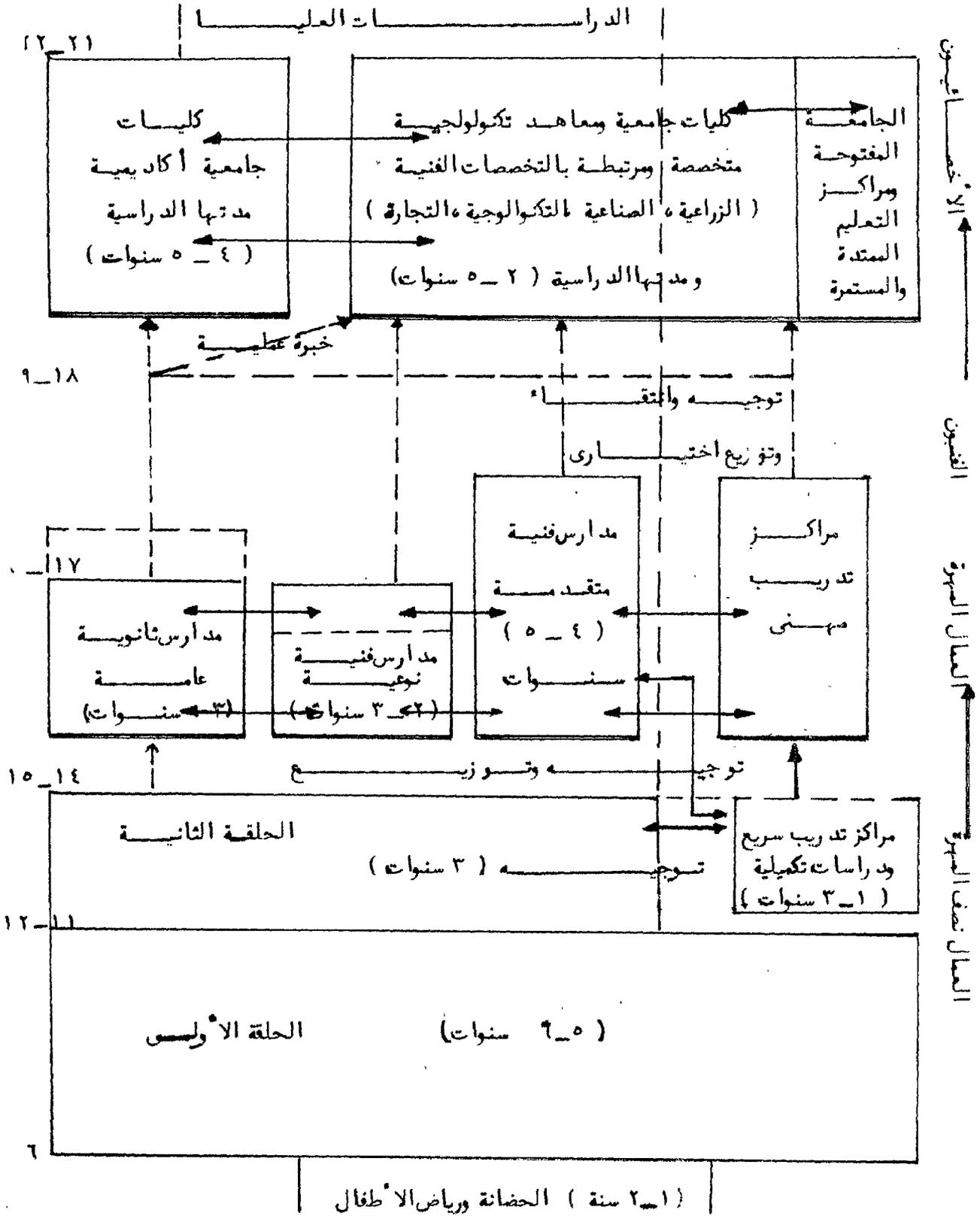
خاصة وأن هذه الهياكل ليست صيغة مقدسة مهما تقادم تاريخها، بسبل هي أدوات لترجمة فلسفتنا التربوية بتغير بتغير رؤيتنا ومطالبنا من التربية و نظم التعليم، فمن غير المعقول أو المقبول أن

ندخل القرن الحادى والعشرين مكبلين بهياكل تعليمية ذات مسارات مغلقة وأخرى مفتوحة تصرخ بالتميز ولا تتكافأ فيها الفرص للجميع، بل لابد من هياكل تعليمية مرنة تكون ترجمة صادقة لديمقراطية التعليم وما تنادى به ثقافتنا العربية الإسلامية من الدعوة للعلم وتيسير فرصه.

وتتحقق هذه المرونة بأن يكون هناك " تعليم أساسى مشترك " لكل المواطنين تشكل الثقافة التكنولوجية أحد أركانها ، ثم يليه تعليم ثانوى مرن مفتوح القنوات والمسارات الأفقية بين أنواعه وبرامجه المختلفة من عام وفنى ومهنى وشامل ، يسمح فيه بسهولة الانتقال، يُعد للحياة والمواطنة وبدايات المهنة ويرسى الأساسيات والخبرات اللازمة لمواصلة تعليم أعلى ، ثم يليه صيغ متنوعة ومتعددة من مؤسسات ومعاهد التعليم العليا ذات السنتين والأربع سنوات والجامعات ، يضم كل منها برامج مختلفة متنوعة ومتغيرة فى مددها وكيفيةها وفقا لحاجات المعلمين والمجتمع - غير ثابتة - يمكن التحرك الرأسى إليها من كل أنواع التعليم الثانوى أو مراكز التدريب المهنى أو التعليم غير النظامى، كما يمكن التحرك الأفقى بين لأنماطها وبرامجها على اختلاف أنواعها.

أى أن تكون بنية التعليم مرنة ومفتوحة المسارات والقنوات بين مختلف المراحل والتخصصات كما يتضح من الشكل التالى:

شكل رقم (١٣) يوضح بنية تعليمية مرنة مقترحة، (متعددة المسارات ومفتوحة القنوات) :



٢- فتح أبواب التعليم لجميع الراغبين :

القضية الجوهرية التي تلح علينا منذ أربعينات القرن العشرين، وقد آن لنا أن نحسم هي : هل نفتح أبواب التعليم أم نغلقها أمام جميع الفئات العمرية ، وليس فقط من هم في سن الدراسة ؟ أى أن نأخذ بسياسة الباب المفتوح أم المغلق ؟ ، ومعنى آخر : هل تتحقق الفرص المتكافئة أمام الجميع صغاراً وكباراً وفي أى مكان ، أم ماذا ؟

والإجابة هي ضرورة فتح أبواب التعليم لجميع الراغبين من مختلف الأعمار ، خاصة وأن هناك بعض الأمور التي أصبحت محسومة بفعل متطلبات العصر الراهن ، ولا يختلف عليها انسان في ضرورة توجيه التيارات في تعليمنا الوجهة الصحيحة، تلك التي تجعل من مسارات التعليم مسارات مرنة، تسمح للجميع بالتحرك الرأسي والأفقى ذات معايير قبول مرنة تتسم بالبدائل المتعددة.

نعم قد يكون هناك فائض في خريجي بعض المدارس أو المعاهد أو الكليات ، وقد تكون الأمور قد سارت في الماضي فوضى- إلى حد ما - دون تخطيط أو حساب للاحتياجات من القوى العاملة - بالرغم من إعلان ذلك صراحة في الخطاب السياسى- ، كل هذا مفهوم ولا خلاف عليه ، ولكن الأمر الذى لا يمكن قبوله هو استغلال مشاكل البطالة أو الفيض في بعض نواحي العمل ، أو السعة الفعلية للمعاهد والمؤسسات التعليمية والتي تجاوزت الحد - حتى الآن- ذريعة ومبررا لاستمرار الأخذ بسياسة الباب المغلق بدلا من سياسة الباب المفتوح وبخاصة لخريجي الشهادات الفنية ، وسياسة التضييق في الفرص التالية بدلا من سياسة التوسع ، ليصل الجميع إلى مستوى العلم والتكنولوجيا الذى ينبغي أن يتسلح به أفراد مجتمعنا كله ليوقف على أرض القرن الحادى والعشرين ، وقبل كل هذا تحقيق مبدأ الحق الإنسانى الدائم فى التعليم والتعلم، كما وضع من تجارب وخبرات دول المقارنة وارتفعا نسب المتعلمين و الحاصلين على شهادات التعليم العالى بالمقارنة إلى مجموع السكان ، وكذلك كما ورد فى تقاليدنا العربية والإسلامية وما نجم عنه من المجتمع المتعلم المعلم .^(١)

٣- إطلاق إيجابية الأفراد :

من أهم وأبرز الانتقادات التي توجه للتعليم النظامى تركيزه على الجانب المعرفى على حساب نمو مشاعر الفرد وطرق التعبير عن انفعالاته وتطوير قيمه واتجاهاته بل وعلى حساب نمو مهاراته وكفاياته المهنية أيضا.

وإذا كان المجتمع المصرى يتطلع إلى الدخول إلى القرن الحادى والعشرين كمجتمع قوى قسادر على الإسهام والمشاركة علميا وتقنيا واقتصاديا فى رخاء العالم وتقدمه، فإن التحدى الذى يواجهه المجتمع

(١) أنظر الفصلين الثالث والرابع من الدراسة الحالية.

المصرى في المرحلة الراهنة وبدايات القرن المقبل هو إطلاق إبداعية الأفراد ليتمكنوا من التوصل إلى حلول خلاقية وملائمة لتطلعات المستقبل ، ويقتضى هذا بطبيعة الحال التوجه نحو العناية بالفرد كفرد قائم بذاته أكثر مما هو الحال في الوقت الراهن.

إن إطلاق عنان الإبداعية عند الفرد ، هي الضمان الوحيد لكى يتمكن الفرد من مواجهة عوامل التغيير بالاستجابة المناسبة والطريقة الملائمة ، ولذا فإن أهم الواجبات الملقاة على عاتق المسؤولين لتطوير التعليم بما يتلاءم مع متطلبات المجتمع المصرى هو تحقيق التوازن ما بين التوجه نحو العناية بفردية الطالب وإطلاق إبداعاته، وتحقيق التربية الجماعية الموحدة التى ميزت المجتمع المصرى لسنوات طويلة.

ومن ناحية أخرى فإن المهمة الرئيسية الثانية هى تحقيق الاستخدام الأمثل لوسائل الاتصال الحديثة فى التعلم ليس فى نطاق المدرسة فحسب ، وإنما فى نطاق الحياة إجمالاً ، و بالتالى نقل التعليم من المدرسة والصف المدرسى إلى كافة مجالات الحياة ، وجعل المجتمع المصرى راغباً فى التعليم والتعلم المستمر مدى الحياة.

٤- الأخذ بطرق التعليم الموجه ذاتياً :

تلعب طرق التعليم دوراً كبيراً فى تحقيق الانسيابية ، فطرق التعليم التى تبني على مشاركة الفرد فى نشاطات التعليم، والتى تركز على التعلم الذاتى أو التعلم الموجه ذاتياً، تخلق جواً من الإقبال على التعليم والرغبة فى متابعته ، وسهولة التنقل فيما بين مستوياته وأنماطه ، بخلاف الطرق التسلطية فى التعليم التى تخلق جواً من النفور والابتعاد عنه، ولهذا فإن طرق التعليم فى المراحل التعليمية المختلفة (الأساسى والثانوى والجامعى) ، يجب أن تركز على :

- تعليم مهارات (تعلم كيفية التعلم) *Learning to learn* .
- خلق الدافعية والاتجاهات المناسبة نحو استمرار التعليم والتعلم.
- مساعدة الفرد على تطوير مفهومه عن ذاته كذات متعلمة.

فإذا تعلم الفرد طريقة الحصول على المعرفة عندما يريد، واكتسب المهارات العقلية لتوليدها ، فإن التعليم قبل الجامعى والجامعى يكون قد أسدى خدمة كبيرة للفرد لمتابعة تعلمه فى المستقبل ، ومن البديهي القول أن التعليم قبل الجامعى والجامعى يجب أن يرتب أموراً وبشكل خاص طريقة تنفيذه، بشكل يخلق إحساساً لدى الفرد بأن التعلم شئ مرغوب فيه، وأن له وزناً كبيراً فى تحسين الظروف الحياتية وطبيعة العمل ، وليس كشيء يمكن أن يجزئه لظروف خارجية وأن يخرج منه بأسرع وقت ممكن .

ولذا فإن دور للتعليم قبل الجامعي والجامعي في مجال طرائق التعليم-فيما يهدف إلى تحقيق الانسيابية فيه- هو في تحقيق حاجات الفرد التكوينية والإبداعية وكذلك حاجات المجتمع -، وإذا أريد للتعليم أن يخلق مواطنين قادرين على مواجهة عالم القرن الحادي والعشرين بثبات ونجاح ، وقادرين على التكيف لظروف العالم سريعة التغير.

أى تأكيد أهمية التعلُّم الذاتي، واستحداث بنى وأساليب وطرائق تعليمية جديدة لتنمية التعلُّم الذاتي ، فضلا عن تشجيع جهود المؤسسات التربوية على توفير مواد مرجعية وأدوات تُخدم التعليم الذاتي في التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، مع تنمية البرامج والأنشطة العلمية والتكنولوجية خارج المدرسة والعمل على تحسين الانتفاع بها لإتاحة مزيد من الفرص للتعلُّم الذاتي تحقيقاً لمبدأ التربية المستمرة .

٥- الانتقال إلى نظام تعليمي مستمر مدى الحياة :

- وذلك من خلال العديد من القنوات المتداخلة مثل :
- إتاحة فرص أكبر للدراسة في المؤسسات التعليمية وخارجها .
 - إيجاد دوافع قوية لتعليم الكبار .
 - رفع كفاءة وكثافة البرامج التدريسية وبخاصة التحويلية.
 - إتاحة الفرص للناس للاستفادة من إمكانات المؤسسات التعليمية والتعاون الوثيق بين المدرسة والمنزل.
 - تنوع وتعدد نظم وبرامج تعليم الكبار، والتعليم بالمراسلة^(١)، وإنشاء الجامعة المفتوحة والتوسع في مراكزها الراهنة .
 - إتاحة مرونة الحركة بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي.
 - اعتماد أسلوب حل المشكلات والتعليم الذاتي كأساليب أساسية في التعليم والتعلم .
 - تغيير مدلول فكرة الفشل، وذلك في ضوء مبدأ التربية المستمرة، فهو فشل لمرة أو أكثر وليس فشلاً نهائياً، ومن ثم فتح الأبواب للتعليم والتعلم .

و ينبغي أن تكون أعظم مهمة لأول تعليم يتلقاه الفرد في المدرسة أو على أداء عمل معين، هي تنمية استعداداته للتعليم المستمر، وتوفير الدافع لديه للسير في هذا الاتجاه، حيث أن الإعداد للتعلُّم مدى الحياة داخل أى مجتمع تعليمي، يزيد الطلب على الفرد بصورة أكبر كثيراً منه على التدريب القصير الأجل على مهارة خاصة ، وهو التدريب الذي لا يؤدي إلى تنمية الاستعداد والقدرة على التعلم المستمر ، لذا يتعين على المدرسة أن تعد الناشئة على تحليل المعلومات والانتفاع بها، كما يتعين عليها تنمية قابليتهم للعمل المستقل من أجل نظم تربية وتعليم مستمرة.

(١) كما هو الحال بتجربة اليابان.

٦- توفير خدمات الإعلام والتوجيه والإرشاد عن الفرص

التعليمية :

إذا أردنا أن نجعل من الانسيابية واقعا ملموسا فلا بد من تنمية خدمات الإعلام والتوجيه والإرشاد المتاحة للدراسة ، وبينما تضيق للغاية فرص الاختيار أمام التلميذ وآبائه عند بداية التحاقه بالمدرسة ، فإن فرص التعليم النظامي وغير النظامي أصبحت أكثر تشعباً بتفتح الحياة ، وليس الاختيار صعباً فحسب ، ولكن الأصعب منه شكل الحصول على معلومات عن فرص التعليم المتاحة تسهل توجيه الإنسان لتعليم نفسه .

ورغبة في ضمان المساواة والديمقراطية في الالتحاق بالتعليم لأفراد الفئة العمرية الواحدة أو أفراد الفئات العمرية المختلفة ، نجد أنه ليست خدمات الإعلام والإرشاد مقصورة على التعامل مع فرص تعلم خاصة ولكنها تنشر بين العامة على أوسع مدى أيضاً ، فعن طريق تسجيل الطلبات لمختلف فرص التعليم ، يستطيع إساءة النصيح أن ينمي الوعي بالفحوات في الترتيبات والعوامل المتداخلة والمتكررة، والعوامل الاجتماعية التي تؤثر في تقدم نجاح المتعلم سواء أكانت متصلة بعوائق اقتصادية أو بعوائق زمنية، أو بالحاجة إلى وضع ترتيبات خاصة ، إذ من الناحية العملية توجد غالباً مطالب ينبغي توفيرها للالتحاق ببرنامج تعليمي ، وهذه المطالب قد تكون معلنة أو غير معلنة ، لذا يلزم القيام بخدمات التوجيه والإرشاد والإعلام.

ويستخدم مصطلح الإعلام ، بمعنى الإعلام حول فرص التعليم المتوفرة والشروط المطلوب توافرها للإفادة منها ، ويستخدم مصطلح التوجيه ، ليدل على المساعدة في اختيار التعليم، ولا يتضمن المصطلح هنا : الردع الخارجي أو التوجه الأبوي من أي نوع ، فهو مجرد تعبير للبدائل المتصلة بوضع الدارس، والمنبثقة من المحادثة التي تجعله قادرا على إعطاء قراراته الخاصة بعد التعرف الكامل بقدر الإمكان على العوامل المحيطة ، ويستخدم مصطلح الإرشاد، ليدل على الاستجابة لما يظهر للعيان بعد المحادثة عن المشكلات التي يمكن أن تواجه الدارس عند اختيار طريقه عملياً، أي يجب أن تسعى وزارة التربية والتعليم والهيئات المعاونة والمؤسسات التعليمية الأخرى ، من معاهد عليا وجامعات حكومية وغير حكومية، إلى تأمين وتوفير مرافق للمعلومات حول فرص التعليم والتعلم على جميع المستويات، فضلا عن إنشاء مراكز للتوجيه والإرشاد.

٧- استحداث نظم تقوية أكثر إنسانية وديمقراطية :

إن التقويم يجب أن يكون في كل المراحل والمستويات التعليمية شموليا لمدى تطور شخصية الفرد المتعلم ، ومدى اكتسابه لمهارات تعلم كيفية التعلم ، والاتجاهات المناسبة نحو التعلم، ومفهوم الذات الإيجابي ، وقدرته على الخلق والإبداع، ومواجهة المواقف الصعبة وحلها .

ولتخفيف حدة الانتقاء المعمول به في نظمنا التعليمية ولتحقيق ديمقراطية التعلم الحقيقية لجميع الناس يلزم النظر والاهتمام بعملية التقويم التربوي فتمه ضرورة لاستحداث نظم تقويم أكثر إنسانية وأكثر ديمقراطية ، تعما على تحقيق العدالة بين كل الطلاب ، مع العمل على مراجعة مفهوم التسرب والانتقاء كما نعرفه اليوم .

٨- مراجعة مضمون التعليم قبل الجامعي ومنهجه :

الفلسفة المستقبلية للتعليم يجب أن تدور حول إعداد الإنسان - كل الإنسان - بجميع مكوناته للحياة بكل جوانبها وأبعادها، مما يستدعي مراجعة مضمون التعليم العام ومنهجه، بحيث يحقق هذه الفلسفة ، وتحقيق المرونة في المناهج من خلال وجود بدائل متعددة داخلها ، وذلك لمواجهة الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة للأعداد المتزايدة والمتفاوتة حسب ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، وفي هذه الحالة تدوب الفوارق بين نوعيات التعليم العام وتوجد القنوات بينها وتقترب، وليصبح الاختلاف في الدرجة لا في النوع، ووفقاً لقدرات واستعدادات المتعلم.

مثلا عن ضرورة انتقال محتوى المناهج في التعليم قبل الجامعي من وضعها الراهن إلى محتوى متطور يصلح للقرن الحادي والعشرين وتكون فيه المناهج والبرامج التعليمية :

- أكثر ملاءمة لاحتياجات كل مجتمع وطني ولتطلبات المجتمع الدولي.
- أكثر تناسقا وتلاحماً فيما بينها.
- أكثر توازناً من الناحية الداخلية في ضوء الوقت الفعلي الذي يستطيع كل متعلم تخصيصه لتعليمه.
- أكثر مرونة وأشد قابلية للتكيف مع التغيرات الحاصلة والمستقبلية .
- ربط المناهج بالحياة العملية وتشجيع التعليم المهني بالمدارس .
- الاتجاه نحو تعليم التكنولوجيا في جميع مراحل التعليم العام بحيث تحتفي الحواجز بين التعليم الفني والعام.

و ينبغي أن تظل قيم المعارف المتكاملة زادا في جميع مراحل التعليم ، وأن تظل الإطار المتكامل للتعليم حتى في الدراسات المتخصصة العالية، وحتى لا يدور التخصص في دائرة متبورة، وحتى يدرك المتخصصون ضرورة العمل الجماعي، لتصبح المعرفة في تكامل جوانبها قوة فاعلة، وليست حلية نظرية ، حيث أن المعرفة الإنسانية تنجح نحو التكامل والوحدة قدر اتجاهها نحو مزيد من التخصص.

٩- محم توحيد نقاط الانتهاء ونقاط الانتقال لجميع المتعلمين :

في أي نظام تعليمي يدرك القائمون عليه نقاط الانتهاء ونقاط الانتقال، والتي يلزم أن تكون مرنة وغير موحدة للجميع، ففي نقاط الانتهاء يخرج الطلبة إلى الحياة العملية، ولديهم مؤهل من مستوى معين

وفي نقاط الانتقال قد ينتقل من مرحلة دراسية إلى أخرى، وتبعاً لفكرة الانسيابية تكون في أى وقت، وأحياناً تلتقى نقطة الانتهاء ونقطة الانتقال، فنجد مثلاً أن الانتهاء من دبلوم التعليم الثانوى قد يكون مؤهلاً لسوق العمل أو مؤهلاً للالتحاق بالجامعة.

وفي نقاط كثيرة تتحدد نقاط الانتهاء بعوامل متعددة تبعاً لظروف كل شخص فلا تبقى في حساب نقاط الانتقال ويجب أن تتبع نقاط الانتهاء إتمام مرحلة معينة وذلك كله تبعاً لرغبة الفرد فيما بعد مرحلة التعليم الإلزامى، وقد يبدو أن مرونة نقاط الانتقال من هين الأمور، فالطلاب إما أن ينتقلوا من التعليم الأساسى إلى الثانوى أو لا ينتقلوا، ولكن أى نوع من التعليم فوق الأساسى سيلتحقون؟، بعض الأنواع تقدم تعليماً أكاديمياً وهى بذاتها قناة توصل إلى تعليم أعلى، والنوع الآخر يقدم برامج متجهة مباشرة إلى العمل المهني من نوع آخر، وهنا من الضروري أن تصبح هى الأخرى قناة موصلة وفي أى وقت تشجيعاً للجمع بين التعليم والعمل أو التناوب بينهما أو تحقيق الإسراع.

١٠- استيعاب فئات جديدة هى مبان قديمة:

يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار وجود فئات جديدة من طلاب العلم، ولذا يجب أن نعرف كيف نصيغ نموذجاً جديداً لإعادة توزيع المواد للأغراض التربوية، ولا يصبح المطلوب منا معرفة كم نحتاج من المعلمين والأماكن والتجهيزات للوفاء بطلب التعليم الثانوى أو العالى مثلاً، وإنما ينبغي علينا أن نحدد ما إذا كان المعنى المخصص مثلاً لبني المدرسة الثانوية أو المعهد المتوسط أو الكلية يستخدم بكامل طاقته على مستوى البيئة المحيطة به، في فتح الفرص التعليمية لجميع الراغبين من جميع الأعمار، وما إذا كان المكان الذى سوف تجرى فيه الأنشطة التعليمية المسائية متاحاً فعلاً لوقت كامل، ويستخدم استخداماً أمثل من قبل الذين يسعون وراء تعليماً جديداً.

كذلك يجب دراسة وسائل الاتصال الجماهيرية والتعليم بالمراسلة ومراكز الجامعة المفتوحة، أو أى صيغة مرنة أخرى للخدمات التربوية من صور التعليم بالمنزل وغيره، بحيث يجب أن يتاح أمام الأفراد الراغبين في التعليم والتعلم، تشكيلة واسعة من الإمكانيات المتاحة وأن هناك حرية في اختيار البديل المناسب أكثر من غيره.

وللتمكن من الاستجابة للطلب على خدمات تربوية وتعليمية متنوعة وعالية المستوى، يجب أن تعمل وزارة التربية والتعليم جاهدة على تسهيل استعمال مؤسسات التعليم الرسمية - كما في تجربة اليابان: مدارس الجوكو *Juku - Yobico* كمراكز تعليم وتعلم للسكان المحيطين بها، مما يفهم الصغار ممن هم في سلك التعليم النظامي كمراكز تقوية بدلاً من فكرة مجموعات التقوية والندروس

الخصوصية ، والكبار الراغبين في التحصيل والاستراة ، أى فتح المدارس الأساسية والثانوية والمعاهد والكليات أمام الجمهور فى المساء، وأن يفتح الطريق للمنتظمين فيها نحو التقديم للامتحانات العادية. (١)

١١- إيجاد مسار للتعليم الحر أو الموازى :

لعل جمود نظام التعليم المصرى الحالى - حتى فى بعض الدول الصناعية - هو الذى حدا بالمسؤولين والتربويين إلى التفكير فيما يسمى بالتعليم الموازى، وذلك تعويضاً عن قصور التعليم النظامى فى مواجهة ديمقراطية التعليم ، وفى أساليبه فى تعليم الراسين والمتسرين .

إذ يمكن عن طريق مسار التعليم الموازى - الذى يمثل بدائل التعليم النظامى - إتاحة فرص التعليم لأولئك الذين فاقم قطار التعليم النظامى بقوائينه ولوائحه ، وفى إتاحة فرص أخرى متعددة لمن تركوا الدراسة النظامية لأسباب اجتماعية أو لإخفاقهم فى متابعة نمط الدراسة العادى (٢)، وذلك من خلال الجامعات المفتوحة والجامعات بلا جدران ، ومدارس الفتيان وغير ذلك من المسميات التى فتحت مجال التعليم وفرصه للكثيرين ممن لا يلائمهم ، أو لا يسمح لهم التعليم النظامى للاخراط فيه، نتيجة لعدم مرونته وراحته أو لعدم استيفائهم لشروطه ومتطلباته ، وتقترح الدراسة الحالية ضرورة :

- **إيجاد مسار للتعليم الحر - بمصروفاته** - وهذا المسار يتحرر من الأنماط المتبعة فى

التعليم الحكومى والخاص، وهو تعليم غير نظامى متحرر من شروط السن ومدة الدراسة والمناهج الرسمية وغيرها من الشروط التقليدية، ويفسح المجال أمام المواطنين من مختلف الفئات والأعمار والمهن، وتنوع وتتعدد برامج ومقرراته فى الدراسة النظرية أو العملية أو الفنية أو الثقافة العامة أو الهوايات والحرف والمهن أو التقويم فى فرع من فروع المعرفة حسب رغبات الدارسين .

- تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية بمصروفات ليلتحق بها الذين لم تتح لهم فرص الالتحاق بالجامعات والمعاهد الحكومية، على أن تهتم هذه الجامعات بالعلوم والتخصصات المستحدثة، بحيث تقدم تعليماً أفضل متحرراً من بعض القيود، أو التقاليد أو المناهج المعمول بها فى الجامعات الحكومية .

- التوسع فى نظام الجامعة المفتوحة المتحررة من مختلف القيود كالسن أو المؤهل أو مدة الدراسة وتستهدف مناهج العمل فيها الاستجابة لمختلف الرغبات فى العلوم والفنون والمهارات العلمية والتقنية على اختلاف ألوانها وتتبع نظام التعليم الحر غير النظامى فى مختلف أساليبها ومناهجها.

(١) أنظر تجربة اليابان بالفصل الرابع من الدراسة الحالية.

(٢) أنظر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية بالفصل الرابع من الدراسة الحالية.

١٢- التوسع في أسلوب التدريب التحويلي :

يعطى هذا التدريب فرص للخريج لارتقاء سلم المهارة بمرونة، ويسمح له أيضا باختيار أكثر المهن والأعمال ملاءمة له ويحقق عائدا سريعا للاستثمار، كما يكفل سهولة التكيف مع التغير الحادث من جانب نطلب على القوى العاملة ، مشكلا بذلك كله أحد أهم أساليب تحقيق الانسيابية في واقع التعليم والتدريب، مما يتطلب معه ضرورة الاهتمام والتوسع المستمر فيه ، فبالرغم من أن نشاطات التدريب التحويلي في مصر بدأ من عام ١٩٨٥/٨٦ م بمحافظتي القاهرة والإسكندرية ، وأن تدريب الخريجين يتم دون مقابل على بعض المهن والتخصصات ، إلا أن أعداد المتدربين قليلة جداً بقياس حجم المشكلة ، إذ لا تتحمل ميزانية وزارة القوى العاملة إلا تدريب أعداد محدودة سنويا .

وفي ضوء هذا تقترح الدراسة الحالية ضرورة مشاركة القطاع الخاص بجميع مؤسساته في تقديم العديد من الفرص التدريبية أو تمويله^(١) ، وذلك كنوع من تخفيف العبء على الحكومة ، ومسايرة للتخصص والمهارة المطلوبة في سوق العمل الحر .

١٣- إلغاء العواجز بين مختلف مراحل التعليم ومجالات العمل :

ويتطلب ذلك :

- دمج التعليم الفني والمهني والتعليم العام في كافة مسالك التعليم بدءاً من التعليم الأساسي .
- إنشاء بنى وبرامج تربوية مفتوحة ومرنة .
- مراعاة احتياجات الأفراد التعليمية وتطور المهن والوظائف .
- تحسين نوعية الحياة بتمكين الفرد من توسيع آفقه الفكرى واكتساب قدرات ومعلومات مهنية وتحسينها باستمرار ، وبتمكين المجتمع من استخدام ثمار التقدم الاقتصادى والفنى للصالح العام.

١٤- الانتقال من معادلة الدرجات إلى تقييم الكفاءات :

من الضرورى إعطاء ميادين المعرفة والدراسة والمهارة درجات متكافئة في التعليم والتكويين ، سواء ارتبطت بمقومات الإنسان الفكرية أو المهارات الجسدية - الرياضية أو اليدوية أو التنظيمية أو الفنية أو الإبداعية ، كلها مجالات للتعليم والنمو والمهارة وإشباع الذات، مما يؤدي إلى إثراء المجتمع والدولة في النهاية، وهنا يلزم بالضرورة تحديد مستويات المهارات التي يتطلبها أى عمل - الرخصة لأزولة المهنة

(١) كما هو الحال في واقع التجربة بالولايات المتحدة الأمريكية .

License - خاصة في مجال الصناعة على أن تحدد الكفايات اللازمة لكل منها ، وأن تصاحب هذه المستريات، شهادة مهارات في مقابل شهادة المعلومات .

وبالإضافة إلى القضاء على تسعير الشهادات، بحيث يصبح العمل وحده هو المعيار للقيمة والأجر ، وأن ينتهي إلى غير رجعة نظام تسعير الشهادات وتحديد الأجر على أساس نوعية المؤهل الدراسي ، فهذا هو الذى يخلق السُّعار الجنون للحصول على الشهادات والأوراق الرسمية بأى ثمن .

١٥- إيجاد مسار للتعليم المتناوب :

إن النظرة الدينامية الجديدة للعلاقة بين التعليم والعمل، تدعو إلى إعادة النظر في ذلك الترتيب الحتمى الذى اعتدناه في تقسيم عمر الفرد إلى فترة انقطاع للدراسة تليها فترة عمل الذى قد يستمر مدى الحياة ، هذه النظرة التقليدية لا بد أن تزول وهذا يدعونا إلى التساؤل : لماذا لا نمنح المرء فرصة ثانية وثالثة ليختار دراسة جديدة أو مستقبلا مهنيا مختلفا ؟ أى أن يصبح أمام المرء دائما العديد من الفرض المفتوحة لترك الدراسة والذهاب للعمل أو الجمع بينهما ، أو يعود للدراسة مرة أخرى وترى الدراسة الحالية أنه من الأفضل القيام بالإجراءات التالية :

- أن يسمح نظام التعليم بانقطاع الطالب ثم عودته مرة أو مرات أخرى لمواصلة الدراسة^(١)، إذ أن نمط التعليم في حياة الفرد ليس محكوما بأن يتعلم في السنوات الأولى من حياته مستهدفا الجامعة ، ثم يتبع ذلك مرحلة العمل حتى نهاية حياته ، بل السماح بنموذج آخر إلى جانب ذلك، بحيث تكون حياة الفرد تعليما ثم عملا ثم تعليما ثم عملا وهكذا، خاصة وأنه قد أصبح للتعليم وسائل متنوعة ودروبا متشعبة ومصادر مختلفة.
- أن يتضمن نظام التعليم دورة أو أكثر، تقتضى استعادة الإنسان الخريج من جديد إلى دائرة التعليم، والاطلاع المنتظم والتدريب واكتساب المهارات وتنمية القدرات.
- أن تقام صيغ تعليمية يتم فيها التناوب بين الدراسة والعمل المنتج في مؤسسات العمل المختلفة، بحيث يقضى العامل فترة في مؤسسات الإنتاج ، يعود بعدها للدراسة ، وهكذا دواليك.
- أن تعمل مؤسسات التعليم الثانوى والعالى والجامعى على توفير الدراسة لجزء من الوقت *Secondary and Higher Education Part Time* لأولئك الذين لا يستطيعون التفرغ بشكل تام لفترة زمنية طويلة .

(١) كما هو الحال في تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

- إعطاء المزيد من الفرص لأولئك الذين يتركون النظام التعليمي قبل الحصول على شهادة الدبلوم أو الثانوية العامة، كي يعودوا ويتابعوا مستقبلاً تحصيلهم العلمي ، ومساعدة الفاشلين من قبل في الحصول على الشهادة .
- حفظ حق الطلاب في كل رصيد علمي يحصلون عليه من خلال تطبيق فكرة **الوحدات المعتمدة^(١)** ، و بالتالي في إمكانية استخدامه في متابعة دروسهم أو في تغيير تخصصاتهم الأساسية .
- إضافة الفقرة التالية لقانون التعليم : (**السماح للطلاب بالعودة للدراسة متى شاءوا**) ، أى أن تتاح للطلاب بعد الانتهاء من المرحلة الإلزامية فرصة مواصلة الدراسة، أو الدخول في معترك الحياة العامة، وكذلك فقرة (**من غير أن يقطعوا الأمل في استئناف الدراسة ذات يوم**) .
- أن نضع في الاعتبار أولئك الذين ينقطعون عن الدراسة ويدخلون سوق العمل ويرغبون من جديد العودة للتعليم النظامي ، فعلى نظام التعليم أن يفتح لهم الأبواب وأن يعتبر خبراتهم في العمل عاملاً إيجابياً وليس سلبياً - كما تسود الفكرة لدينا، بل ومتابعة مراحل التعليم من حيث انتهوا .
- السماح بأن يلي المرحلة الثانوية (تعليم عام أو فني) - بصورة اختيارية - طورا آخر يدوم للراغبين بضع سنوات من العمل المأجور أو غيره ، ثم طورا جديدا من الدراسة قد تتغير مدته، وقد لا تكون بالضرورة في الميدان المهني السابق .
- أن تبني المناهج الدراسية والبرامج التعليمية، على أساس أن التعليم شئ يمكن أن يستفيد منه الأفراد ويريدون العودة إليه، وليس كشيء يسعون للخروج منه بأسرع ما يمكن .

١٦- تقديم برامج تمييزية وإمحاكية للراغبين :

يشير التجهيز والإعداد إلى إيجاد الاتجاهات المناسبة ومهارات التعليم المطلوبة للأفراد، من أجل همتهم عقليا ونفسيا للاستفادة من الفرص ، التي يفتحها تطبيق فكرة الانسيابية عبر مسارات التعليم المختلفة ، ودور المؤسسات التعليمية - المدارس والمعاهد والكلليات - تقدم البرامج التجهيزية للراغبين في الالتحاق بها من هم دون المستوى المطلوب للتأهيل والالتحاق بها.

مع مراعاة أن تكون مدة ونوعية الدراسة بهذه البرامج التجهيزية مرنة مختلفة من شخص لآخر تبعاً لمستواه ، وأن تهدف إلى إعداد وخلق الاتجاهات المناسبة نحو الاستفادة من نمط وفرص التعليم المقدمة له ، شأنه في ذلك شأن الحاصل على الشهادات المناسبة.

(١) أنظر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً : السبل والإجراءات الخاصة :

فيما يلي عرض لبعض من السبل والإجراءات المقترحة لتحقيق المرونة والانسيابية بكل من مراحل التعليم النظامي على مستوى التعليم الثانوي والتعليم العالي والجامعي والدراسات العليا ، وكذلك بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي :

أ- إجراءات وأساليب تحقيق الانسياب والمرونة بالتعليم الثانوي :

إن التوصل إلى صيغة مقترحة للانسيابية بالتعليم الثانوي سوف يساعد في القضاء على كثير من مشكلات القبول والتوزيع بهذا التعليم وما في مستوى مرحلته التعليمية، وكذلك بالتعليم العالي والجامعي ، وهي بصفة عامة مشكلات تتصل بالديمقراطية من ناحية وبمستوى الكفاية من ناحية أخرى ، وفيما يلي عرض لبعض البدائل والمقترحات في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الحالية :

أ- إعادة تفسير وتعديل بعض نصوص قوانين التعليم الثانوي :

ويتمثل ذلك في :

- أنه لا بد وأن نفرق بين نظم قوانين التعليم سابقا وحاليا، وأن نفسّر نصوص القوانين وفقاً للزمان المطبقة فيه ، إذ أن هذه النصوص تعتبر بغضبة لو لم تتكيف مع المتغيرات، وأن عظمة القوانين، تكمن في إعطاء الحرية في تفسيرها وفقاً لزمان تطبيقها، فالنصوص الواسعة هي التي تسمح بمرونة التطبيق .

فإذا كانت فلسفة التعليم الثانوي وأهدافه تؤكدان على أنه يُشكّل مرحلة من مراحل التعليم يضمها جميعاً نظام تعليمي واحد ، وإذا كانت هذه المرحلة طبقاً لنص القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ م تهدف إلى : (إعداد الطالب للحياة جنباً إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالي والجامعي ، أو المشاركة في الحياة العامة) ، فإن هذا النص يتضمن أنه من الممكن العودة للتعليم مرة أخرى بعد الانقطاع للحياة العامة .

- العودة إلى تطبيق بعض نصوص القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ والخاص بتنظيم التعليم الثانوي ، والذي أجاز : "إمكانية التحويل في السنتين الأولى والثانية من التعليم الثانوي العام أو الفني أو العكس" ، واشترط لذلك موافقة هيئة التدريس بالمدرسة التي يرغب التحويل منها وأنتى يرغب التحويل إليها ، - مع إلغاء هذا الشرط- ، فضلاً عن حصول التلميذ على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها - الأساسي الآن - ، وألا تزيد سنه في أول أكتوبر على ستة عشر عاماً بالمدراس الثانوية

العلمية - العامة الآن -، وعلى سبع عشرة سنة لطلب الدخول بالمدارس الثانوية الفنية، وأن يكون ناجحاً في امتحان اللغة الأوربية بالشهادة الابتدائية في حالة التقدم للقبول بالمدارس الثانوية العلمية.

- القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ م أجاز الامتحان بالصف الثانى والثالث إذا وجدت أماكن خالية، فتتترح الدراسة الحالية حذف عبارة (أماكن خالية)، وتحقيق ذلك من خلال مدارس مسائية بذات مبانى المدارس الصباحية.

أ- صورة جديدة للمدرسة الثانوية :

وذلك بحيث تعمل هذه المدرسة على تحقيق ما يلي :^(١)

- اعتبار الثانوية العامة مرحلة منتهية، وذلك لفك ارتباطها المباشر بالانتحاق بالجامعة، وبحيث يتم تطوير نظام الدراسة بها، لتصبح مرحلة منتهية تؤهل الدارسين للعمل والإسهام في مجال الإنتاج والخدمات .
- المرونة في قبول الطلاب وفتحها لأكثر من فئة ولأكثر من عمر، بحيث يتم كسر الحواجز بين شرائح المجتمع وفئات العمر، وحتى لا تقتصر المدرسة الثانوية على مجموعة معينة من المتعلمين أو على فئة واحدة من فئات العمر.
- تحرير هذه المدرسة من المفهوم التقليدى للمتعلم وصفاته، ذلك المفهوم الذى يرتبط أساسا بالدراسات النظرية والحصول على الشهادات، أكثر من التوصل إلى مستوى معرفى وعقلى وخلقى يمكنه من أن يكون قوة تجديد وتحديث في المجتمع .
- التركيز على مبدأ الاختيار، واستمرار التوسع في التركيز على وجود مواد اختيارية في الخطة الدراسية بكل من مسارى التعليم الثانوى العام والفنى، والتأكيد على مبدأ الاختيار بين مواد وشعب التعليم الفنى، لمراعاة ميول الطلاب واستعداداتهم وقدراتهم .
- تقليل احتمالات التسرب عن طريق السماح للطلاب الراشدين بالامتحانات - سواء بالتعليم الثانوى العام أو الفنى - بالامتحان في مواد الرسوب فقط، وفتح مرات التقدم للامتحان إلى عدد لا نهائى.

وهي ضوء هذا كله يلزم أن تكون هذه المدرسة، مدرسة خاصة موحدة للجميع تتميز بأنها مدرسة :

- يتلاشى في ظلها الشائيات التقليدية بين تعليم أكاديمى نظرى وتعليم فنى ومهني .
- يتلاشى فيها التمييز القائم بين الصفوف والمستويات الدراسية، وتخف سيطرة الامتحانات التقليدية .

(١) في ضوء الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية.

- تحف سيطرة المستويات التعليمية الأعلى على المستوى الأدنى، لاسيما فيما يتعلق بتنظيم القبول والالتحاق بهذه المراحل.
- تتنوع برامجها ولكنها تتوحد من حيث الدرجة ، مع العمل على إيجاد التناسب بينها وبين برامج المعاهد والكليات التالية ، إذ نتيجة لكثرة أعداد المقيدين وكثرة المقررات يتطلب الأمر نوعا من التوحيد خاصة بعد ظهور مشكلة الخط الفاصل بين برامجها وبرامج المؤسسات التعليمية التي تليها.
- تتسم بالمرونة والحرية في مناهجها ومجالات أنشطتها، ومجالات الاختيار من بين هذه الأنشطة.
- تبني قاعدة عريضة من الثقافة العامة ومن الإعداد المهني بما يضمن التكوين والإعداد المتكامل للفرد، وتأخير التخصص حتى تتوفر قاعدة صلبة لدى الفرد من الخبرات يستند إليها، ويسمح ذلك بالتحرك الأفقى بين الدراسات والمهن المختلفة والمستويات التعليمية إلى أقصى ما تسمح به قدراته، خاصة وأنه قد وضح أهميـار نظم الانتقاء والتخصص المبكر والأسس العلمية التي يستند إليها هذا الاتجاه .
- يمتد نشاطها ليشمل أنشطة أوسع مثل برامج التعليم الموازي وتعليم الكبار المسائية والخدمة العامة والثقافة الجماهيرية.

وهكذا فإن هذه المدرسة ستكون مدرسة ديمقراطية عامة تحظى بقدر كبير ومتزايد من التنوع والمرونة والحركية و الدينامية.

٣- تطوير معايير القبول :

عند غياب مفهوم الانسياب وفتح قنوات الاتصال بين التعليم العام والتعليم الفني والتعليم العالى، أمام متخذى القرار فى سياسة تطوير التعليم الثانوى بصفة عامة، والتعليم الفني بمساراته وتشعباته المختلفة بصفة خاصة ، سوف يتحقق مزيد من التخلف سواء فى التنمية البشرية أو الإنتاج القوى العام، ومن هنا تبرز أهمية فتح هذه القنوات من أجل تخريج عمالة ماهرة عالية المستوى.

وهذا بالطبع يستلزم تطوير معايير القبول المعمول والتوزيع فى قنوات التعليم قبل الجامعى بحيث لا تقتصر على عاملى السن ونتائج الامتحانات، وإنما على اختبارات للقدرات والميول، وعراعاة متطلبات الدراسة فى التعليم العالى ، بحيث لا يسير فى أى قناة من قنوات التعليم الثانوى إلا الطالب الراغب والقادر والمهياً لذلك، ومن ثم تقترح الدراسة الحالية :

٣-أ- إمادة تنظيم عملية الانتقاء للتعليم الثانوى العام والفنى

وعلاقتها بالتعليم العالى :

بحيث يتجه المنتهون من التعليم الأساسى إلى بنى جديدة للتعليم الثانوى، تهدف إلى إزالة العوائق والحواجز القائمة بينه وبين دنيا العمل والإنتاج ، ومن ثم تقضى على الثنائية وتوفر فى بنيتها وتنظيمه قدرا من المرونة يسمح بالتعليم والعمل ويتيح المجال لربط الجوانب النظرية بالجوانب التطبيقية والممارسة العملية، وبهذا تكون فكرة الانسيابية قد حققت درجة من النجاح فى فتح قنوات الاتصال بين التعليم الثانوى بشقيه ، وفى تحقيق التوازن والتكامل بين عناصره الثقافية العامة اللازمة لترشيد قرارات الفرد لمواجهة علم متغير .

٣-ب- إعطاء أوزان معينة لكل مادة دراسية أو عملية :

ضرورة التمييز بين المواد الدراسية فى المرحلة الثانوية وأهمية كل منها بالنسبة للتخصصات الدراسية الجامعية ، كأن تعطى مادة الرياضيات وحدتان أو ثلاث عند احتساب درجاتها فى كليات الهندسة فى حين تعطى وحدة واحدة عند المفاضلة فى القبول بكليات الطب، مع عدم إغفال حق صاحبها فى الحالة الثانية فى القبول أيضا من خلال اختبارات الكلية، هذا ويترك تقدير الأوزان والوحدات للمختصين فى كل قطاع حسب أهمية كل مادة طبقا للتخصصات المراد التقدم إليها .

٤- إمادة النظر الشاملة لموقع التعليم الفنى من المنظومة

التعليمية :

إن النظر إلى مشكلات التعليم الفنى المتعلقة بموقعه فى إطار المنظومة التعليمية - مثل العزوف عن الالتحاق به - يعالج واقعا كما وضع من الدراسة الحالية : باتخاذ إجراءات انتقائية وإزام أعداد كبيرة من الطلاب بالتوجه إليه من خلال آليات تنظيمية كالمجموع الكلى وغيره ، وكان الحل هو أن تمتلئ مدارس ومعاهد التعليم الفنى بالطلاب ، وليس إعادة ترتيب العلاقات داخل هذه المنظومة وتغيير الصيغ والهياكل، لتحل مشكلة العزوف بحل أسبابها ودوافعها، وليكون هناك إقبال على هذا التعليم وليس مجرد (توجيه ودفع إليه) .

فإذا كانت المشكلات والقيود التى تكبل هذا التعليم مرتبطة بمتغيرات عدة ، اجتماعية واقتصادية وتعليمية ونوعية القيم السائدة، الأمر الذى يوجب أن تؤخذ كل هذه المتغيرات فى الاعتبار عند النظر إلى وسائل انطلاق هذا التعليم ليكون أسلوب مواجهة المشكلات متصفا بالشمول إذ أن المدخل لفك أسرار هذا التعليم هو المواجهة الشاملة لا الجزئية ، ولذا فإن الدراسة الحالية تقترح إعادة النظر فى المنظومة التعليمية وموقع التعليم الفنى منها بحيث يتم :

٤-أ- إزالة العواجز والسدود والقيود ومظاهر عدم تكافؤ الفرص

بين طلاب التعليم الفنى وغيرهم :

من خلال افتتاح هذه المنظومة ومرونتها وبنائها في ضوء مطالب التعليم المستمر شأنها شأن غيرها، ويمكن الاستفادة هنا من تجربة ألمانيا في فتح القنوات نحو التعليم الأكاديمي لمن يظهر لديهم الاستعداد الأكاديمي بصورة متأخرة.

٤- ب- إلغاء الثنائية التي تقسم التعليم إلى عام وفني :

وكانه يمكن أن يتم إعداد مواطن ليعيش عصره دون أن يعي حركته التكنولوجية، ويكتسب بعض مهاراتها اللازمة للعيش مع منجزاتها والوعي بفرص العمل في مجتمعه، وهي مطالب لازمة للجميع.

نعم إن المواجهة الصريحة تتطلب وقفة حاسمة أمام قيود هذا التعليم وانقسامه إلى نظري وعملي - عام وفني-، إذ أن هذه الثنائية بقايا ماضٍ وظلال نظم اجتماعية تمثل فترات ولّت لا حياة لها في عصر الديمقراطية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان الذي تعيشه جمهورية مصر العربية الآن، فلم يعد الحل الأمثل متمثل في معالجة جزئية التعليم الفني، بل لابد أن تحل قضية التعليم الثانوي في شموله للأنواع المختلفة ليعاد النظر في دوره وأهدافه وعلاقته بالقرن القادم والتقدم التكنولوجي المتسارع فيه ليصبح التعليم الثانوي بكافة أنواعه إعداداً للحياة والمواطنة وبدائيات المهنة أو مواصلة التعليم الأعلى.

إن ذلك لن يؤتي ثماره ما لم يصاحبه افتتاح للتعليم العالي ليتنوع في مساراته وينفتح في سياسته لتتوافر فيه بكل السعة والشمول مسارات لخريجي برامج وتخصصات التعليم الفني المختلفة، يواصلون فيها رحلة التعليم إلى أقصى ما تسمح به قدراتهم أو ينقطعون ثم يعودون وقتما شاءوا. ^(١)

٥- تحطيم الحواجز بين أنواع التعليم الثانوي العام والفني :

لتطوير أنواع التعليم لتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية للمجتمع المصري، ولإزالة الحواجز بين فروع التعليم وأنواعه المختلفة، ولتحطيم الحواجز بين ألوان التعليم الثانوي وشعبه، حتى يتمكن الطلاب من التحرك الأفقي والرأسي، بحرية تضمن لهم نمو استعداداتهم وقدراتهم وتصلح مواهبهم، تقترح الدراسة الأخذ بأي من المقترحات والبدائل التالية :

- تضييق الفجوة بين مسارات التعليم الثانوي بنوعياته المختلفة .

- وضع تقدير حقيقي للتدريبات العملية عند الالتحاق بالتعليم العالي .

- تنفيذ فكرة المجمع التعليمي.

- الأخذ بنظام المدرسة الثانوية المتنوعة (نظام المقررات) .^(٢)

- الأخذ بنظام المدرسة الشاملة.^(٣)

(١) كما في نظم التعليم العالي والجامعي بتجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) أنظر نظم التعليم الثانوي بتجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

(٣) أنظر تجربة ألمانيا.

وفيما يلي تناول كل منها بالتفصيل :

٥-١- تصنيف الفجوة بين مسارات التعليم الثانوي بنوعياته المختلفة :

ويقتضى ذلك التركيز على وجود مواد مشتركة بين مسارى التعليم الثانوى العام والفنى حتى يتسوى طلاب المسارين فى المستوى الثقافى العام والفرص التعليمية، مع الأخذ بفكرة الفصول الخاصة بالمدارس الثانوية الفنية ، وهى فصول تدرس مناهج التعليم الثانوى العام فى ظل المواد الاختيارية ، ويمكن بعدها التحويل لمدرسة عامة أو التقدم للامتحان مباشرة شأن طلاب التعليم الثانوى العام.^(١)

وتقترح الدراسة الحالية بأن يصمم التعليم الفنى أساسا بحيث :

- يُختار اختيارا حرا ومقصودا بوصفه وسيلة لتنمية مواهب الفرد واهتماماته ومهاراته كى يمارس إحدى المهن بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية أو ليوصل دراسته.
- يَسمح بالانتقال من مجال لآخر داخله.
- يكون مفتوحا أمام الجميع وبكل أنماط التخصص الملائمة فى إطار نظم التعليم المدرسى وخارجها ومع برامج التدريب ، أو بالإضافة إليها بحيث يتيح مرونة الانتقال بين فروع التعليم والمهن والوظائف.
- يُهيئ الفرد لمواصلة التعليم بأن ينمى القدرات العقلية والمهارات والاتجاهات العملية اللازمة.
- يُتيح الالتحاق بأشكال ومجالات التعليم الأخرى فى كافة المراحل ، وذلك بقيامه على أساس متين من التعليم العام فى كافة مراحل التخصص ، وأن يكون جزءا لا يتجزأ من التعليم العام الأساسى لكل فرد.
- يفتح الطريق أمام خريجه للنمو العلمى فى مراحل التعليم العالى والجامعى المتقدمة، وفى الدراسات العليا^(٢)، مما يشعره بمزيد من الاطمئنان نحو مستقبله ومستقبل مهنته ، ويحفزه على بذل الجهد للربط بين علمه وعمله ، أى إزالة الحواجز التى تطرد الشباب عن هذا التعليم.

٥-٢- وضع تقدير حقيقى للتدريبات العملية عند الالتحاق بالتعليم

العالى :

ثبت من دراسة واقع الانسياب بالتعليم المصرى أن المعاهد والكليات الفنية وغيرها من الكليات الجامعية أنها تمل نسبة النجاح فى التدريبات العملية المهنية عند قبول خريجى التعليم الفنى ، مما يدفع طلاب مدارس التعليم الفنى لبذل جهد أكبر وعناية فائقة لتحقيق أعلى نسبة من الدرجات فى

(١) بالاستفادة من تجربة ألمانيا.

(٢) كما فى تجربة ألمانيا، أنظر الفصل الرابع .

المواد الفنية النظرية، لأن محصلة هذه النسب هي التي ستفتح لهم الطريق نحو الالتحاق بالكليات الجامعية ، والتي لا تُعبر بدورها نسبة النجاح في مواد التدريبات الفنية والمهنية اهتماماً ، بأنها تُسقطها تماماً من حسابها كشرط من شروط الالتحاق عند التنسيق وعمليات القبول، ولذا تقترح الدراسة الحالية إعطاء أوزان حقيقية لهذه التدريبات العملية، والتي تفرغ هذا التعليم من محتواه إذا لم تؤخذ في الحسبان عند القبول في المراحل التالية ، فالخبرات العملية شأنها شأن غيرها من المواد إن لم تكن لها أهمية أكبر في ظل الاقتصاديات الراهنة .

وإذا كانت هذه الظاهرة مناقضة لموضوع الدراسة الحالية – الانسياب وفتح قنوات الاتصال بالتعليم العالي – يمكن الاستفادة^(١) بالاتجاه نحو الأخذ بصيغ جديدة ملائمة ومرنة لهذا التعليم لتخرجيه من انغلاقه على مسار واحد ، وانفتاحه على عدة مسارات تعد فيها المواطنين للحياة المتغيرة باستمرار ، كما تعدهم للعمل ومواصلة التعليم العالي.

٥-ج - تنفيذ فكرة المُجمَع التعليمي : Complex of Education

في ضوء الظروف والإمكانات الراهنة تقترح الدراسة الحالية الاتجاه نحو الصورة الأكثر اقتصاداً ، والمتمثلة في صورة (المجمع التعليمي) : حيث يتم تجميع أكثر من نوع من المدارس الثانوية المتقاربة جغرافياً، في تنظيم واحد تحت إشراف إدارة واحدة ، يستفيد من خلالها طلاب كل مدرسة من إمكانات المدرسة الأخرى داخل هذا المجمع التنظيمي - وهنا يمكن التقريب بين مناهج الدراسة في هذه النوعيات من المدارس، بغرض التخفيف من حدة الحواجز بين نوعيات التعليم الثانوي، وتيسير الحركة الأفقية للطلاب، ولا سيما بالنسبة للصف الأول من المرحلة الثانوية - ويمكن التخطيط لتكوين هذه المجمعات خلال فترة زمنية معينة، على أساس أن ينشأ في كل محافظة عدد من المجمعات التعليمية بقدر ما يتوافر فيها من ظروف وإمكانات.

٥-د - الأخذ بنظام المدرسة الثانوية المتبوعمة (نظام المقررات) :

تقترح الدراسة الحالية في ضوء الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية الشروع في إنشاء مدارس ثانوية متنوعة تتبع نظام المقررات^(٢) كبديل للمدارس الثانوية العامة الأكاديمية والثانوية الفنية، و تصفية الثنائية الحالية على مستوى التعليم الثانوي ، والارتفاع بمستوى التعليم الفني لتصبح مؤسساته معاهد عليا متوسطة لإعداد الفنيين لمدة عامين بعد المرحلة الثانوية - كما هو جارٍ بالدراسات التكميلية- في نفس المبني المدرسي.

(١) بالاستفادة من تجربة دولة ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية في اعتماد الخبرة العملية وتقديرها.

(٢) كما هو الحال بتجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

أى تصفية المدرسة الثانوية الفنية لتصبح المدرسة الثانوية المتنوعة أو نظام المقررات بما تقدمه من شمول في دراساتها بديلا لتلك الثنائية ، والسماح بالالتحاق بالمعاهد الفنية المتوسطة والعليا كطريق مفتوح لمواصلة الدراسات الفنية للراغبين دون التقييد بالمجموع الكلى في الشهادة الثانوية.

٥-٥ - الأخذ بنظام المدرسة الشاملة :

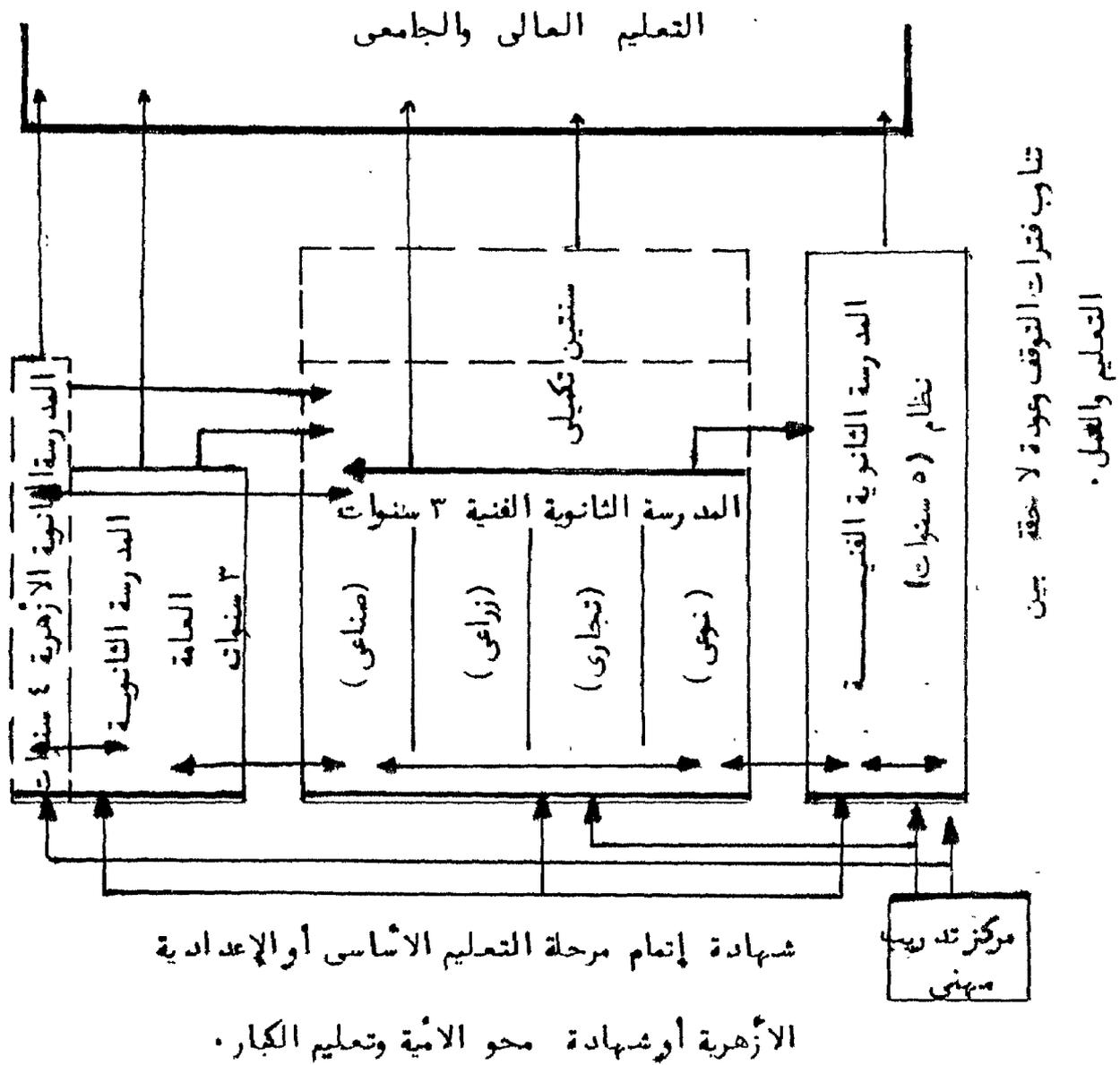
إن السير على طريق الشمول بالمدرسة الثانوية يستلزم التعرض لعدد من الأمور التي من أهمها:

- ١ - حاجة الصف الأول من المدرسة الثانوية إلى التطوير من الزوايا الآتية :
 - وضعه كمرحلة أساسية يتحدد بعدها الاختيار وفق الميول والقدرات .
 - التفرقة القائمة فيه بين ما هو عام وما هو فنى.
 - حاجته إلى قدر من المرونة التي توفر الانتقال الأفقى من نوع إلى آخر.
 - موقعه في بداية المرحلة الثانوية ونهاية مرحلة التعليم الأساسى.
- ٢ - نظم التشعب والاختيار ومحتوى الدراسة فى الصفين الثانى والثالث الثانوى .
- ٣ - الصيغة المثلى للخطط والمناهج الدراسية بما يتفق مع القواعد الحالية (أو ما يستحدث منها) للقبول فى الجامعات.
- ٤ - أن تكون هناك كميات متوازنة من الثقافة العلمية والأدبية والمهنية معاً.
- ٥ - استحداث نظم انتقال للطلبة أفقياً بين الأنواع المختلفة من مدارس المرحلة الثانوية.
- ٦ - وضع تصور شامل لصيغة متكاملة للتعليم الثانوى يتوافر فيها الشمول والتنوع ، تحقق كسر الحواجز التقليدية بين فروع التعليم الثانوى الأكاديمية والفنية والمهنى ، مع تكثيف الدراسات وحصرتها فى مجموعة من المقررات والمواد وطبع تنظيمه الداخلى بطابع المرونة مع الدعوة إلى أن يكون (العمل) ركيزة أساسية من ركائز الدراسة.

٦- نمو بنية مرنة لمرحلة التعليم الثانوى :

تقترح الدراسة الحالية تصورا لبنية جديدة للتعليم الثانوى، تتصف بالمرونة وسهولة الانسياب بين أنماط التعليم الثانوى المختلفة، وتتيح فى الوقت نفسه التناوب بين التعليم والعمل ، وتوفير أكبر عدد من الفرص للتعليم المستمر وبخاصة خريجي التعليم الثانوى الفنى، شأنهم شأن غيرهم من خريجي التعليم الثانوى العام ، وكذلك المنتهين من مراكز التدريب المهنى والراغبين فى صقل مواهبهم وتنميتها بالدراسة، كما يتضح من الشكل التالى :

شكل رقم (١٤) يوضح بنية مرنة مقترحة للتعليم الثانوى (مفتوحة المسارات) :



تعمل هذه البنية المرنة على تحقيق المرونة والانسحاب وسهولة الانتقال من نوع لآخر من

خلال :

- العمل على تعميق نظام المواد الاختيارية وتوحيد منهج الثقافة العامة وتكافؤ أنواع التعليم الثانوى العام والفنى وتوحيد نظام الامتحان .
- إدخال التدريبات العملية والمهنية ضمن خطة الدراسة بمدارس التعليم الثانوى العام وللتقريب بين خطط الدراسة فى التعليم الثانوى العام والفنى بما يحقق المرونة فى الانتقال والتحويل بين النوعين من المدارس.

- ضرورة الالتحام بين أساسيات التعليم الفني والعام أو بين الثقافتين العامة والفنية والمهنية.
- السعى للتخلص من الثنائية القائمة بين التعليم العام والفنى بالعمل بالتدرج على التقريب بين أنواع التعليم المختلفة وإعطائها حقا متساويا في الاهتمام والمكانة .
- الإبقاء على التعليم الثانوى الحالى بأنواعه القائمة العام والفنى مع إدخال التعديلات التالية :

٦-أ- توحيد الصفه الأول :

في جميع أنواع التعليم الثانوى في المقررات والمناهج الدراسية بحيث تكون الدراسة في هذه السنة مبنية على دراسة قاعدة عريضة من المقررات الإجبارية تمثل من ثلث إلى ثلاث أرباع البرنامج الدراسى ، مع إتاحة الفرصة لاختيار باقى البرنامج من بين مجموع المقررات ، وعلى ذلك تشمل المقررات الإجبارية دراسات نظرية ودراسات تطبيقية مهنية .

٦-ب- توحيد منهج الثقافة العامة :

في مواد وبرامجه في كل أنواع التعليم العام والفنى .

٦-ج- تنظيم السنتين الأخيرتين من التعليم الثانوى العام والفنى :

وذلك بحيث :

- يدرس جميع الطلاب مقررات إجبارية في اللغة العربية والأجنبية والتربية الدينية والدراسات الاجتماعية والفنون التطبيقية ، ويختار الطالب مقررات أخرى بحيث تصل جملة ما يدرسه الطالب من تسعة لعشرة مقررات تشكل فيما بينها تخصصا معينا .
- أن تكون في التعليم الثانوى الفنى مجموعة مواد تخصصية تحل محل التقسيمات الحالية للشعب ومثلما هو الحال بنظام الثانوية العامة الراهن يختار منها الطالب مجموعة أو أكثر تشكل فيما تشكل فيما بينها تخصصا .

٦-د- تحقيق التناظر وليس التماثل :

بأن تكون هناك توليفة من مواد دراسية أو أكثر من المواد الدراسية التخصصية بالتعليم الثانوى

الفنى مثل :

- المزج بين الرياضيات واللغات بالنسبة للتعليم التجارى .
 - المزج بين الرياضيات والعلوم بالنسبة للتعليم الصناعى .
 - المزج بين التاريخ الطبيعى والعلوم بالنسبة الزراعى .
- مع تطويعها لمتطلبات الدراسات التطبيقية والعملية لكل نوع من أنواع التعليم الفنى ، وبحيث تتكافأ في مستواها مع مستوى التخصصات في نظام التعليم الثانوى العام، أى إنها تناظرها ولا تماثلها .

٦-هـ - تكافؤ فرص الامتحان :

تكافؤ فرص الامتحان لجميع الطلاب، مما يتطلب بالطبع إعادة النظر في امتحان الشهادة الثانوية الفنية القائمة حالياً في ضوء مطالب هذا التعديل، وبما يتمشى مع تعديل امتحان الثانوية العامة الراهن .

٦-ب- إجراءات وأساليب تحقيق المرونة والانسياجه بالتعليم

العالي والجامعى :

إن عملية إصلاح وتجديد النظام التربوى فى شكله الانسيابى والمرن، لابد وأن تبدأ من قطاع التعليم العالى ، حيث يكون المبادرة فى التجديد الشمولى المرن للنظام، وباعتبار اتصال وانفتاح المراحل بعضها مع بعض وتأثيرها وتأثرها ببعضها البعض ، وبعد استعراض التجارب العالمية فى مجال الانسيابية بالتعليم العالى يتضح مدى الحاجة إلى الأخذ بنظام تعليمى عالى مرن ، ومن أهم الاتجاهات التى يحتاج نظام التعليم العالى فى مصر إلى الأخذ بها لهذه الغاية ما يلى:

١- بنية جديدة مرنة للتعليم العالى والجامعى :

تتميز بما يلى :

١- أ- القنوات المفتوحة :

مفتوحة البدايات والنهايات، متعددة المسارات تتصف بالمرونة، والاستجابة لرغبات الأفراد والجماعات فى المجتمع .

١-ب- المرونة المتزايدة فى هيكل المؤسسات :

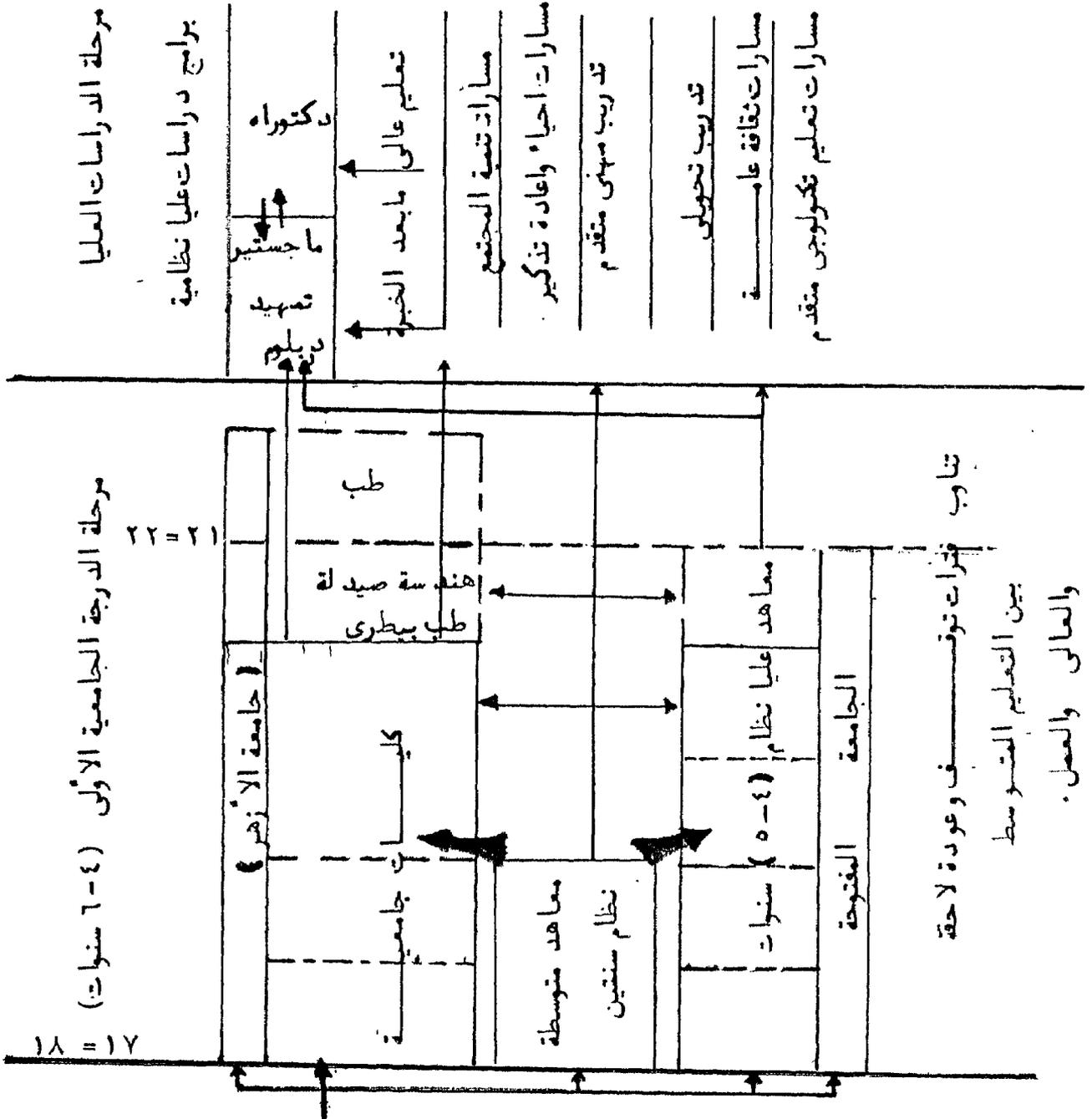
وذلك عن طريق إحداث أنواع متعددة من المسارات والتخصصات والبرامج، تختلف فى صورتها ومحتواها باختلاف الأهداف المرجوة منها، (وهى أهداف تحددها غالباً حاجات الطلاب ورغباتهم ، وكذلك مؤسسات العمل).

١-ج- التنوع والتشعب :

وذلك بتأجيل التشعب لحين الانتهاء من الفرقة الأولى فى كل المؤسسات الجامعية والمعاهد العليا المنتمية إلى مجال معين من مجالات الدراسة ، وكذلك بإعادة النظر فى التخصصات العلمية، وتوليد تخصصات جديدة تستجيب لمطالب التغير السريع فى المعارف العلمية والتكنولوجية فى العالم، ولمطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويوضح الشكلين التاليين المسارات المرنة واتجاهاتها المختلفة بهذه البنية :

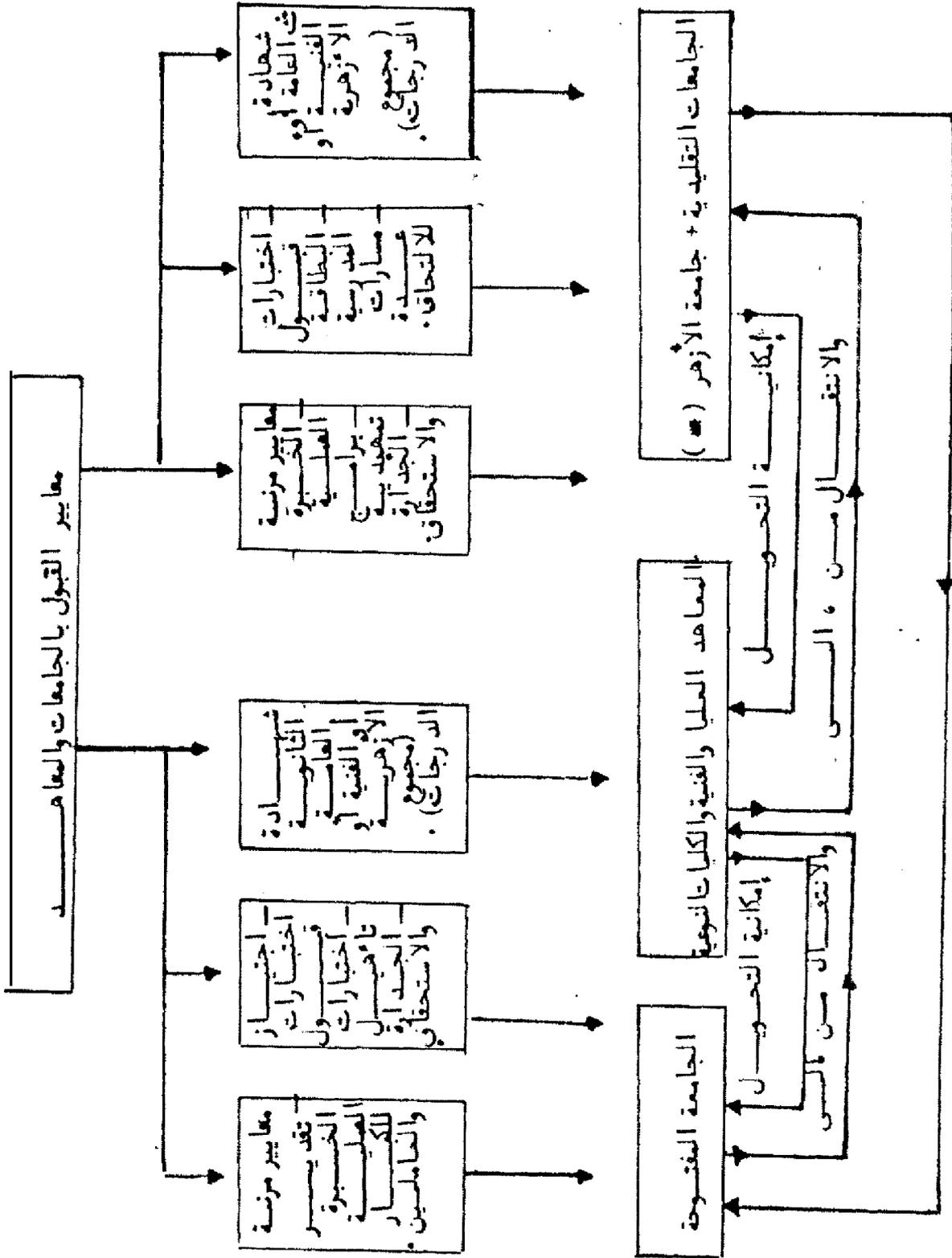
شكل رقم (١٥) يوضح بنية مقترحة للتعليم العالي والجامعي (مرنة ومفتوحة المسارات):

برامج متنوعة من التعليم المستمر (دراسات عليا غير نظامية)



المدسة الثانوية العامة أو الفنية أو الأزهرية أو ما يعادلها
(اعتماد الخبرة العملية بعد التعليم الأساسي كمعيار قبول)

شكل رقم (١٦) يوضح بدائل مقترحة لمعايير القبول بالجامعات والتعليم العالي :



(*) عند الالتحاق بجامعة الأزهر : يراعى تحقيق الخصوصية المطلوبة لنوعية الدراسة ، ومن ثم الوقوف على المناسب للدراسة الأزهرية .

٢- تطبيق معايير قبول والتحاق مرنة :

رغم الدور الذى يقوم به مكتب التنسيق للقبول بالجامعات وخاصة فى إقرار تكافؤ الفرص بين الطلاب فى ضوء المجموع الكلى للدرجات الحاصل عليها الطالب فى المرحلة الثانوية إلا أنه لا يعبر عن القدرات الحقيقية للطالب لأنه يعتمد على المجموع ولا يهتم بالميل أو الرغبات ، أيضا أثبتت التجربة أن هذا المعيار يحتاج إلى معايير إضافية فى بعض الكليات التى تحتاج إلى مهارات وقدرات معينة وقياس الموهبة البشرية والاستعداد الطبيعى والقدرات الخاصة لكل طالب.

٢-أ- من هو الطالب المتعلم ؟ :

وترى الدراسة الحالية أن الطالب المتعلم هو من تتوافر لديه القدرة - الجدارة - والمقصود بكلمة الجدارة (الشخص المناسب لطبيعة ونمط التعليم المقدم أيا كان مستواه ودرجته) ، مع ملاحظة أن أساس الوصول لمعيار الجدارة ليس عملية تصفية، وإنما أن يكون القبول فى أى كلية أو مؤسسة تعليمية جامعية قاصرا على القادرين على متابعة الدراسة فيها، أيضا من المهم فى القبول ليس (رغبة الطالب فقط) ، وإنما تحديد الدراسة التى تناسب ومقدرة الطالب، فعالما ما يختار الطالب دراسة معينة بتأثير من عائلته أو من المجتمع لاعتبارات اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، مما لا صلة له بإسكاناته وقدراته ، و بالتالى قد لا يوفق الطالب بدراسته أو لا يبدع فيها .

٢-ب- بدائل متعددة من معايير القبول :

فى ظل فلسفة الانسيابية فى التعليم يجب أن تكون معايير الالتحاق والقبول متعددة ومتنوعة تنسجم بالمرونة كما يلى :

ب-١- مجموع درجات الشهادة الثانوية :

تعتبر شهادة الثانوية شهادة قائمة بذاتها شأنها شأن المراحل الدراسية الأخرى، الأمر الذى يطلب من الجهات المعنية بهذه الدراسة إعداد امتحاناتها العامة بنفسها وفق هذه الرؤية، وليس على أساس اعتمادها لغرض القبول فى الجامعات، مع مراعاة أن تطلق حرية الالتحاق للطلاب دون التقييد بسنة الحصول على الشهادة الثانوية ، أى دون التقييد بشرط السن .

ب-٢- البطاقة المدرسية :

من الضرورى الاعتماد على السجل التراكمى (البطاقة المدرسية) كمعيار للقبول وعدم الاكتفاء بالامتحانات ، أى ضرورة اعتماد مبدأ (التقدير التراكمى) أو ما يطلق عليه مبدأ درجات السعى للطالب أثناء مرحلتى الدراسة بالتعليم الأساسى والثانوى وتوصيات المعلمين كما هو معمول به فى نموذج الولايات المتحدة الأمريكية ، ويقصد بدرجات السعى : معدل مجموع الدرجات التى يحصل عليها الطالب فى جميع المواد أثناء سنوات الدراسة السابقة ، وليس خلال السنة الأخيرة من دراسته ، وهذا

يضمن الرصانة العلمية وعدم التلاعب ويتفق مع أساليب التربية الحديثة التي توصى باعتماد طرق التقويم المستمرة .

إن الأخذ بالبطاقة المدرسية سيكون له مردودات علمية واجتماعية عديدة منها :

- القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية التي لا نرى لها وجودا في الدول المتقدمة .
- القضاء على ظاهرة تمايز المدارس حيث ستكون المدارس متساوية من حيث التقويم والنتائج .
- القضاء على التوترات النفسية التي تسببها الامتحانات العامة لكونها الفرصة الوحيدة التي تحدد مصير الطالب ومستقبله الدراسي .

٢-ج- امتحانات تمييزية وتأهيلية :

و التي يمكن أن تتخذ أيا من الأشكال التالية :

- مسابقة اختبار يتم بها اختبار القدرات والمهارات وقياس الاستعداد لدى المتقدم .
- امتحان تأهيلي لكل كلية أو امتحان تمهيدى أو معادلة يكون لها مقياس عيाम بالنسبة لكل كلية، ويكون ذلك هو الأساس ثم يأتي مجموع الطالب في الثانوية كعامل ثانى وليس الأول في دخول الكليات .
- ٣- تنظيم الجامعات لامتحانات قبول خاصة بكل قطاع من قطاعها ، مثلاً أن تعقد كليات الطب اختبارات في العلوم الطبية لمعرفة اتجاهات وميول الطالب ، وأخرى في العلوم الهندسية بكليات الهندسة ، وثالثة باللغات الخ، وأن يكون ذلك بغض النظر عن نتائج الامتحانات العامة في المرحلة الثانوية أو اعتمادها مناصفة معها .

٢-د- تقديم برامج تمهيدية وامتداد نتائجها :

مع سياسة الباب المفتوح في القبول يجب تقديم إجراءات خاصة لزيادة كفاءة العملية التعليمية تجاهه الاحتياجات المترتبة على تدنى مستويات البعض مثل تقديم برامج تمهيدية وتحضيرية (مسار للبرامج التمهيدية) والتي لا يسمح للالتحاق بالبرامج العادية إلا بعد اجتيازها لمن هم دون المستوى وهذه من الضوابط التي يجب إعلانها والتمسك بها .

٢-هـ- تقييم الخبرة العملية وامتدادها :

إن الخبرة العملية يجب أن توضع في الاعتبار، بحيث تكون تعويضا لعدم إكمال الفرد للمدرسة الثانوية ، ويستطيع طلاب الخبرة من الشباب والكبار العاملين الالتحاق بالمعاهد العليا والجامعات بناء على نتائج اختبارات للاستعدادات، واختبارات للقدرات اللازمة للتخصص الدراسي المرغوب، وهذه الاختبارات لتوضيح مقدرة الطالب الفكرية والتنظيمية لمتابعة الدراسة الجامعية وذلك دون التقيد بما أحوز من شهادات مدرسية سابقة ، وهذا بالطبع سيؤدى إلى الإقلال من أهمية امتحانات الدراسة الثانوية التي لا

علاقة لما بأسس قبول الطلبة في الجامعات والتخلص من سلبياتها وعدم موضوعيتها ، كما أنه سيتيح للجامعات فرصاً، لتحديد نوعية الطلبة الذين سيُقبلون فيها وفق شروطها ومواصفاتها الموضوعية للدراسة، بالإضافة إلى تحقيق مبدأ العدالة و تكافؤ الفرص للجميع .

وهذا فإن القبول بأى كلية أو معهد يكون قاصراً على القادرين على متابعة الدراسة فيها وعلى الذين يريدون أن يتعلمون تعليماً عالياً من نوع ما حيث يدرسوا شروط القبول فيه وأن يهيئوا أنفسهم له وأن يعدوا أنفسهم للامتحان ، فإذا نجحوا أصبحوا مهينين للقبول ،وعلى طالب الثانوى أن يحمل معه بطاقة تعليمية توضح ما أتمه من دراسة، فإذا ما أتم مجالات معينة ، وإذا ما استوفى امتحان القبول في الكلية ، يمكن استيفاء هذين الشرطين من دخول الكلية التي قبله، وبهذا تتحقق شمولية التعليم للمتعلم ويتحقق الاختيار وهو (غير موجود في الوقت الحاضر إلا لمن يحرز درجات عالية في الامتحان) ، أما الاختيار لغير هؤلاء فهو غير موجود شكلاً .

ولتحقيق كل ما سبق تقترح الدراسة الحالية :

- إقامة نظام للتوجيه المدرسى والتربوى : يبدأ هذا النظام منذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسى ويمتد عبر المرحلة الثانوية فالجامعة ، ويكون أساساً لتوجيه الطلاب توجيهاً اختيارياً ، ولكنه مؤيد بالاختبارات العملية نحو فروع الدراسة الجامعية التي تؤهلهم لها قابلياتهم، وقد يستلزم الأمر إجراء اختبار خاص لكل من فروع الدراسة الكبرى يجتازه الراغبون في فروع الدراسة العليا المختلفة ويتم في ضوءه اختبارهم لهذه الغاية.
- توفير مسارات متعددة للالتحاق .
- تبنى مسارات تعليمية مرنة، وذلك بإتاحة الفرص أمام الراغبين في مواصلة الدراسة الجامعية عن طريق تبنى خطط مرنة سواء في المسارات أو التخصصات أو المقررات.
- إنشاء مراكز للإعلام والإرشاد التربوى.

٣- الأخذ بنظام الساعات المعتمدة:

يسمح نظام الساعات المعتمدة باحترام شخصية الطلاب والدارسين بإعطائهم حرية الاختيار وتعويدهم على ممارسة تلك الحرية، فضلاً عن أنه يسمح بمراعاة الاختلاف والتفاوت في القدرات الذهنية، ومن هنا تقترح الدراسة الحالية نحو الأخذ بهذا النظام كلما توافرت شروط وإمكانيات تطبيقه ، خاصة وأنه يتميز بما يلي :

٣-أ- خاصية المرونة :

يمكن الحذف أو الإضافة من المقررات الاختيارية دون تغيير في متطلبات التخرج، ويكون العبء الدراسى مناسباً لقدرة الطالب، نظراً لأن الطالب يختار العيب الذى يأنس في نفسه القدرة على حمله،

فضلا عن أنه يسمح للطالب بالتخرج في أي وقت يُتم فيه دراسة متطلبات التخرج (أى تحقيق الانسياب والأخذ بنموذج الإسراع).

٣-٢- الأخذ بمنصوب التسجيل المبكر :

إمكانية الأخذ بالتسجيل المبكر للفصل الدراسي القادم ، والذي ينتهى فيه الطالب من التسجيل المبدئي للمواد قبل الاختبارات الفصلية للفصل الدراسي السابق.

٣-٣- الحذف والإضافة للمقررات :

يسمح للطالب بحذف مقرر أو أكثر في الفترة التي تحددها الأنظمة والتعليمات الجامعية ، وكذلك إضافة مقرر أو أكثر.

٣-٤- الانسحاب والتأجيل :

يتيح انسحاب الطالب من دراسة المقرر الذي قام بتسجيله واستمر في دراسته، حيث يسجل المقرر في سجل المتابعة ويرصد أمامه علامة منسحب، وإن كان يشترط لقبول الانسحاب عدم تجاوز نسبة الغياب المقررة حسب اللوائح والنظم الجامعية المنظمة لذلك، أى أنه في حالة تعرض الطالب لظروف تعوقه عن الاستمرار في دراسة المقرر اضطراريا يجوز له الانسحاب منه، فضلا عن إمكانية تأجيل الطالب للدراسة بالكلية - لفترة لا تزيد عن فصلين دراسيين فقط خلال فترة الدراسة بالجامعة، أو لفترة قصوى قد تزيد عن ذلك ويحد أقصى أربعة فصول دراسية- فضلا عن أنه يجعل من الطالب محورا أساسيا للعملية التعليمية ، إذ يركز على الخبرات التي تنمي ذاته وشخصيته، ويمكن الاستفادة بهذا النظام في :

- إمكانية إتاحتها لقدر أكبر من المرونة الحركية بين الأقسام والكليات .
- إعطاء فرصة أكبر للطالب في اختيار المجال الدراسي وما يرتبط به من مقررات دراسية ومنحه الحرية الكافية في الاختيار ، والمضى في مجال تخصصه بالمعدل الذى يناسب قدراته واستعداداته .
- اختيار العبء الدراسي الملائم لقدرات الطالب وإمكانياته ، ومراعاة ظروف الطالب العلمية والنفسية.
- إتاحة الفرصة للدراسة المركزة في التخصص والتغلب على الجمود في المقررات ومحتوياتها بما يكفل سد الفجوة بين التطور المعرفي والتعليمي والإسهام في تنويع مصادر المعرفة.
- توليد الدافع الذاتي لدى الطالب ومراعاة الفروق الفردية.

ولذا تقترح الدراسة الحالية البحث عن إمكانية إدخال نظام الساعات المعتمدة^(١)، كنظام يسمح بنمو شخصية الطالب ونضجه، وفي الوقت نفسه يعمد إلى التعديل والتطوير الشكلي والنظامي، الذى يكفل قادرا ملائما من المرونة وحرية الحركة بالنسبة للطلاب .

(١) كما هو معمول به في الجامعات الأمريكية، وليس بالضرورة تنفيذه بخذافيره ، إذ تأمل الدراسة الحالية أن تتم خطوات الانتقال إليه في ضوء دراسات مستفيضة ، يحدوها الالتزام بجوهر فلسفة نظام الساعات المعتمدة .

٤- تحقيق المرونة العلمية :

وذلك بالأخذ بالأساليب والإجراءات التالية :

٤-أ- إزحاء وتيرة المرونة الأكاديمية :

وذلك ضمن الحرم الجامعي إزاء عوامل التغيير التي تحيط بالوجود الإنساني عامة وبالمجتمع خاصة ، ليتمكن هذا الحرم من التلاؤم مع هذه العوامل في صيغ وأشكال ومهام العمل العلمي ، وبينها تطوير نمط هذا الحرم ليتابع مسؤولياته على أفضل وجه، كتطوير صيغ الجامعات كي تأخذ أنماطا تنموية - أى جامعة تنموية *Developmental University* توفر حقا بيئة مناسبة لتطوير الأجيال الشابة، وفق نوعية رفيعة المستوى تتسم بالفضول العلمي والانفتاح الفكري والمبادرة الحضارية.

٤-ب- تعزيز الديمقراطية العلمية :

بدءا من إثناء الحرية في التعبير عن الحقيقة ونشرها، الأمر الذي يقود إلى إقصاء الشك في شمولية وتكامل الفكر الأكاديمي وارتباطه بالواقع ، مع إيقاظ للروح العلمية الداخلية،و التي تشكل الحافز الرئيسي لتقدم المعرفة .

٤-ج- حرية التعليم والتعلم للقادرين على متابعة التخصص المرغوب :

لابد أن تحقق الجامعات والمعاهد العليا حرية الفكر والتعليم، وتتيح حرية طلب العلم لكل من يطلبه وفي أى وقت يطلبه ولأى نوع -تخصص- من التعليم مادام قادرا عليه، وهذا يتطلب تغيير أساليب التعليم والمناهج ونظم الامتحانات بما يحقق إعمال الفكر وحرية الاختيار بين بدائل متعددة، وتحرر العقل من النماذج التقليدية والقوالب الفكرية والعلمية المغلقة وينمى الخيال العلمي ويفتح آفاق المستقبل باستنباط أفكار جديدة وابتكارات علمية حديثة.

٤-د- تبني صيغ للتعليم والتعلم الذاتي :

أى ضرورة اللجوء إلى استخدام أدوات تكنولوجية في التعليم، مثل المراجع المرجحة والكمبيوتر والاستخدام الواسع لشبكة الإنترنت والتي تحوى فيض كبير من المعلومات ، وعن طريقها يستطيع المتعلم وحده التقدم في الدراسة بالسرعة أو البطء الذى يتناسب مع قدراته وإمكانياته .

٤-هـ- الجمع بين التخصصات العلمية وإقامة معابر بينها:

بحيث يتنوع التعليم من حيث تداخل وترابط التخصصات فيعد الطالب ليكون قادرا علميا وعمليا واجتماعيا وتكنولوجيا على مواجهة ما يستجد من مشكلات عصرية ، ومن المعروف أن هذه القدرات كلها مطلوبة ، فالطبيب مثلا يحتاج للمقدرة العلمية والتكنولوجية إلى جانب المقدرة الطبية.

ولا يقتصر الأمر على هذا الترابط والتداخل بين التخصصات والدراسات والمواد ، بل يتجاوز ذلك إلى ضرورة تحقيق المرونة في الانتقال والتنقل بين الفروع والتخصصات، حسبما يستبين من قابليات الطلاب والباحثين، ومن حاجات سوق العمل وما يستجد منها ، وما يتطلبه ذلك من إقامة معابر بينية بين أنواع الدراسات المختلفة، ومن وضع صيغ للتوجيه والإرشاد.

٤-٥- خه المعاهد العليا إلى الجامعات:

بحيث تكون هناك وسيلة لتحقيق الارتباط بين المعاهد المتوسطة والعليا وبين الكليات القريبة منها بحسب تخصصاتها ، وبحيث يترابط الإشراف على التعليم والأعمال العلمية مما يتيح معه سهولة انتقال الدارسين فيما بينها، فضلا عن معادلة الدرجة العلمية بالمعاهد بالدرجة المناظرة لها بالكليات الجامعية مع جواز فرض دراسات تكميلية أو أعمال تكميلية عند القيد في الدرجات الجامعية الأعلى في ضوء ما تقرره الجامعات والكليات المعنية.

٤-٦- تحقيق التعاون بين الأقسام والكليات :

إن أى دور يمكن أن تلعبه الجامعات في تحقيق الانسيابية في التعليم في المستقبل ، لا يمكن أن يتم بشكل فعال إلا إذا تم الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحقيق التعاون والتنسيق بين كليات وأقسام الجامعة الواحدة لتكامل جهودها في تطبيق فلسفة التعليم المستمر، وتحقيق المرونة في الانتقال فيما بينها من خلال السبل التالية :

- إقامة اتحاد إدارى شبكى بين الكليات والجامعات والمعاهد، يساعد في تحقيق سهولة الانتقال من مؤسسة تعليمية إلى أخرى، ويضمن تحقيق التكافؤ ودون صدد الرغبات.
- إتاحة قدر مشترك كبير وأساسى بالجامعة على اختلاف التخصصات ، وتقسيم التعليم الجامعى إلى أقسام بدلا من الكليات، وتطوير المجلس الخاص للتنسيق والقبول والتحويل في كل جامعة وكلية ليرتبط مباشرة مع المكتب الرئيسى.
- إنشاء دوائر متخصصة من مثل : دائرة القبول ودائرة التحويل ودائرة الدراسات الخارجية أو دائرة الدراسات غير المنفرغة أو دائرة الدراسات بالمراسلة أو دائرة الدراسات الحرة.

وإذا لم تقم الجامعات في تنسيق جهودها ومقرراتها وبرامجها، وتيسير الانتقال بين تلك البرامج والمقررات التى تقدمها المؤسسات الأخرى التى تعمل نحو نفس الهدف ، فإنها - أى الجامعات - لن تستطيع من الاستمرار فى التستر وراء شعار الحرية الأكاديمية، بلجأه الضغوط الطلابية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وإرضاء الطموحات، ومن ثم القبول على التعليم والتعلم برغبة تحقق الاندماج والتفاعل الحقيقى بين الطالب والعملية التعليمية فى الجامعة.

٥- تناوبية الدراسة والتعليم الجامعي :

وذلك من خلال الأساليب التالية :

٥-أ- إفساح المجال للانقطاع والعودة:

أى فتح المجال للانقطاع عن الدراسة فى أى وقت يشاء والعودة إليها فيما بعد، وأن يكون ذلك ضمن حدود زمنية معقولة، بحيث يفسح هذا الإجراء المجال أمام الطلبة لأن يمزجوا ما بين الخبرة النظرية والخبرة العملية ، على اعتبار أن من يترك التعليم العالى لجزء من الوقت يدخل فيه إلى سوق العمل، كما أنه يفسح المجال للطلاب أن يحل مشكلاته المادية لكي لا تقف عائقا أمام تعلمه العالى أو الجامعى أيا كان.

٥-ب- اختبار هذه المرحلة مفتوحة البدايات والنهائيات:

بحيث يتم مثلا إفساح المجال لطلبة الكليات والمعاهد ذات السنتين الدراسيتين فى مواصلة تعليمهم الجامعى فورا ، أو العودة إليه بعد الانقطاع فترة زمنية، ونظرا إلى أن عددا كبيرا من خريجي هذه المعاهد يشككون العمود الفقرى لقوة العمل، فإن رجوع أعداد منهم للتعليم الجامعى بعد فترة ما من العمل يُطعم التعليم الجامعى- ذو الطابع النظرى- بخبرة عملية ممتازة ، فضلا عن إعادة تأهيلهم المستمر لمتطلبات القرن الحادى والعشرين.

٥-ج- إتاحة الفرصة لطلاب الخبرة :

ينبغى إتاحة الفرصة لمن يمكن تسميتهم بطلاب الخبرة ، وهم ممن يمارسون أعمالا معينة فى قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى، ويرغبون فى متابعة التقدم فى مجال عملهم، أو تغيير هذا المجال إلى مجال آخر مختلف عنه أو متصل به ومستحدث.

٥-د- الأخذ بنظام الدراسة لبعض الوقت :

وهذا يستلزم أن تعمل مؤسسات التعليم الجامعى والعالى على:

- فتح الباب على مصراعيه لفئات جديدة من العمال والكبار والدارسين لبعض الوقت للذين لا يستطيعون التفرغ بشكل تام لفترة زمنية طويلة .
- إعطاء ذوى الخبرات العملية مقررات متقدمة وتقديم برامج خاصة تلائم كل فئة منهم.
- تقديم مقررات إثراء وإغناء وإحياء وإعادة تدريب للعمال ذوى المستويات المهنية المختلفة.
- تنويع المقررات من حيث بنيتها ومددها وطبيعتها إعطائها للطلاب، وأن تتصف ببرايجها بالمرونة وتعدد المشارب بحيث تحقق إمكانية التناوب بين فترات الدراسة وفترات العمل فى إطار تعليم مستمر ومتجدد.

٥-هـ- فتح مسارات للدراسات الحرة بالجامعة :

تتقترح الدراسة الحالية إنشاء مسارات للدراسات الحرة بالجامعات المختلفة ، والأخذ بهذه الفكرة وتطبيقها في مؤسسات ومعاهد التعليم العالي كذلك لمقابلة الرغبة المستمرة لدى الأفراد في الاستزادة بالعلوم والمعارف المختلفة.

٦- اذنتاج مؤسسات التعليم العالي والجامعى على حالة العمل :

ويتم ذلك من خلال الأساليب التالية :

٦-١- اذنتاج المؤسسات الجامعية على المؤسسات الخدمية والإنتاجية :

إدخال نظام التدريب في مؤسسات العمل والإنتاج^(١)، بحيث يقضى الطلاب فترة معينة خلال سنوات دراستهم الجامعية للتدريب بالخارج على أهم ما يستجد في مجال تخصصهم، ومن ثم إشراك المؤسسات الإنتاجية المختلفة في خطط وبرامج التعليم الجامعى واضطلاعها بالقسط اللازم من التدريب للعاملين حاضرا ومستقبلا عن طريق التعليم الجامعى والعلى نفسه أو في مواقع العمل والإنتاج نفسها .

أى إيجاد المرونة الكافية في المؤسسات التعليمية بما يسمح من التدريب العملى والميدانى في مواقع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث لا يكفى مثلا أن يتم التدريب العملى في كليات الهندسة على ما يجرى في المختبرات والورش ، وإنما لابد وأن يمتد إلى مواقع النشاط الصناعى كجزء لا يتجزأ من مقرراته وبرامجه الدراسية ، بحيث يصبح للمهارات المهنية معنى اجتماعى في إطار التعامل مع المؤسسة وما يرتبط بذلك من خبرات إدارية وتنظيمية ومشكلات تطبيقية.

٦-٢- إزشاء كلياتها على متوسطة محلية :

أى الأخذ بالنظام المعروف باسم الكليات المتوسطة أو كليات المجتمع^(٢)، بحيث تنشأ كلية مجتمع في كل مدينة كبرى من مدن المحافظات تكون مهمتها قبول الراغبين من خريجي الثانوية العامة أو الفنية من أبناء القرى والمدن الصغيرة داخل زمام المدينة الكبرى، وتوفر لهم دراسات في المستوى الجامعى مدتها سنتين في أحد التخصصات المرتبطة باحتياجات الإقليم، وتؤهلهم للعمل فنيين في المؤسسات الصناعية أو الزراعية أو التجارية، أو في المؤسسات العملة في مجال السياحة والفندقية وغيرها ، ويمكن للراغبين من خريجها مواصلة الدراسة الجامعية، وفق قواعد أكاديمية مناسبة ومرنة في أقرب كلية جامععية من موطن إقامتهم ، وبعض مزايا ذلك أنها :

(١) كما هو متبع في نظام التعليم في ألمانيا .

(٢) كما هو الحال بتجربة الولايات المتحدة الأمريكية .

- تفتح أبواب التعليم فوق المتوسط والعالي أمام خريجي الثانوية العامة والفنية، الخروميين من هذا التعليم بسبب نقص مجموع درجاتهم في المرحلة الثانوية ، و يُعد أماكن إقامتهم عن الجامعات ، أو لعدم إمكان السكن بالقرب منها أو بالمدن الجامعية.
- تكون عامل جذب سكاني فعالا في المناطق والتجمعات الجديدة ، فضلا عن كونها تخفف الضغط عن الجامعات الإقليمية .

٦-ج- إنشاء معاهد تعليمية عليا مهنية وتخصصية :

يلتحق بما طلاب لم ينهوا دراستهم الثانوية ، واتجهوا في السنة أو السنتين الأخيرتين منها نحو معاهد متخصصة مهنية ذات تخصصات تكنولوجية عديدة ودقيقة يتابعون فيها الدراسة عددا من السنوات يتراوح ما بين عامين وخمسة أعوام، وتتكون منهم في النهاية تلك الحلقة الوسطى بين المراحل العليا والمراحل المتوسطة التي هي ضالتنا ، والتي استطاعت بفضلها كثير من الدول المتقدمة أن تخطوا خطوات سريعة في طريق الاستجابة لحاجات سوق العمل المتطورة .

٧- البعد عن النمطية والتكرار :

نتيجة لعدم وضوح الرؤية في تنظيم التعليم الجامعي ، حيث أن كل جامعة لدينا صورة مكررة من الجامعات الموجودة الأخرى ، كل جامعة لابد أن تحتوى على كلية حقوق وأخرى للآداب وثالثة للطب ورابعة للتجارة وهكذا ، وكل كلية تشابه مثلتها في الجامعات الأخرى في كل شئ تقريبا، مع مراعاة تطبيق اختبارات للقبول خاصة بكل منها بدلا من الاقتصار على مجموع الدرجات بالثانوية ، وبحيث يكون هناك سنة تمهيدية (تخصيرية) .

ولذا تقترح الدراسة الحالية أن تنشأ جامعات من نوع آخر ومجال آخر ذات جراءة وحيال مخالفة للجامعات الأخرى في التخصصات في كل مناهجها ونظمها، فتكون هناك جامعة للطب وأخرى للتجارة والاقتصاد وأخرى للعلوم الهندسية وهكذا ، وكل جامعة منها تنشأ في المكان الذي يستدعي أن تنشأ فيه ، وتنفرع كل جامعة إلى عدد من الفروع الدراسية المتقاربة التي يمكن تحقيق سهولة الانتقال فيما بينها ، مثلا جامعة للآداب يخصص فرع منها للغات الأوربية وفرع آخر للغات العربية والشرقية ، وفرع آخر للصحافة وفرع للفنون وهكذا ، و بحيث يكون كل فرع في مدينة مغايرة.

٨- تحقيق جماهيرية التعليم العالي :

إن تحقيق جماهيرية التعليم الجامعي والعالي ، أي توسيع رقعته كلما أمكن بين جماهير الشعب هي استراتيجية هامة، ويمكن أن تتحقق من خلال محاور العمل الآتية :

٨-أ- توسيع قائمة التعليم العالي وإنشاء مزيد من الجامعات:

بحيث تكون هناك جامعة لكل ٢٥ مليون مواطنًا تقريبًا ، مما يعني حاجتنا إلى إضافة عدد من الجامعات الأخرى إلى جامعاتنا وفروعها القائمة حتى تصل إلى حد الكفاية ، بل ينبغي وتبعًا للحاجات الدولية العالمية ، أن تكون عندنا ثلاثون جامعة - على الأقل ما بين كبيرة وصغيرة - ، في حين لا يوجد الآن إلا أقل من نصف العدد المطلوب .

٨-ب- فتح قنوات للتعليم العالي غير تقليدية :

مثل التعليم عن بعد والتوسع في مراكز الجامعة المفتوحة ، وبرامج خدمة المجتمع الجامعية في الأحياء السكنية وحقول الإنتاج المختلفة ، خاصة وأن توفير فرص الدراسات العلمية وتشجيع الطلاب عليها هو من أساسيات إعادة بناء الاهتمام العلمي لدى طلابنا، وذلك بحيث يقوم القطاع الخاص والشركات الكبرى بالتوسع في إنشاء المزيد من الجامعات الغير تقليدية، و التي تقوم ببناء وعمل العديد من البرامج والمقررات التعليمية في كل التخصصات المطلوبة للمرحلة الراهنة، يلتحق بها الجميع لا تشترط السن أو الشهادة السابقة ، بل تذهب للطلاب وتوسع أفقهم نحو مشكلات المستقبل، وما يستجد من مشكلات خلال القرن الحادي والعشرين.

٨-ج- التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة :

في ضوء تعاضم عصر التخصص والافتقار الحر يجب أن نحتضن فكرة الجامعات الخاصة ، خاصة وأن مشاركة رأس المال الخاص في الأنشطة التعليمية ليس مستغربًا ، فإن الدستور لم يمنع إنشاء التعليم الخاص فلدينا العديد من مؤسساته في مراحل التعليم ما قبل الجامعي فضلًا عن أنه سمة مصرية قديمة ، كان مطبق من خلال نظام الوقف وتخصيص الربح على أنواع التعليم المختلفة في التقاليد العربية الإسلامية .

٨-د- تطبيق سياسة الباب المفتوح :

إن تطبيق مبدأ الباب المفتوح ضرورة ملحة لتحقيق الوعد القائل بتقدم فرص التعليم العالي للجميع، فهو يعني أن كل طالب أنهى الدراسة الثانوية وكل مواطن بالغ فوق ثمانية عشر عامًا يستطيع الالتحاق مثلًا بالكلية المتوسطة التي تقترح الدراسة الحالية إنشائها، وبحيث لا يعتمد القبول فيها على الذكاء أو الدين أو الجنس أو المجموع في الشهادة الثانوية ، وإنما يجب ألا توجد أية قيود من أي نوع على القبول مما يتطلب :

- الاكتفاء برغبة الدارس بالالتحاق بنوع الدراسة التي يريد.
- التمييز بين سنة الالتحاق بالتعليم العالي وسنة الحصول على الشهادة الثانوية .
- الأخذ بفكرة القيد الأوسع^(١) من خلال القنوات الشرعية .

(١) كما هو بتجربتي ألمانيا واليابان .

- إعطاء الجامعات والكليات سلطة إجراء امتحانات للقبول بها، أو إضافة عما للدراسة التمهيدية لبيان مدى صلاحية الطالب للاستمرار في الدراسة بهذا المجال أو ذلك .

٨-هـ - إحصاء كشوف المستويات والكفاءات الأكاديمية :

إعداد ما يطلق عليه كشوف المستويات والكفاءات الأكاديمية والتكنولوجية والاقتصادية بالكليات والأقسام المختلفة بالجامعات وارتباطها بسوق العمل ، بحيث يعرف الطالب مسبقا تكاليف ومستوى الكلية أو القسم الذى سيلتحق به مقارنة بباقي الكليات والأقسام على مستوى الجامعات ، وارتباط ذلك بحصوله على مؤهل يزيد من فرص حصوله على عمل بعد التخرج ، مما يستتبعه ظهور مسا يسمى بسوق الجامعات والمعاهد العليا التى ترتبط مصروفاتها بموقعها فى كشوف الترتيب الأكاديمى والتكنولوجى وآليات سوق العمل.^(١)

ج - أساليب وإجراءات تحقيق الانسياب والمرونة بالدراسات

العليا :

ويتمثل ذلك فى الأخذ بالمقترحات التالية :

١- مقترحات عامة لتطوير القبول بالدراسات العليا وتحقيق

المرونة والانسيابية :

وتتمثل أهم هذه المقترحات فى :

١-أ- معايير فتح الفرص لإكمال الدراسات العليا :

يجب أن تكون هناك عدة اعتبارات فى طالب الدراسات العليا تتمثل فى :

- توافر الرغبة الجادة لاستكمال الدراسات العليا.
- توافر حد أدنى من المستوى العلمى - تقدير جيد فى مرحلة الليسانس أو البكالوريوس
- فإن لم يكن : يتم التأهيل من خلال مقررات تحضيرية وتأهيلية مكتملة لمسار التخصص وطبيعة الدراسة اللاحقة ، حيث أن أسلوب الدراسة فى هذه المرحلة يتطلب قدرات خاصة .
- التأكد من جدية الطالب وقدرته على البحث العلمى والابتكار باستخدام المقابلات الشخصية قبل التسجيل للدرجات العلمية .

^(١) كما هو الحال بتجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

أ-ب- حرية الحركة للطلاب :

السماح للطلاب بحرية الحركة واختيار المقررات بما يتناسب مع اهتماماتهم وخلفياتهم وموضوعات بحوثهم، من خلال إتباع أسلوب الوحدات الدراسية المتكاملة التي تحقق قدراً أكبر من الاختيار والتكامل .

أ-ج- مرونة الجمع بين التخصصات :

يساعد في تحقيق ذلك إنشاء كلية للدراسات العليا بكل جامعة ذات مسارات متعددة ، يخدم كل مسارها مجموعة كليات متناظرة ومتقاربة، وتطبق نظام الساعات المعتمدة على مقررات إجبارية وأخرى اختيارية تترك للطلاب حرية الاختيار ، وتحقيق التعليم المتبادل وتكامل العلوم وتداخل التخصصات ، ومن ثم تحقيق التخصصات البينية ، أو وجوب التنسيق العلمي والتكامل في داخل الجامعة بين الأقسام المتناظرة والتخصصات المتقاربة بحيث يتم تكوين دوائر علمية - قد يمتد تخصصها إلى أكثر من كلية في جوانب عدة -، وذلك بحيث تكون كل مجموعة من الدوائر العلمية التي تقع في مجال واحد من القطاعات المعرفية تكوّن الهيئة العلمية .

ونتيجة لتكوّن هذه الهيئات العلمية المرنة ، سوف تزدهر *التخصصات البينية (البين تخصصية) Interdisciplinary Fields* ، والتفاعل بين مختلف أعضاء هيئة التدريس وانتماءهم إلى الجامعة أولاً قبل انتماءهم المهنية ، ومن الجدير بالذكر أن هذا الاتجاه يُشجع على تكوين *كليات غير نمطية* من الكليات الجامعية والتي قد يتبع كل قسم من أقسامها هيئة علمية مختلفة .

أ-د- حرية التفرغ الكامل :

حتى يستطيع الطالب تحصيل أكبر قدر ممكن من المعلومات، والاطلاع على أكبر عدد من المراجع العلمية، وإنجاز مهمته بالحصول على الدرجة في أقصر وقت ممكن ، أو حرية التناوب بين الدراسة والعمل ، وذلك بجواز منح فرص للتفرغ الجزئي للطلاب من جهة عمله.

أ-هـ- فتح قنوات للربط بين عالم العمل والدراسات العليا :

وذلك من خلال :

- وضع آلية اتصال للتعاون العلمي بين المؤسسات الخدمية والزراعية والصناعية والأقسام العلمية بالجامعات.
- إنشاء لجنة قومية لمنح *الدرجات العلمية* تكون بمثابة جامعة مفتوحة، تستخدم الطاقات العلمية البشرية المتاحة في إطار منظم لتداول بعض التسجيلات للدراسات العليا التي تقام في مواقع خارج أسوار الجامعات، سواء بالمعاهد أو الكليات الفنية أو مراكز الإنتاج والبحوث والخدمات ، مما يشكل واقعا لتطوير العطاء والدور العلمي

الذى يقوم به بعض المتخصصين المؤهلين العاملين خارج الجامعة ، ومن ثم الربط بين هذين العالمين.

٢- تطوير شروط القبول والقيود بدبلومه الدراسات العليا :

بالحصول على الدرجة الجامعية الأولى دون التقيد بالتقدير العام، لإتاحة الفرصة للخريجين لتنمية قدراتهم العملية ، مع اعتماد خبرة عملية في مجال التخصص لمدة محددة أو متغيرة ، مع مراعاة أن تكون نوعية الدراسة :

- مقررات تطبيقية مهنية أساسية في فرع التخصص ومقررات اختيارية بنظام الساعات المعتمدة ، حتى يتمكن الدارس من مواصلة عمله في نفس الوقت .
- تطبيق نظام التعليم المتناوب مما يساعد على تحول الدارس من مواطن مستهلك إلى منتج وحتى يختار لنفسه الدراسة التي تناسب مع قدراته الشخصية وكفاءته العلمية .
- تقدم كم مشترك من المواد الدراسية بكل قسم مع تأخير التخصص .
- اجتياز قدر معين في فرع من التخصص المرغوب دراسته في درجة الماجستير والدكتوراه.
- إتاحة الفرصة لمن هم ليسوا من أصحاب التخصص مع تقدم سنة أو فترة تمهيدية لتحقيق التكافؤ .

٣- تطوير شروط القبول والقيود بدرجة الماجستير :

تمثل شروط القبول والقيود في :

- الحصول على الدرجة الجامعية الأولى دون التقيد بالتقدير العام .
- الحصول على الدبلوم التمهيدي بتقدير جيد مع السماح في الوقت نفسه للراغبين في الاستمرار وغير الحاصلين على تقدير، وذلك بإضافة مقررات وبرامج دراسية تحضيرية وتكميلية .
- السماح للحاصلين على الدبلوم التمهيدي في غير ذات التخصص من خلال إضافة بعض المقررات الدراسية والبرامج التحويلية للملاءمة مع طبيعة التخصص .
- تقدير الخبرة العملية في مجال التخصص مع السماح لمن ليس لديهم تلك الخبرة بالقيود بعد إضافة مقررات دراسية تطبيقية ومهنية في مجال التخصص.
- عدم التقيد بشرط اللغة الأجنبية .
- تطبيق نظام الساعات المعتمدة في أى من المقررات الدراسية المطبقة بهذه الدرجة سواء الأساسية أو التحضيرية أو التحويلية.

٤- تطوير شروط القبول والتقييد بدرجة الدكتوراه :

وتتمثل في :

- الحصول على الماجستير مع السماح بعدم التقييد بالتخصص السابق في درجة الماجستير.
- والعمل في هذه الحالة على تقديم ورقة بحثية توضح إمكانات وقدرات الطالب للسير في مجال التخصص المغاير في الدكتوراه.
- مع إضافة بعض المقررات الدراسية التحويلية.
- أو ضرورة اجتياز دبلوم تحضيرى في التخصص الجديد .

وكل هذا سوف يساعد في إمكانية تحقيق الجمع بين التخصصات والدمج بينها وتشجيع التعاون العلمى ، والسماح في الوقت نفسه بإجراء البحوث المشتركة بين الأقسام والتخصصات المختلفة وبخاصة القريبة من بعضها، وتحقيق فكرة التخصصات المنقودية ، مع الأخذ بفكرة الإسراع لبعض الأبحاث كما هو مطبق في كليات العلوم^(١) إذا كان موضوع الماجستير يتحمل منح درجة الدكتوراه.

د- أساليب وإجراءات تحقيق الانسياب والمرونة من التعليم تخير النظامى إلى النظامى :

من هذه الأساليب :

١- فتح القنوات والجسور للانخراط فى سلك التعليم النظامى :

يمكن لمؤسسات التعليم الثانوى والعالى أن تنظم دراسات للذين يكملون مرحلتى التعليم الأساسى والتكميلى في فصول محو الأمية وتؤهلهم شهادة اقم للاستمرار في التعليم فيما بعد الصف الثامن من التعليم الأساسى ، وذلك بأن تفتح لهم القنوات والجسور للانخراط في سلك التعليم النظامى تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.^(٢)

ويقتضى هذا أن تتخلى هذه المؤسسات عن جهودها التقليدى وأن تتسم بطابع أكثر مرونة في كيفية الالتحاق بها في مناهجها وطرقها بالنسبة للمنتسبين إليها، كما أن الإدارة المدرسية لا بد وأن تخضع

(١) أنظر الفصل الثانى من الدراسة الحالية.

(٢) كما هو الحال بتجربتي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

لتواكب البواعث والحوافز التي تدفع بالجميع للتعليم واضعة في الاعتبار اختلاف خصائص هؤلاء وموهلاتهم السابقة ، فضلاً عن الرصيد الزاخر من خبراتهم وتجاربهم واحتكاكهم بالحياة .

وتقترح الدراسة الحالية اتخاذ الإجراءات التي تتيح للمواطنين الذين أتموا الدراسة في فصول محو الأمية، وجميع أنواع التعليم غير النظامي كمدارس الصف الواحد وغيرها، تتيح لهم مواصلة التعليم للمراحل الأعلى، عملاً بمبدأ فتح القنوات بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي .

٢- إنشاء مراكز للتعليم والتعلم الذاتي :

أفضل طرق تشجيع التعلم الذاتي هي إنشاء مراكز للتعليم، يمكن أن يذهب إليها الدارس بدافع من نفسه ، وفي الوقت الذي يناسبه وأن تقوم هذه المراكز بتقلص المشورة والإرشاد للدارس نحو الفرص التعليمية الأخرى، وبالتالي تنمية مهاراته ومعلوماته حول وسائل التعليم المناسبة له .

٣- التوسع في نظم وبرامج التعليم المفتوح :

كانت أحد الدوافع في إنشاء وتطوير نظام التعليم المفتوح تصحيح ما خلفه النظام التعليمي التقليدي من أضرار في حياة بعض الأفراد وفي تقدم المجتمع ، نظراً لتعدد جوانب جموده وقسره على شريحة معينة ، من السكان في عمر الدراسة ، ولذا تقترح الدراسة الحالية : التوسع في مراكز التعليم المفتوح مع ضرورة إنشاء جامعة مفتوحة مستقلة بذاتها ، وأخرى بالمراسلة ^(١).

٤- نموذج مقترح لتحقيق الانسياب بين التعليم النظامي وغير

النظامي :

من الضروري عند تبني اتجاه الانسيابية في التعليم، أن تخلق بين التعليم النظامي وغير النظامي صلات لتطبيق هذا الاتجاه التربوي ، بحيث يكون بينهما تكامل في مختلف المستويات تخطيطاً وتنفيذاً عن طريق :

- تنسيق أنشطة جميع المؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية بحيث تنتظم في إطار (فكر تربوي شامل) ، يحقق للصغار والكبار من جميع أفراد المجتمع نظم تعليمية متنوعة الغرض ، متعددة المسالك ولكنها متصلة وموصلة فيما بينها من جانب آخر.
- جعل مدارس التعليم الأساسي والمدارس التكميلية (مدارس الفصل الواحد) ، مدخلا للتعليم النظامي ومواصلة الارتقاء فيه سواء في القرى نفسها أو القرى المجاورة لها ، أي

(١) أنظر تجربة اليابان بالفصل الرابع من الدراسة .

- فتح القنوات والجسور بينهما ، مع السماح لأطفال هذه المدارس بدخول امتحانات الصفوف الثالث أو الخامس أو القبول بالحلقة الثانية من التعليم الأساسى .
- الاستمرار فى فتح الباب لامتحان الشهادة الثانوية لغير الطلاب النظاميين لتأهيلهم للدراسة بمرحلة التعليم العادى .
 - تشجيع الجامعات والمعاهد على إصدار اللوائح الخاصة بقبول الطلاب الناجحين دون التقييد بالمؤهل التعليمى اللازم للدخول عن طريق قبولهم كطلاب منتسبين أو خارجيين يسمح لهم بدخول الامتحانات فقط دون حضور المحاضرات أو الانتظام .
 - العودة بنظام الانتساب إلى هدفه الأصيل وهو إتاحة الفرصة من منعه ظروفه من استكمال تعليمه النظامى ، وعدم الخلط بين نظام الانتساب والتعليم الجامعى النظامى .
 - النظر إلى تعليم الكبار على أنه جزء متكامل من النظم الرسمية للتعليم وأمن يكون له مكان عند تشكيل الهيكل الإجمالى للتعليم ، مع قيام الجامعات والمعاهد بالتوسع فى الخدمات التى تلبى حاجات الشباب والكبار الذين لم يحصلوا على تعليم نظامى والسماح لهم بالاستفادة من هذه الخدمات حتى ولو لم يكونوا قد حصلوا على مؤهلات كافية، حيث يمكن تقديم خيارات وفرص متعددة لنمو التعليم الغير مقيّد بشروط قبول محددة مثل :

برامج عليا نظامية ، وتعليم على ما بعد الخبرة ، برامج إحياء وإعادة تدكير ، تدريب مهني متقدم ، الدراسات الإضافية ، مقررات ثقافية عامة أو تخصصية وغيره وأن تكون بدرجات أو بدون درجات علمية ، بل أن يعطى للمشاركين فيها تقديرات معينة يمكن الاستفادة بها فيما إذا أراد بعضهم الانضمام إلى برنامج نظامى فى دراسات أعلى فيما بعد .

- وضع مسار خاص للتعليم غير النظامى بمراحله وبرامجه وشهاداته وأن يُعترف بها قانونيا واجتماعيا^(١) ، حتى يصبح هذا النوع من التعليم جزءا من العملية التعليمية يساعد على ترقى الأفراد فى إطار من فلسفة الانسيابية فى التعليم .

(١) كما هو الحال بتجربة اليابان .